جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم التجارية

تخصص: ماليـــة المؤسســـة

بعنوان:

محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والإسلامية.

(دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار وبنك السلام الجزائر)

إعداد الطالبتين:

- بن مباركة سعاد
- دليـــم فاطمة

تحت إشراف:

د. مونة يونس

لجنة المناقشة

لخديمي عبد الحميد	أستاذ محاضر	(رئيسا)
مونـــــة يونـــــــس	أستاذ محاضر	(مقررا ومشرفا)
سيد اعمر زينب	أستاذ محاضر	(مناقشا)

الموسم الجامعي2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيليوغرافي

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بوعة وتن .....

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ : .....

محددات صعوبات ولوج تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة

من إنجاز الطالب(ة): بن البركة سعاد .....

و الطالب(ة): دليم فاطمة .....

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .....

القسم : العلوم التجارية .....

التخصص: مالية المؤسسة .....

تاريخ تقييم / مناقشة: 30/05/2022 .....

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

يامكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 13/06/2022

مساعد رئيس القسم:

د . بن العربي محمد
رئيس قسم العلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

<<وَقُلْ اِعْمَلُوْا فَسَيَرَى ُاللّه عَمَلَكُمْ و
رَسُولَهُ والمُؤمِنُونْ>>

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 105.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن

وفى أما بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة :

إلى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته....

إلى من كان دعائها سر نجاحي والدتي العظيمة حفظها الله ورعاها برعايته....

إلى من ساندني ووقف بجانبي زوجي الغالي

إلى فلذات كبدي بناتي "إيمان و كوثر"

إلى من قاسموني حنان أمي وأبي ومصدر فخري واعتزازي

إخوتي "محمد و ،يوسف"

أخواتي "الزهراء ، خديجة"

إلى جميع أفراد عائلتي الكبيرة

إلى كل الصديقات والزميلات بالأخص: سعاد

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

فاطمة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

من زرع في نفسي قوة الإرادة، إلى قدوتي في الحياة.

(والدي الغالي)

من اقترنت طاعتها بطاعة الرحمان، إلى من عظم الموجود وجودها

وأوجب من فوق السموات برها،وجعل الجنة تحت أقدامها.

(والدتي الغالية) أطال الله في عمريهما

نعمة العطاء، وقرة عيني، من كان له الفضل بعد الله في مواصلة تعليمي بعد الانقطاع (ابني يوسف)

من قاسموني الحياة بحلوها ومرها : إخواني، أخواتي ، جميع أفراد عائلتي .

من جمعني بها القدر وكانت نعم الأخت قبل الرفيقة: " فاطمة".

جميع زملاء وزميلات الدراسة، والعمل.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه

سعاد

شكر وعرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ و ادخلني برحمتك في عبادك الصالحين .

الحمد لله حمدا كثير مبارك فيه يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي بعثنا فينا محمد صلى الله عليه وسلم هديا وبشيرا، والقائل– من لا يشكر الناس لا يشكر الله

فلا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور "مونة يونس" لإشرافه على هذا العمل الذي بين أيديكم ، ومرافقته لنا طوال فترة الدراسة، نسأل الله سبحانه وتعالى له دوام الصحة والعافية

وأن يبارك الله في عمره.

كما نتقدم بالشكر والعرفان للسادة الأفاضل :

الأستاذ الفاضل الدكتور" لخديمي عبد الحميد "الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وتوصياته فجزاه الله عنا خير الجزاء.

الأستاذ" حدادي عبد الغني"، ولكل الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،لما أبدوه من مقترحات وتوجيهات، والتي كان من شأنها أن تثري العمل حتى بدا كما هو عليه.

ولكل عمال البنك الوطني الجزائري، وبنك السلام وكالتا أدرار خاصة: السيدة :بن دابا فاطمة، السيد: بن صالح محمد،السيد: باحيدي سالم.

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة هذا البحث.

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

لكم منا كل الشكر والتقدير

حفظكم الله ورعاكم وسدد خطاكم

الفهارس

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	7
تمهيد	7
المبحث الأول: المفاهيم العامة للبنوك التقليدية	8
المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية	8
أولا: مفهوم البنوك التقليدية	8
ثانيا: أنواع القروض في البنوك التقليدية	11
المطلب الثاني: ماهية البنوك الإسلامية	14
أولا: مفهوم البنوك الإسلامية	14
ثانيا: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية	17
المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك التقليدية البنوك الإسلامية	22
المبحث الثاني: هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	24
المطلب الأول: هوامش الأرباح في البنوك التقليدية	26
أولا: الأرباح، أنواعها و مصادرها في البنوك التقليدية	26
ثانيا: هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية	30
المطلب الثاني: هوامش الأرباح في البنوك الإسلامية	32
أولا: الأرباح ومصادرها في البنوك الإسلامية	32
ثانيا: هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية	35
المطلب الثالث : التمييز بين هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والإسلامية	39

المبحث الثالث: محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	41
المطلب الأول: محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية	41
أولا: محددات داخلية	41
ثانيا: محددات خارجية	45
المطلب الثاني: محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية	47
أولا: تكلفة تمويل مختلف صيغ التمويل الإسلامي	47
ثانيا: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي	49
ثالثا: فترة السداد والديون المتعثرة في البنوك الإسلامية	51
المطلب الثالث:مقارنة محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	53
خلاصة الفصل الأول	55
الفصل الثاني: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار 250)، وبنك السلام الجزائر	57
تمهيد	57
المبحث الأول: الدراسات السابقة لمحددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	58
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	58
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	64
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية	66
المبحث الثاني: قراءة عامة حول البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائري	72
المطلب الأول: لمحة مختصرة حول البنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار 250)	72
المطلب الثاني: لمحة مختصرة لبنك السلام-الجزائر	84

المطلب الثالث: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام–الجزائر	90
المبحث الثالث: اجراءات تحديد هوامش الأرباح في البنك الوطني الجزائري، وبنك السلام الجزائر	93
المطلب الأول: إجراءات تحديد هوامش الأرباح للبنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار 250)	93
المطلب الثاني: إجراءات تحديد هوامش الأرباح لبنك السلام– الجزائر	102
المطلب الثالث: مقارنة إجراءات تحديد الهوامش بين البنكين، ومناقشة النتائج	108
خلاصة الفصل الثاني	115
خاتمة	117
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان
01	نقاط التشابه و الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
02	أوجه التشابه و الاختلاف بين الفائدة والربح في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
03	محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
04	أنواع القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار250)، والمعنيون بها والشروط الخاصة بها
05	عائدات التمويلات التجارية لبنك السلام الجزائر
06	المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام–الجزائر
07	توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر حسب صيغ التمويل لسنة 2020
08	نسب القروض الممنوحة لسنة 2020
09	موارد التمويل للبنك الوطني الجزائري
10	جدول الإهتلاك للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار
11	نسب التمويل لبنك السلام الجزائر
12	جدول استحقاق الأقساط لبنك السلام–الجزائر
13	مقارنة إجراءات تحديد هوامش الربح في البنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار250)، وبنك السلام–الجزائر

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان
01	أنواع القروض في البنوك التقليدية
02	أهداف المصارف الإسلامية
03	أنواع المصارف الإسلامية
04	أنواع الفوائد في البنوك التقليدية
05	أنواع المخاطر في البنوك التقليدية
06	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
07	المديريات الجهوية للاستغلال للبنك الوطني الجزائري.
08	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250.
90	الهيكل التنظيمي لبنك السلام- الجزائر

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق
01	نموذج طلب قرض
02	نموذج سند لأمر
03	نموذج سقوط اجل الاستحقاق

قائمة المختصرات

الإختصار	التفسير باللغة الفرنسية	التفسير باللغة العربية
ANGEM	Agence Nationale gestion Mecro Crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
ANSEJ	Agence Nationale Soutien Emploi de Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	Caisse Nationale Assurance de Chomage	صندوق التأمين على البطالة
BCFAT	Banque Crédit Financier Algérienne Tunisienne	بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي.
BCIC	Banque Crédit Industriel et Commercial	بنك التسليف الصناعي والتجاري
BPNCIA	Banque Paris Nationale du Commerce et de l'Industrie Africaine	بنك باريس الوطني للتجارة والصناعة الإفريقية.
BPPB	Banque Paris et Pays Basses	بنك باريس والبلدان المنخفضة.
TVA	Taxe a Valeur Ajoute	الرسم على القيمة المضافة.
FGAR	Fonds de Garantie Assurance Risque	صندوق ضمان تأمين الأخطار.
BNA	Banque Nationale Algerienne	البنك الوطني الجزائري
MGS	Méthode General to Spécifique	طريقة من العام إلى الخاص

مقدمة

مقدمة

في الوقت الراهن تتعدد الأشكال والسمات التي تأخذها أجهزة الوساطة المالية، ولكن أول الأشكال التي عرفها الإنسان من هذه الأجهزة كانت البنوك الربوية التي استقرت في الدول الغربية منذ القرون الوسطى، ومن ثم انتقلت إلى الدول الإسلامية في القرن الماضي، ومن أهم أنواع البنوك التي تظهر في عصرنا الحالي نجد البنوك التقليدية(التجارية) والبنوك الإسلامية .

فالبنوك التقليدية تعتبر من أهم المؤسسات المكونة للجهاز النقدي، وتنبع أهميتها من خلال قيامها بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز(أصحاب الحاجة إلى التمويل) من جهة أخرى، أما البنوك الإسلامية فتعتبر إحدى أكبر وأهم منجزات الصحوة الإسلامية المعاصرة في مجال النشاط الاقتصادي، فهي تمثل حلقة اتصال وربط بين إشباع الحاجات المادية والحاجات الروحية لأفراد المجتمع الإسلامي، كما تسعى جاهدة إلى المساهمة في حل بعض المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية .

فالوظيفة الأساسية للبنوك سواء كانت بنوك تقليدية أو بنوك إسلامية هي الوساطة المالية، أي تعبئة المدخرات من الوحدات ذات الفائض المالي وتوجيهها إلى الوحدات ذات العجز المالي، حيث تقوم البنوك التقليدية بتلقي الودائع من الفئة الأولى ثم إقراضها إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي مقابل عائد مالي يعرف ب"الفائدة"، والبنوك الإسلامية تقوم أعمالها على تلقي الودائع من المدخرين على أساس أنواع المعاملات المسموح بها شرعا ثم استخدامها في صيغ التمويل الاسلامية والتي تكون على هيئة مشاركات أو بيوع أو غيرها .

ومما لاشك فيه أن كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تسعى وراء عملها كوسيط إلى تحقيق أهداف لها، أهمها تحقيق الأرباح.

الإشكالية الرئيسية:

إن عدم استقرار هاته الأرباح وتذبذبها يقودنا إلى معرفة الأسباب التي لها شأن في ذلك، وهذا ما حاولنا التحدث عنه في بحثنا، حيث انصب اهتمامنا على دراسة مسألة عوائد البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وما يعتريها من صعوبات ومشاكل.

واستنادا لما ذكر يمكن إظهار مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تختلف محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية عن البنوك الإسلامية؟

وللتعمق أكثر في دراسة هذه الإشكالية ، يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف يتم تحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية ؟

2- كيف يتم تحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية ؟

3-إلى أي مدى تختلف هوامش أرباح تمويل المشاريع بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائري؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الأسئلة أعلاه نختبر الفرضيات التالية :

1. يتم تحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية وفق معدل الفائدة المطبق في مبلغ القرض.
2. يتم تحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية على حسب طبيعة الصيغة التي اعتمدها كل من البنك والعميل،
3. تختلف هوامش أرباح تمويل المشاريع بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائري، في أن هوامش بنك السلام الجزائري مرتفعة عن هوامش أرباح البنك الوطني الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونها تتناول أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي زاد التركيز عليها، حيث أصبح العمل على تطويرها و إثراء محتواها الشغل الشاغل للفكر المالي .

-تسهيل المفاضلة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال ابراز الأسس التي يقومان عليها والمقارنة بينهما.

- العمل على إبراز أهمية المقارنة بين محددات تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- كما استمدت هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعي البنوك والأرباح في مجتمعاتنا، وفي الاقتصاد ككل ودور البنوك في دفع عجلة الاقتصاد من خلال تفعيل سوق التمويل وتكييفه مع رغبات المواطنين.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الذي نتطلع إلى الوصول إليه من خلال البحث يتمثل في :

- إظهار طبيعة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مع توضيح المفاهيم الأساسية لكل منهما.
- المساهمة في إعطاء صورة حية عن البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، و الجهاز المكلف بتمويل الاستثمارات لديهما.
- تقديم أهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل المشاريع الاستثمارية في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من خلال إبراز أهم الفروقات بينهما .

- فهم وتحليل العوامل الأكثر تأثيرا على تحقيق الأرباح في البنوك التقليدية والإسلامية، وتبيان ما يجري على معدلات الأرباح في البنوك، بظهور احد المحددات فإما بقاء هذه المعدلات في مستواها أو تأثرها زيادة أو نقصان.

فقد أظهرت دراستنا النظرية بعض المحددات التي يُجْمعُ على تأثيرها، لتثبت الدراسة الميدانية هذا التأثير على الأرباح من عدمه أو تضيف محددات أخرى.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومن بينها :

1- ميولنا الشخصي لهذا الموضوع وفضولنا لمعرفة حيثيات العمل البنكي .
2- تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه .

4 -الأهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الاقتصاد الجزائري باعتباره محركه الأساسي .

5 -ديناميكية الموضوع، حساسيته واتساع مجاله مما يسمح بإجراء دراسات عديدة ومختلفة.

6 -الدافع لمعرفة الاختلافات وأهم الفروقات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

حدود الدراسة :

المجال الزماني: أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2022/2021

المجال المكاني : استهدفت الدراسة بنكين(البنك الوطني الجزائري-بنك السلام الجزائري)

المجال الموضوعي : التركيز على معرفة أهم المحددات التي تؤثر على هوامش أرباح تمويل المشاريع.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، على اعتبار أنه الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا. استخدمنا المنهج الوصفي في المباحث الأولى وذلك لتوضيح أغلب المفاهيم التي عرضتها الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن الذي اعتمدنا عليه في نهاية كل مبحث من خلال الدراسة المقارنة، وذلك لتقريب و إعطاء صورة مختصرة لكل مفهوم بما يوافقه في البنك التقليدي والبنك الإسلامي.

صعوبات البحث:

لم يخلو إعداد هذا البحث من الصعوبات والتي نستطيع أن نجملها فيما يلي:

- قلة الكتب التي تطرقت لمقارنة أساليب التمويل البنكي بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، فجل من تطرق لهذا الموضوع كان على شكل مقالات أو ورقة بحثية.

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء الدراسة في زيارتنا الميدانية للبنكين محل الدراسة.

- قصر العينات المأخوذة لدراسة الحالة وخاصة من جانب البنوك الإسلامية، أي افتقار الدراسة إلى التنوع.

تقسيم العمل :

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب و أساسيات الدراسة وللإجابة على الإشكالية التالية تم تقسيم الدراسة بما يحقق أهدافها كما يلي :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، الفصل الأول بعنوان مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والإسلامية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب، المبحث الأول بعنوان مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية،وقد تطرقنا فيه إلى ماهية كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث المفهوم، الخصائص والأنواع، أما المبحث الثاني فكان بعنوان هوامش الأرباح في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، وقد تناولنا فيه الأرباح أنواعها ومصادرها بالإضافة إلى هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد عالجنا نفس العناصر بها، في المبحث الثالث تطرقنا إلى محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وذلك من خلال إحداث مقارنة بينهما.

أما الفصل الثاني ويتمثل في الدراسة التطبيقية ، وهو مقسم إلى مبحثين وكل مبحث مقسم إلى مطالب، المبحث الأول يتمثل في الدراسات السابقة لمحددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكمطلب أول تناولنا مجموعة من الدراسات السابقة باللغة العربية وفي المطلب الثاني مجموعة من الدراسات باللغة الأجنبية ومن ثم مناقشة هذه الدراسات كمطلب ثالث، أما بالنسبة للمبحث الثاني فتناولنا فيه قراءة عامة للبنكين محل الدراسة، ففي المطلب الأول قمنا بإعطاء لمحة عامة للبنك الوطني الجزائري، وفي المطلب الثاني لمحة عامة لبنك السلام الجزائري، وكمطلب ثالث قمنا بالمقارنة بين البنكين.

والمبحث الثالث يتمثل في إجراءات تحديد هوامش الأرباح في البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائري، ففي المطلب الأول قمنا بعرض مشروع للبنك الوطني الجزائري، والمطلب الثاني عرض مشروع لبنك السلام الجزائري، وكمطلب أخير قمنا بمقارنة المشروعين واستخراج النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تمهيد

يتكون الجهاز البنكي لأي دولة من مجموعة معينة من البنوك الناشطة في الاقتصاد، فلكل دولة بنك مركزي يختلف نشاطه عن باقي نشاطات البنوك الأخرى. فنشاطاته تصب في دوره الريادي والرقابي على وحدات القطاع البنكي فهو لا يستهدف الربح .

ومن المؤسسات المالية التي تكون النظام البنكي نجد البنوك التقليدية(التجارية، الكلاسيكية) والبنوك الإسلامية، والتي أصبحت تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، والتي كان لظهورها إشراقة أمل للمجتمعات للتخلص من الآثار السلبية التي سببتها الأزمات الاقتصادية.

يعد البنك أحد الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي وأكثر المنشآت الاقتصادية فوائد وأرباح، إذ يعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها الدولة في تنفيذ سياستها الاقتصادية.

وتعتبر البنوك التقليدية والإسلامية من المصادر الخارجية في تمويل الاقتصاد عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكل بنك طريقته الخاصة ومميزاته في التعامل مع الأعوان الاقتصاديون .

فمن خلال هذا الفصل سنحاول إرساء بعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك مع الإشارة إلى أهم عنصر يخصنا وهي الأرباح. فنتعرف على نوعي البنوك التقليدية والإسلامية، وظائفها، أهدافها، مصادر أموالها واستخداماتها.

كما سنعرض الضوابط التي تساعد في تحقيق مستويات معينة من الربح بمقارنة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكذلك أبرز محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في كلا البنكين والتي قسمناها إلى محددات لها علاقة بالبنك وأخرى غير متعلقة به.

وقد قادنا هذا إلى دراسة هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للبنوك التقليدية و الإسلامية.

المبحث الثاني: هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والإسلامية.

المبحث الثالث: محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والإسلامية

تؤدي البنوك دور الوسيط المالي الأهم في عمليات التمويل، بصفتها تقبل فوائض الأموال من أصحابها في شكل ودائع ثم تقوم بتقديمها إلى أصحاب العجز لتمويل احتياجاتهم، وفي هذا السياق تعمل كل من البنوك التقليدية والإسلامية. كما يوجد فرق جوهري بينهما، ألا وهو تعامل البنوك الإسلامية بتعاليم الشريعة الإسلامية وتقديمها لمنتجات وخدمات تتوافق مع الشرع، على عكس البنوك التقليدية التي أساس تعاملها بالفائدة كربح.

وننوه إلى أن ورود مصطلح بنك أو مصرف في الدراسة وليد الصدفة فلا فرق في المعنى بينهما

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية

أولاً: مفهوم البنوك التقليدية:

إن أهمية دراسة البنوك التقليدية تنبثق من دورها الفعال في الاقتصاديات فهي المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد القومي .

حيث يعود تأسيس أول بنك منظم إلى عام 1157 م في مدينة البندقية، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة عام 1411 م. فيعرف على أنه: " تلك المنشأة التي تقبل الودائع على الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات".[1]

-" البنوك التقليدية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية، يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين أولئك الذين لديهم عجز في الأموال"[2]

-كما عرفها البعض على أنها " المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها"[3].

فعلى الرغم من تعدد التعاريف إلا أن جميعها تتفق على أن البنك التقليدي هو تلك المؤسسة المالية التي تقوم بأهم وظيفتين، وهما قبول الودائع من ذوي الفائض المالي وتسييرها من أجل تقديمها

---

1 رشوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث، اربد الأردن 2013 ، ص:58.57

[2]مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، المشكاة، رقم 2017/05، ص:132.

[3]إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2016، ص:13

في شكل قروض لذوي العجز المالي، بالإضافة إلى خدمات بنكية أخرى مثل تسيير الحسابات الجارية، إذا البنك التقليدي هو وسيط مالي بين المقرضين والمقترضين.

كما تدعى البنوك التقليدية بالبنوك التجارية لاتخاذها للنقود سلعة تتاجر فيها. أما إسم البنوك التقليدية فقد أطلق عليها عند ظهور نمط البنوك الإسلامية والتي تعمل بأسلوب مغاير لسابقتها .

وبذلك لا تعتبر البنوك تجارية إذ لم تقم بوظيفة قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في عملية الائتمان في الأجل القصير كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري

-من خلال جل التعاريف السابقة يمكننا القول أن من أهم أهداف البنوك التقليدية مايلي:

- الحصول على عائد مناسب لمالكي البنك (العائد على رأس المال)
- المسؤولة على عملية تنظيم استثمار الموارد المالية المتاحة لدى الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الخصائص التي يوفرها وهي الربحية ، السيولة، الأمان .

وتسعى البنوك التقليدية لتحقيق هذا النوع من الأهداف من خلال الوظائف التي تقوم بها :

1. قبول الودائع: وهي من أهم وأقدم الوظائف على الإطلاق لأنها تعتبر أرضية لعمل البنك، وتنطلق منها بقية أعماله، حيث تتلقى البنوك التقليدية الودائع من جهات وهيئات مختلفة. فهذه الأموال تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة وتشكل الجزء الأكبر من موارد هذه البنوك وتتوقف عليها الكثير من عمليات الوساطة البنكية. وتتنوع الودائع البنكية إلى ودائع جارية وتحت الطلب.
2. خلق نقود الودائع: الفكرة الأساسية في خلق نقود الودائع هي أن اعتياد الأفراد على تسوية مدفوعا تهم عن طريق الشيكات، فتسعى البنوك إلى تقديم قروض إلى الجمهور من ودائع تملكها ومن ودائع ليس لها وجود لديها وذلك بإحلال البنك تعهد بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض وبذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود.

3. منح القروض والائتمان: توازي هذه الوظيفة في المقابل قبول الودائع فالمنح يعتمد وينطلق من أموال الودائع ، فالبنوك تعمل على توظيف مواردها في شكل قروض ممنوحة للعملاء و استثمارات متعددة لقاء فائدة أعلى من تلك الفائدة المحتسبة للمودعين [1]

تصنف الوظائف السابقة على أنها وظائف تقليدية تقوم بها أغلب البنوك التقليدية فيما هناك وظائف حديثة تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها استمراريتها ونموها وحصولها على أرباح، ونذكر من هذه الوظائف مايلي:[2]

- تمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق تسوية المدفوعات الخارجية للمستوردين والمصدرين.
- تحصيل الشيكات عن طريق غرفة المقاصة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها مقابل عمولة.
- إدارة محافظ الاستثمار (بيع وشراء الأوراق المالية لحساب عملائها).
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير.
- التعامل بالعملات الأجنبية شراءاً وبيعاً.
- إصدار البطاقات الائتمانية.
- القيام بعمليات التوريق (تحويل الديون إلى أصول مالية غير سائلة)...الخ

لا تقوم البنوك التقليدية جميعها بأعمال بنكية من نوع واحد وليست كلها خاضعة لنفس النظام فقد اقتضى هذا التنوع في الاختصاص تقسيم البنوك التقليدية إلى:

1. البنك المركزي: هو المشرف على عمليات البنوك باختلاف أنواعها، فهو هيئة تابعة للدولة هدفه المحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي، وتنحصر وظائفه في:

أ. الإصدار النقدي: المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة.

ب.بنك البنوك: يقدم الخدمات البنكية ويساعد البنوك التقليدية بأنواعها.

ت.بنك الحكومة: المستشار المالي للحكومة.

[1] بن حواشي هشام.تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB وكالة سعيدة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،2020.2021، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.، ص:8.7

[2] العاني إيمان ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات،جامعة منتوري قسنطينة، 2006.2007، ص: 5،6 .

2. البنوك التجارية(بنوك الودائع): وتعتبر من أهم البنوك في الهيكل فهي الأكثر عددا وانتشارا في الدول تقوم بتلقي الودائع الجارية أو لأجل ويرتكز عملها في الائتمان قصير الأجل .

3. بنوك الأعمال والاستثمار: يتمثل دورها الأساسي في خدمة الاستثمار وفقا لخطط الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. البنوك المتخصصة: وهي البنوك التي تختص في منح الائتمان لنوع محدد من النشاط وخاصة في المجالات الزراعية والصناعية.[1]

ثانياً: أنواع القروض في البنوك التقليدية

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التقليدية نظرا للعائد الناتج عنها، فقد تعددت تقسيماتها حسب الوجه المنظور منه للقرض، إذ يمكن تصنيف القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له، أو حسب المدة الزمنية المتفق عليها للاسترداد، أو حسب حجم ونوع الضمانات المقدمة مقابل القرض.

أ -حسب النشاط الاقتصادي: وتنقسم وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

- القرض الاستهلاكي: وهو القرض الذي يحصل عليه الأفراد من أجل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء مسكن، سيارة وغيرها من السلع المعمرة، فهو أسهل القروض في الحصول عليه لأنه يمنح وفق دخل الفرد ويسدد عبر دفعات شهرية.

- القرض التجاري: وهو القرض الذي يكون في شكل تسهيلات بنكية للعملاء من أجل عمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية من أجل تمويل مستلزماتها الدورية، كشراء المواد الأولية_ ودفع أجور العمال، ويكون قصير المدة.

-القرض الاستثماري: هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار، والإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية وتقنية، وفي الغالب يكون طويل الأجل.[2]

ب-حسب الفترة الزمنية ينقسم إلى:

- القروض القصيرة الأجل: هي قروض يحصل عليها الأفراد مقابل شراء بعض الأشياء أو دفع مبالغ منخفضة القيمة، ولذلك تصل فترة سدادها إلى أقل من سنة، وتشمل القروض التجارية لشراء السلع أو تسديد بعض الفواتير.

---

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص:60.58.

[2] لوراتي إبراهيم ن القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية31(2)، جامعة مزيان عاشور الجلفة، ص:200.

– القروض متوسطة الأجل: يعتمد هذا النوع من القروض على تمويل شراء الأشياء المتوسطة، مثل شراء أثاث منزلي أو شراء سيارة، وتتراوح الفترة الخاصة لتسديده بين سنة إلى 5سنوات.

–" القروض طويلة الأجل: هي قروض يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات مثل الأراضي والمنازل، وتصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنوات ويفرض هذا النوع الكثير من الالتزامات القانونية لضمان حقوق الأطراف". [1]

ج– حسب نوع الضمان:

الضمان هو الكفالة والعهد الذي يأمن من خطر عدم السداد، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد، فتلجأ معظم البنوك لطلب الضمانات من أجل حماية نفسها ضد مخاطر عدم الوفاء، وينقسم القرض حسبه إلى:

– القروض بدون ضمانات: ويُقدم هذا النوع من القروض للمتعاملين المعروفين بنزاهتهم وجديتهم في التعامل، والتزامهم بمقتضيات الاتفاق، فمراكزهم المالية القوية هي الكفالة الضمنية، ولكن من الناحية العملية لا تلجأ البنوك لهذا القرض إلا لبعض المؤسسات التي لها وزنها في الاقتصاد، وسبق التعامل معها وكانت محل ثقة.

– القروض بضمانات: هي القروض التي تمنح بضمان معين وكيفما كان نوعه عيني (بضائع، أوراق مالية رهن عقاري، محلات تجارية،...) ، أو شخصي أي تقديم المقترض لكفيل له كضمان لملاءته من أجل تنفيذ الالتزامات، ويطلق عليها اسم الضمانات التكميلية لأنها تطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة أصلاً، وليس بديلاً عنها، ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجاً في الميدان البنكي[2].

[1]. VAPadmin. Vapulus. العدد: غير موجود، 12.2018، ص: غير موجودة.

[2]. لوراتي ابراهيم، المرجع السابق، ص:202.

الشكل رقم 01: أنواع القروض في البنوك التقليدية.

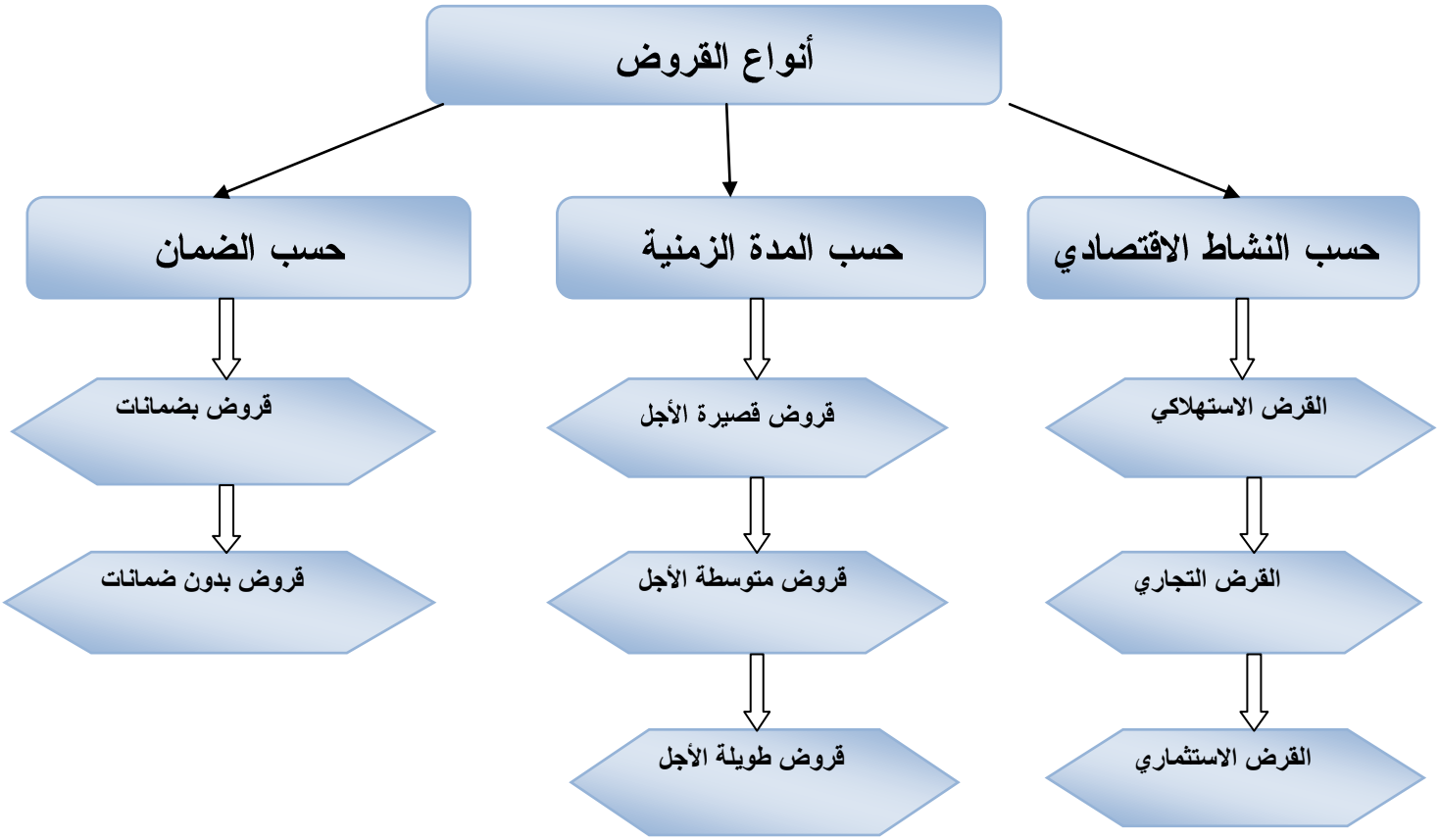

المصدر: من إعداد الباحثتان

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ، وتهدف إلى تحقيق التنمية على أسس شرعية صحيحة ، كما تسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وتقويم السبل في توظيف الأموال ، وأيضا تهدف إلى تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الادخار وتنمية أموالهم ، فضلا على التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الواجبات الشرعية عن طريق جمع الأموال و إنفاقها كالزكاة والصدقة.

أولا: ماهية البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية حدث جديد في المجتمع الإسلامي، حيث مرت نشأة هذه البنوك بعدة مراحل تم بفضلها إعطاء عدة تعاريف لها، وقد اختلف الكتاب والباحثون المعاصرون في المجال المصرفي الإسلامي في وضع تعريف محدد للمصارف الإسلامية.

1- تعريف البنوك الإسلامية:

* البنوك الإسلامية هي المصارف التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

* كما عرفت أيضا على أنها مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، حيث يتلقى البنك الإسلامي الودائع من الأفراد دون الالتزام بإعطاء فوائد وإنما يستعمل هذه الموارد في نشاطاته الاستثمارية ليكون ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة، و ذلك في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

* ومن خلال التعريفين السابقين يمكن أن نعرف المصارف الإسلامية على أنها: مصارف يعتمد عملها على الأنشطة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

[1] مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2- خصائص البنوك الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من المميزات والخصائص منها:

*** المصارف الإسلامية مؤسسات مالية لا تتعامل بالربا وتلتزم بتطبيق قواعد الشريعة في مختلف نشاطاتها ومعاملاتها.**

*** المصارف الإسلامية تطبق مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.**

*** تلتزم المصارف الإسلامية بضوابط العمل المصرفي وقواعد الإدارة المصرفية من حيث مراعاة السيولة والضمان والربحية وتنظيم الائتمان بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.**

- الالتزام بالسعي لتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أــفراد المجتمع.[1]

3- أهداف البنوك الإسلامية:

أما أهدافها فتتمثل في :

أهداف مالية : منها

- جذب الودائع وتنميتها.

- استثمار الأموال.

- تحقيق الأرباح.

<u>أهداف خاصة بالمتعاملين :</u> منها

- تقديم الخدمات المصرفية.

- توفير التمويل للمستثمرين.

- توفير الأمان للمودعين.

<u>أهداف داخلية :</u>منها.

- تنمية الموارد البشرية.

[1] محمود عبد الكريم أحمد ارشيد ، الشامل في معاملات عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى،2011 ،ص16-17 .

- تحقيق معدل النمو.

- الانتشار جغرافيا واجتماعيا.

أهداف ابتكاريه : منها

- ابتكار صيغ التمويل.

- إبتكار وتطوير الخدمات المصرفية.[1]

الشكل 02: أهداف المصارف الإسلامية

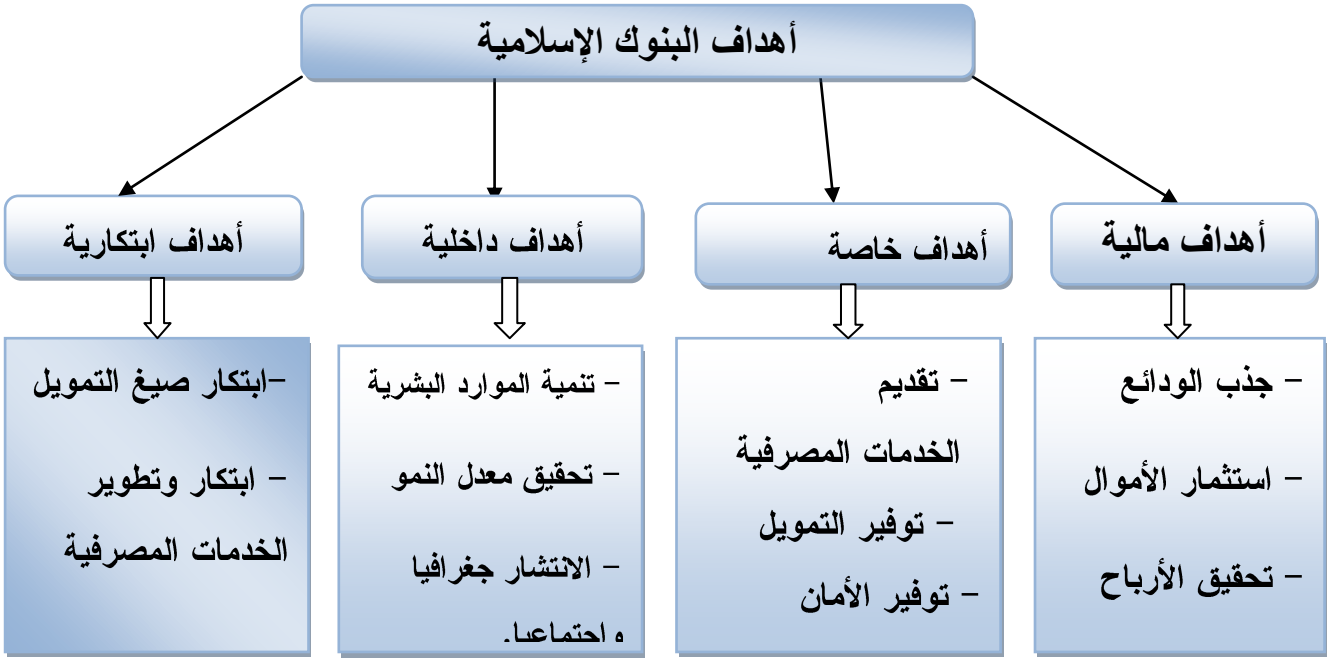

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على محمد سليم وهبة -كامل حسين كلاكش- المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- ط 1-1432-2011 ص 17،20) م.

[1] محمد سليم وهبة ، كامل حسين كلاكش ،مرجع سبق ذكره ،ص 17-20 .

4- أنواع المصارف الإسلامية :

الشكل 03: أنواع المصارف الإسلامية.

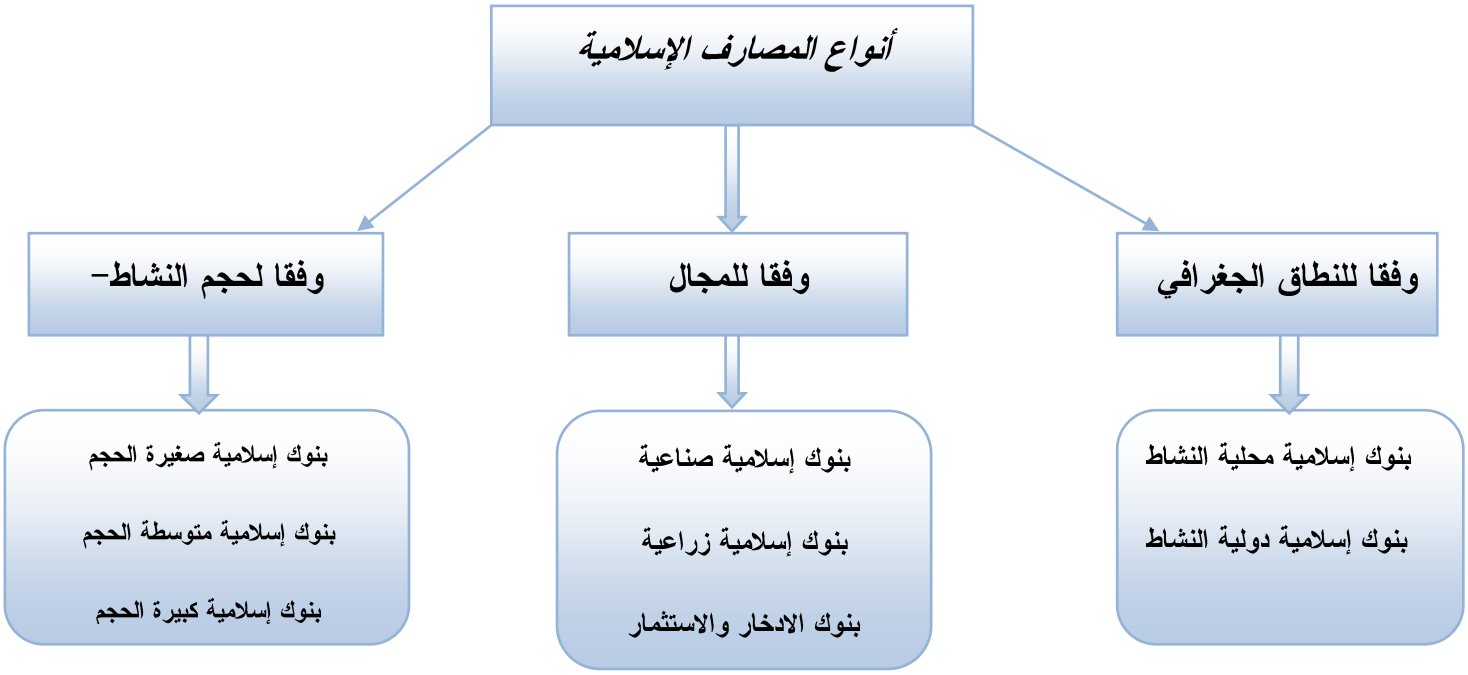

المصدر: من اعداد الباحثتان.

التحليل: من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المصارف الإسلامية تنقسم لثلاث أنواع، فهي تتنوع وفقا للنطاق الجغرافي، ووفقا لتنوع المجال، ووفقا لحجم النشاط.

فحسب النطاق الجغرافي تنقسم المصارف الإسلامية إلى بنوك إسلامية محلية النشاط، وبنوك إسلامية دولية النشاط..

ووفقا لتنوع المجال تنقسم إلى بنوك إسلامية صناعية، وبنوك إسلامية زراعية، وبنوك الادخار والاستثمار الإسلامي، وبنوك تجارية.

أما بالنسبة لحجم النشاط فتنقسم المصارف الإسلامية إلى بنوك إسلامية صغيرة الحجم، وبنوك إسلامية متوسطة الحجم، وبنوك إسلامية كبيرة الحجم.

ثانياً: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

يعد المصرف الإسلامي مصرفا استثماريا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وذلك من خلال قيامه بأعمال الوساطة المالية بين أصحاب رؤوس الأموال وبين أصحاب المشاريع، حيث يسعى البنك إلى تحقيق عوائد من خلال نشاطه التمويلي.

ولأجل تحقيق أهدافها الاستثمارية تستخدم البنوك الإسلامية العديد من الصيغ التمويلية المختلفة تقوم أساسا على القاعدتين الفقهيتين" الغنم بالغرم" و "الخراج بالضمان" ،غير أن هذه الصيغ منها ما هو قائم على مفهوم الملكية ، ومنها ما هو قائم على مفهوم المديونية .

- الصيغ التي تعتمد على مفهوم الملكية:

حيث يشترك كل من البنك الإسلامي وعميله في ملكية المشروع الممول، بغض النظر عما يقدمه كل طرف مالا كان أو عملا أو الاثنين معا، فيأخذ العميل نتيجة لهذه الشراكة صفة المالك للمشروع.

* <u>المشاركة :</u>(مال +مال)

هي أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف الإسلامي جزءا من التمويل اللازم لتنفيذ المشروع، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء الباقي، على أن يشتركا في العائد المتوقع ربحا كان أو خسارة بنسب متفق عليها بين الطرفين.

فعند تحقق الربح الفعلي يتم توزيعه كالآتي:

- حصة للشريك مقابل عمله و إدارته و إشرافه على العملية.
- الباقي يوزع بين الشريكين بنسب مساهمة كل منهما.[1]

[1] محمود عبد الكريم أحمد ارشيد ،مرجع سبق ذكره ، ص32 .

*** المضاربة: (مال+عمل)**

المضاربة لغة: هي اسم مشتق من الضرب في الأرض والسفر فيها للتجارة لقوله تعالى: (و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله).

اصطلاحا: هي عقد من العقود الإسلامية ،تقوم بمقتضاه هذه الأخيرة بتقديم رأس المال للعملية بالكامل، أما مسؤولية العميل فتنحصر في الخبرة العملية والجهد الإداري.

وتقوم المضاربة على تقديم المال من جانب البنك الإسلامي، والعمل من جانب العميل، ويتم توزيع الأرباح بينهما وفق الشروط المتفق عليها في عقد المضاربة.[1]

-الصيغ التي تعتمد على مفهوم المديونية:

والتي ينتج عن التعامل بها مديونية ثابتة في ذمة العميل المستفيد من التمويل.

*** السلم:**

لغة: استعجال رأس المال وتقديمه سلفا

اصطلاحا: بيع آجل بعاجل ، أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن وهو بيع شيء موصوف في الذمة .

ويعتبر عقد السلم من الوسائل التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه أيضا في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته.

ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منها [2].

*** المرابحة :(بيع آجل)**

هي أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية ، وهي عبارة عن أحد أشكال البيوع التي تبنى على البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح يتفق عليه الطرفان بشرط أن يكون معلوما لهما. وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه.

وصيغة المرابحة أن يذكر البنك للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما.[1]

---

[1] زيتوني عمر خروبي مراد، المعاملات المالية في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ص240 .

[2] حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره ،ص210.207.

*** الإستصناع :**

الاستصناع على وزن استفعال، طلب الصنعة أي دعا إلى صنعه.

و يتمثل الاستصناع في قيام المصرف الإسلامي بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا عن طريق التعاقد مع المستصنع (طالب الصنعة) على تسليمه المشروع كاملا، بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة.

ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع، الربح الذي يؤول للمصرف.[2]

الإيجار: (بيع منافع)

الإيجار عقد يتكرر في حياة الناس في مختلف مصالحهم وتعاملاتهم، بحيث يقوم البنك بهذه العملية لفائدة العميل الذي ليس له القدرة على اقتناء بعض الآلات والمعدات، وبموجب هذا العقد يقوم البنك الإسلامي بشرائها للعميل على أن يقوم باستئجارها ضمن شروط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين. والإيجار في الشرع هو عقد على منفعة بعوض، والمنفعة المقصودة في مجال نشاط البنوك هي منفعة العين مثل: منفعة العقار الذي يستخدم للسكن أو للممارسة نشاط من الأنشطة المشروعة أو منفعة آلة أو سيارة.[3]

يصنف الإيجار إلى ثلاثة أنواع هي :

- **الإيجار المنتهي بالتمليك :**

يعتبر الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية، ويتضمن العقد الخاص به على التزام المستأجر أثناء فترة التأجير أو لدى انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي، ويجب أن ينص في العقد بشكل واضح على إمكانية اقتناء المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير أو حين انتهائها.

2- التأجير التمويلي : (إجارة الاسترداد الكامل للأصل الرأسمالي)

تستخدم هذه الصيغة في الدول الصناعية والنامية ،وتعتمد على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة وآلات حديثة لمصنع ما أو مشروع ما يقوم بإدارته بنفسه ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار، بينما يقوم المستأجر باقتناء الأصل

---

[1] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي)، المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون،العدد5، 2017/6/30 ص 136

[2] حربي محمد عريقات ،سعيد جمعة عقل ، إدارة المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن عمان ،2010،ص 214

[3] زيتوني عمر ، خروبي مراد ،مرجع سبق ذكره ص243.

واستخدامه في العمليات الإنتاجية ، مقابل دفعات إيجاريه خلال فترة العقد وبشروط معينة، وتتراوح فترة الإيجار عادة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات حسب العمر الإنتاجي.

المزارعة :

هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ،ويقومان باقتسام الزرع بينهما ، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الارض ، وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين :

الطرف الأول: يمثله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة .

الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.

يمكن في الأخير أن ننوه إلى وجود العديد من الصيغ التي لم نذكرها منها: التأ جير التشغيلي، التورق، البيع الآجل(البيع بالتقسيط)، المساقاة، القرض الحسن، الاستثمار في الشركات الاستثمارية والأوراق المالية .....[1]

[1] سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، كلية الإقتصاد،2009، ص 115.

المطلب الثالث: مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

الجدول رقم 01: نقاط التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية

المعيار	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
النشأة	-أول بنك منظم أسس في البندقية عام 1175م في وتلاه بنك الودائع في برشلونة عام 1411م	-البداية الأولى لها ترجع إلى تجربة بنوك الادخار المحلية بمصر عام 1963م
فكرة النقود(مبدأ تسليع النقود)	-تعتبر البنوك التقليدية النقود على أنها سلعة، بالإضافة إلى أنها مقياس للقيمة ووسيط للمبادلة. وبالتالي يستطيع البنك المتاجرة فيها	-لا تعتبر البنوك الإسلامية النقود سلعة بل هي وسيط للمبادلات ومقياس للقيمة، فهو يتاجر بالسلع الخدمات
أشكال التمويل	-منح القروض القصيرة، المتوسطة و الطويلة الأجل مقابل ضمانات	-تعدد وتنوع أشكال الاستثمارات وأهمها المشاركة، المضاربة والمرابحة
الموارد المالية	– الودائع بغرض الاستثمار عن طريق الإقراض – حقوق الملكية – أجور الخدمات المصرفية	– أرباح الودائع المستثمرة شرعيا – حقوق الملكية – أجور الخدمات المصرفية
ضمان رأس المال	-لا تعرف رأس مال ضائع ،بل البنك يضمن استرداد رأس المال والفائدة المترتبة عليه	-لا يوجد ضمان رأس مال والربح غير مضمون ، فتوقعات الخسارة تكون أكبر من تحقيق الربح
الرقابة	-توجد بها وسائل رقابة مثل التدقيق الداخلي ، إدارة المخاطر ، الحوكمة	-بها نفس الوسائل الرقابية إضافة إلى وجود جهاز رقابي شرعي، مهمته التأكد من أن معاملات البنك تتم وفق المبادئ الإسلامية
الموارد المالية للسيولة	-الأدوات التي يعتمد عليها البنك لجلب سيولته هي : السندات، أذونات الخزينة التي ينجر عنها فائدة	-تعتمد الصكوك وهي البديل الشرعي للأدوات الموجودة في البنك التقليدي، فالصكوك أداة بلا فائدة
أساليب التمويل	– القرض مبلغ نقدي يدفع للعميل على	– المرابحة : شراء سلعة بناءا على طلب

	أن يرده بعد مدة مضافا إليه فائدة محددة مسبقا -لا توجد عمليات شراء أو بيع - لا يتحمل البنك مخاطر وجود سلعة - يتم احتساب فوائد ثابتة أو متغيرة - العقد المستخدم هو عقد قرض بفائدة	العميل وتملكها ثم بيعها للعميل مقابل ربح - تتم في ظل وجود وعد بالشراء غير ملزم - يتحمل البنك مخاطر وجود السلعة إلى حين بيعها - يتم استخدام هامش ربحية - العقد المستخدم هو عقد بيع سلعة بالمرابحة
الأهداف	تهدف إلى : -تحقيق أقصى ربح ممكن. -لا تقدم أي دعم للمشروعات الخيرية والجمعيات التعاونية، تنظيم الزكاة	تهدف إلى : -تحقيق عدالة التوزيع والمساهمة في بناء مجتمع التكافل الإسلامي - تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية - تحقيق الربح
مبدأ التعامل	يرتكز عملها أساسا على الفائدة	تقوم على منع وتحريم الفائدة

المصدر: إعداد الباحثتان بالاعتماد على مطهري كمال-دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مقال

التحليل:

يتضح مما سبق من الفروق السابقة أن هناك أوجه اختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ، سواءا من حيث المفهوم أو الأهداف، إذ أن أهم ما يميز البنوك التجارية عن البنوك الإسلامية هو اعتمادها في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية، عكس البنوك التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة أخذا وعطاءاً.

بالإضافة إلى العديد من الاختلافات في كيفية الحصول على مصادر الأموال، وكذا التباين في أوجه الاستخدامات، والاختلاف في كيفية تقديم الخدمات المصرفية.

فالملاحظ أن هذه الفروقات تدور حول النقاط التالية:

- الأحكام والنظم التي يستخدمها البنك : فالبنوك التقليدية تعتمد على العديد من الأسس والنظريات الاقتصادية على عكس البنوك الإسلامية التي تعتمد على الأحكام والنظم المستمدة من الشريعة الإسلامية.

- طبيعة الدور الذي تقوم به البنوك: حيث البنوك التقليدية ينتهي دورها عند الوساطة عكس البنوك الإسلامية التي تلعب دور فعال في العملية الاستثمارية في الدولة، باعتبارها تقوم على مبدأ التمويل بالمشاركة.

- نوع الأنشطة الممولة : تستطيع البنوك الإسلامية ممارسة كافة الأنشطة في المجتمع، في حين يحظر على البنوك التقليدية التعامل في الأنشطة التجارية والصناعية، وفق ضوابط البنك المركزي.

المبحث الثاني: هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والإسلامية

لما كانت هناك اختلافات جوهرية بين البنوك التقليدية والإسلامية من حيث عدة معايير، وكذلك أساليب التمويل وصيغ الاستثمار لتحقيق الربح، فحتما سنلاحظ الفرق بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كلا البنكين.

يعد الربح ركنا أساسيا في أي عملية استثمارية أو تجارية لاعتباره الهدف المنشود والذي من أجله يعتني أصحاب الأموال باستثمار أموالهم ليحصلوا على الأرباح، التي كانت نتيجة ثمرة رؤوس أموالهم في نهاية العمل.

فكلمة الربح تعني النماء والزيادة الحاصلة في التجارة، وتستعمل في كل ما يعود من ثمرة عمل.

قال الله تعالى:" أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين " البقرة الآية 15.

فتنحصر فرص الاستثمار بالنتاج الفعلي، والذي يقوم بتوجيه مباشر للموارد إلى الاستثمار الحقيقي، وهنا يرى الاقتصاد الإسلامي أن رأس المال لا يستحق عائدا ما لم يشارك في العملية الإنتاجية، على عكس ما تتعامل به المصارف التقليدية، التي تعطيه عائد الفائدة، ووفق المنظور الإسلامي فإن الصيغة المشروعة للربح تكون من خلال اشتراك رأس المال مع الجهد البشري، والموارد الاقتصادية الأخرى، والتي ينتج عليها السلع والخدمات، فيكون ذلك الربح مبني على أساس المخاطرة.

وقد تثار في ظل هذه الإشكالية الهامة مجموعة من التساؤلات، ما حقيقة الربح، ما أبعاده اللغوية وضوابطه ومبادئه المحاسبية، ومبررات استحقاقه، وهل تتقارب أرباح البنوك الإسلامية مع أسعار الفائدة في البنوك التقليدية.

سنأتي على إجابة كل هذه التساؤلات لاحقا، حيث نفرق بين الأرباح والعوائد في البنوك التقليدية والإسلامية.

المطلب الأول: هوامش الأرباح في البنوك التقليدية

أولاً: الأرباح أنواعها ومصادرها في البنوك التقليدية

يعرف الربح بأنه الزيادة على رأس المال.

- فهذا هو التعريف الوارد في معاجم اللغة وكتب التفسير والفقه، ينطبق على الصفقات والمنشآت الفردية والشركات فهو كذلك بالنسبة لربح البنك.
- هو زيادة الإيرادات على النفقات (رأس المال)، أو الفرق بينهما إذا كان موجبا.
- يفرق في العلوم الحديثة المحاسبية وغيرها بين الربح الإجمالي، والربح الصافي، فالأول هو رصيد حساب المتاجرة الذي يضم المبيعات والمشتريات ومردوديتها، والثاني هو رصيد حساب الأرباح والخسائر.[1]

الربح = معدل الفائدة على القروض – معدل الفائدة على الودائع > 0

وتقوم إستراتيجية ربح البنوك على استخدام الأموال المودعة لإقراض الآخرين بنسب فوائد أكبر من النسب التي تدفعها للأشخاص المودعين.

- "وأيا كان الاختلاف في تعريف سعر الفائدة، إلا أنه يبقى عبارة عن مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنوك، كما أنه يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها البنك مقابل إقراضه مبلغا معينا من النقود.

ومن ثم نجد أن سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي مقابل إيداعات البنوك التجارية، سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أو لمدة شهر، أو أكثر. ويعد هذا السعر مؤشراً لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي أن لا تقل عن سعر البنك المركزي، كما يقوم سعر الفائدة بمساعدة البنك المركزي على التحكم في عرض النقد في التداول، عن طريق تغيير هذا السعر صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط."[2]

---

[1] رفيق يونس المصري،بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع 2009، دمشق سوريا ، ص:73.

2.نمارق قاسم حسين ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990–2015، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء ، العراق، 2017ص:10.

***سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأس المال المستثمر، من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة أو حسب المبلغ المقترض، فكلما زادت مدة الاقتراض زادت احتمالات المخاطرة، وبناءا على ذلك يتحدد سعر الفائدة بالتراضي و بناءا على طلب وعرض رؤوس الأموال.**

وبالمختصر نقول أن أسعار الفائدة هي العائد على استثمار الأموال لمدة زمنية محددة مقابل تنازل المقرض (البنك) على التصرف في أمواله طيلة فترة احتساب العائد، والذي غالبا ما يكون سنوياً.

وتحتسب الفائدة عائداً على شكل نسبة مئوية من المبلغ المقترض، ويختلف مستوى سعر الفائدة باختلاف أسواق القروض، ومداها (الأجل القصير، المتوسط والطويل)، وتخصص البنك (بنوك تجارية، بنوك أعمال..)، إذ يعبر على مقدار معدل الفائدة في الاقتصاد بعملية الائتمان التي تتلخص فيها. [1]

أنواع سعر الفائدة:وتشمل أنواعها الأساسية في:

1- سعر الفائدة الثابت : هو أكثر أنواع أسعار الفائدة شيوعاً، والتي يتم تحميلها عموماً على المقترض من القرض من قبل المقرضين ، حيث يتم تحديد سعر الفائدة طوال فترة سداد القرض وعادة ما يتم تحديده على أساس اتفاق بين المقرض والمقترض في وقت منح القرض ، وسميت ثابتة لأن السعر لا يتقلب بمرور الوقت.

2- سعر الفائدة المتغير :وهو عكس سعر الفائدة الثابت ، حيث يتقلب هنا سعر الفائدة مع مرور الوقت، إذا كانت الفائدة مرتبطة بشكل عام بحركة المستوى الأساسي لسعر الفائدة، والتي تسمى أيضاً معدل الفائدة الأساسي.

3- سعر الفائدة الأساسي :وهو السعر الذي تعطيه البنوك عموماً لعملائها المفضلين أو للعملاء الذين يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد جداً،ويكون أقل من معدل الإقراض المعتاد.

4- سعر الفائدة المخصوم:معدل الفائدة هذا لا ينطبق على عامة الناس ، وإنما فقط على البنوك الفيدرالية لإقراض المؤسسات المالية الأخرى، و تكون على أساس قصير الأجل مثل يوم واحد، حيث قد

[1] عبد الرحمان القري –محمد عبادي عبادي محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية دراسة تحليلية للفترة (1989–2009)مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة اخضر الوادي الجزائر العدد 8 السنة الثامنة 2017 ص:790

تختار البنوك مثل هذه القروض بسعر مخفض لتغطية قدرتها على الإقراض، أو تصحيح مشاكل السيولة، أو في أوقات الأزمات لمنع البنك من الفشل.

5- سعر الفائدة البسيط: هو معدل الفائدة الذي يقوم به البنك لفرض رسوم على عملائه ، ويتم التعبير عنه عموماً بضرب رأس المال وسعر الفائدة وعدد الفترات.

6- سعر الفائدة المركبة : وتعرف بالفائدة على الفائدة ، وتنشأ عندما تجمع الفائدة إلى المبلغ الأصلي .[1]

الشكل 04: أنواع سعر الفائدة

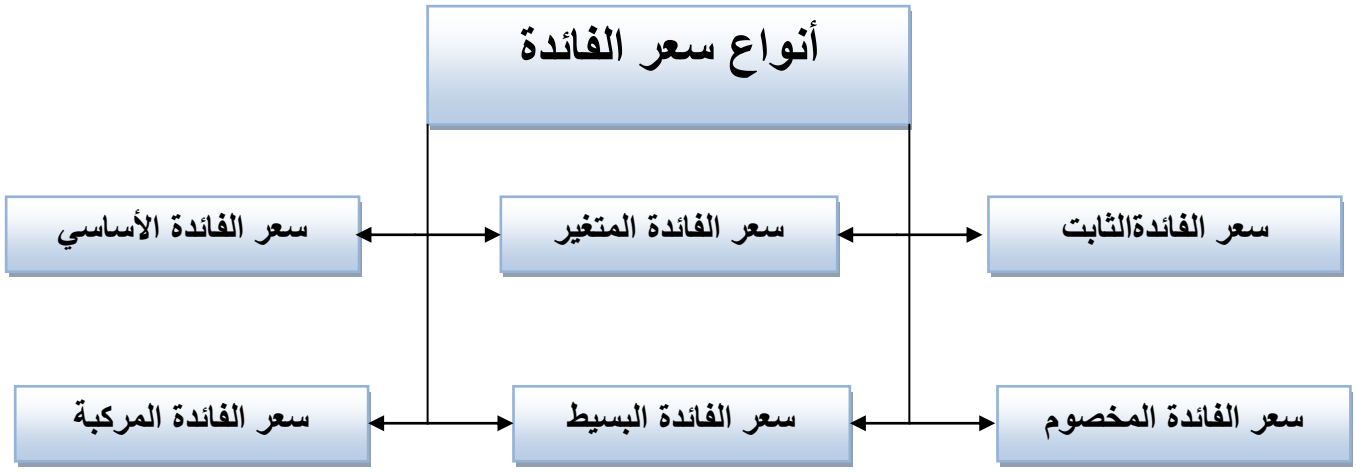

المصدر: إعداد الطالبتان

مصادر الأرباح في البنوك التقليدية:

الربح الرئيسي للبنوك هو الفرق بين الفائدة المدفوعة على الودائع، والفائدة المفروضة على القروض، بالإضافة إلى حصوله على دخل إضافي من بعض العمولات والرسوم المدفوعة من طرف الزبائن، والتي يقرها على الخدمات المصرفية الأخرى وهي:

1. العمولات(Commissions): وهي ما يفرض من سعر مقابل الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك
2. الرسوم (Frées): ما يفرض من سعر مقابل خدمات مصرفية محددة أو تعهدات أو التزامات معينة.

[1] الناشر مركز عرب بيرغ للأبحاث والتحليل 22.10.2021، الموقع: info@arabbrg.com

3. الاستقطاعات (Déductions): ما يقطع أو يخصم من مبالغ من الحسابات مقابل خدمات مصرفية.

4. التحميلات (Déductible charges): ما يحمل على الحسابات مقابل الخدمات المصرفية.

ومن هذه الخدمات المصرفية مايلي:

- السحب على المكشوف: هي تسهيلات مرتبطة بحسابات عملاء البنوك، وتوفرها البنوك لعملائها للسداد مقدماً ونيابةً عنهم، وهذا عادة ما يخلق رصيد سالب في حسابات العملاء يتطلب إيداع أموال لتغطية ذلك الرصيد والفوائد والاستقطاعات المترتبة.
- " خصم الأوراق التجارية : إن الحاجة الملحة لرجال الأعمال والأفراد والمؤسسات إلى السيولة الحاضرة، تجعلهم يتوجهون إلى البنوك التقليدية من أجل تحصيل أوراقهم التجارية قبل تاريخ استحقاقها، وذلك مقابل فائدة يستحقها البنك نظير عملية الخصم التي قام بها، وتسمى هذه الفائدة بمبلغ الخصم".
- بطاقات الائتمان: هي البطاقات البلاستيكية المرتبطة بأنظمة في الشبكة الالكترونية، بها تفاصيل حامل البطاقة، وحدوده الائتمانية. وتدفع قيمة المشتريات والسحوبات النقدية المتعلقة به من قبل البنك، ليسدد بعدها العميل صاحب الحساب القيمة المسددة عنه في بداية الشهر الذي يلي شهر هذه المعاملة، مضافا إليه فائدة محددة.
- تسيير الحسابات الجارية: وتتضمن الآتي
  - رسوم فتح حساب شيك وإصدار دفتر شيكات.
  - رسوم إغلاق الحساب.
  - كشف الحساب.
- رسوم شراء وبيع العملات النقدية الأجنبية والشيكات السياحية.[1]
- المضاربة في سوق الأسهم والسندات : وتقوم بها الدور بنوك الاستثمار.
- شهادات الاستثمار: شهادة الاستثمار هي الورقة التي تثبت الحق في المبلغ المودع لدى المصرف، والتي تخضع لنظام القرض، وللنظم والقوانين الخاصة بها.
- فتح الاعتمادات المستندية: يعرف الاعتماد المستندي على أنه ترتيب بين بنكين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب صادر من مصرف، بناءاً على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها، حيث يتعهد المصرف

[1] نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ص6.4.

بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين، ولغاية أجل محدود مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد.[1]

- المشاركة في مشاريع تشييد العقارات والمصانع أو صناعة فريق كرة القدم.

ثانياً: هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية

البنوك تلك المؤسسات المالية التي تغذي شرايين الاقتصاد المختلفة وفق آلية قائمة على تقديم خدمات مصرفية تعود بالنفع على العملاء، سواء من شركات أو أفراد، مع ضمان تحقيق ربح أكيد للمصرف.

ولعل المؤشر الأساسي لنجاح البنك هو هامش الربح، والذي يعتبر مقياسا للربحية الخاصة بالنشاط أو بمعنى أخر الربح الصافي بعد إسقاط التكاليف.

هامش الربح=الإيرادات–التكاليف

نسبة هامش الربح = هامش الربح ×100

ويمكن حساب هامش الربح وفق أنواع الفائدة البنكية كما يلي:

- حساب هامش الربح وفق الفائدة البسيطة: حيث تحسب فيه الفائدة عن كل سنة، ثم تجمع المعدلات لجميع سنوات الاستثمار، أي أن الفائدة في هذه الحالة لا تتضاعف.
- حساب هامش الربح بالفائدة المستحقة: وهي فائدة متراكمة تدفع حتى نهاية الفترة.
- حساب هامش الربح بالفائدة المركبة: ويعني تحتسب الفائدة بشكل مضاعف " الفائدة على الفائدة"

وهي أحد أهم الطرق التي يحتسب وفقها أرباح الخدمات والفوائد البنكية.[2]

[1] .رباح محمد، عقاب فاتح، الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، جامعة البويرة ، 2014.2015 ص:08.

[2] مقال كتابة نبوغ صالح بتاريخ 17 أغسطس 2021 الساعة 16.10 موقع : المرجع

ويعد الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية في العصر الحديث، والذي تسعى كل دولة من خلاله إلى تحريك قوى السوق، وتنشيط عمل الأفراد فيه، حيث أنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بعملية التكوين الرأسمالي، الذي يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

وقبل الحديث عن هوامش تمويل المشاريع لا بأس أن نتحدث عن مفهوم المشروع الاستثماري فهو" ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال، من أجل القيام بمشروع جديد، أو القيام بعملية توسعية لمشروع قائم، وذلك من أجل القيام بعملية إنتاج سلعة جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حاليا، بهدف تحقيق أرباح وزيادتها، أو من أجل تحقيق أهداف أخرى خلال فترة زمنية معينة ".[1]

فبالحاجة إلى رأس مال أساسي، أو إضافي يبرز الدور الأساسي للبنوك التقليدية في عملية تمويل هاته المشاريع الاستثمارية عن طريق قروضه البنكية المتنوعة.

فالوظيفة الاقراضية هي المصدر المنفرد، الأكثر مساهمة في الدخل الإجمالي المتحصل للبنك التقليدي، فبهامش الفائدة الموجب، والكبير المحقق من عملية التمويل لهذه المشاريع، نستطيع التعبير عن ربحية البنك ومركزه المالي.

كما يجني البنك من خلال نشاطه التمويلي هذا أرباحا، تتمثل في سعر الفائدة مضافا إلى المبلغ المقترض مع احتساب تكاليف الاقتراض.

ويطلق على الفرق بين معدل الفائدة على الودائع Deposit Rate، ومعدل الفائدة على القروض Lending Rate مفهوم الهامش Spread، ويسمى كذلك هامش الفائدة Interest Margin.

وتدخل اعتبارات كثيرة في تحديد معدل الفائدة، فمن وجهة نظر البنك أو البنك كمؤسسة تجارية، هناك اعتباران أساسيان يدخلان في تحديد مستوى معدل الفائدة الممنوحة لتمويل المشاريع.

يتمثل الاعتبار الأول في تكلفة الحصول على الأموال المستعملة في القروض (فوائد الودائع، معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي، معدل الفائدة المطبق في السوق النقدية)، أما الاعتبار الثاني هو كل ما يرتبط بطبيعة القرض، ومبلغه، ومدته، وكذلك شخصية المقترض.

ويتركب معدل الفائدة من عنصريين هما المعدل المرجعي والعمولات.

معدل الفائدة = المعدل المرجعي +العمولات .

[1] العمري الزهرة عصام كنزة دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ، جامعة البويرة، مذكرة ماستر2019/2018ص:16.

المعدل المرجعي: هو المعدل الذي يحسبه البنك على القرض الممنوح لأحسن الزبائن، حيث يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية.

العمولات: مجموع ما يتقاضاه البنك نضير الأتعاب التي يتحملها عند الاقتراض.[1]

المطلب الثاني: هوامش الأرباح في البنوك الإسلامية

أولاً: الأرباح و مصادرها في البنوك الإسلامية

1- تعريف الربح: هو نوع من نماء المال، نتيجة استخدامه في ممارسة نشاط استثماري معين، ويختلف هذا الربح حسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها المال في عمليات الاستثمار.[2]

و تتعدد مصادر أرباح البنوك الإسلامية حيث تعتبر الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيسي لدى البنوك الإسلامية شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية إلا أن هناك اختلافات بين طبيعة هذه الودائع من حيث درجة المخاطر والعوائد.

-مصادر الأرباح: تتعدد مصادر الأرباح في البنوك الإسلامية من بينها:

أ-الودائع المصرفية: تعد من أهم مصادر الأموال في البنوك عامة بما في ذلك المصارف الإسلامية وذلك لانخفاض تكلفة الحصول عليها مقارنة بالمصادر الأخرى، بالإضافة إلى أن المصارف مخول لها قبول الودائع المصرفية، وتنقسم عموما إلى ودائع تحت الطلب وودائع ادخارية.

- والمصرف الإسلامي يقبل هذه الودائع على النحو التالي :

*** يقبلها قرضا حسنا دون أن يدفع لأصحابها أي فائدة ربوية ويمكن للبنك أن يستفيد من المبالغ التي تتجمع لديه عادة في استثمارات مناسبة مشروعة**

*** يختار المصرف الإسلامي صاحب الوديعة بأن يدعها في حساب الاستثمار مع المشاركة في الأرباح وبين أن يودع جزءا آخر لمقابلة السحب وفقا لاحتياجاته.**

ب-الودائع الاستثمارية: ويقابلها الودائع لأجل عند البنوك التقليدية، أي التي لا يطالب بها أصحابها إلا عند حلول الأجل المتفق عليه.[3]

---

[1] عبد الباقي إسماعيل إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، 2015، ص:247، 248،249.

[2] عصيمي،أحمد زكرياء زكي، مفهوم الربح في الفقه الإسلامي، مجلة المحاسبة، العدد س18،ع58 ،2015، ص1

[3] مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية،(دراسة حالة بنك البركة الجزائري)مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة يوسف بن خدة2009، ص40-41

ج- التحويلات المصرفية: يقصد بها أن يقوم المصرف بتحويل النقود من مكان إلى آخر، كأن يدفع شخص إلى مصرف ما مبلغ من المال ويأخذ هذا المبلغ تحويلا من مصرف آخر ، ويمكن أن يتبع ذلك تحويل العملة المحلية العملة الأجنبية أو العكس وتعرف هذه العملية بالحوالة الصادرة والحوالة الواردة ، وقد تكون عمليات التحويلات النقدية داخلية أو خارجية وتتضمن شراء وبيع العملات الأجنبية ، وتقديم هذه الخدمات للزبائن يمثل أحد أهم مصادر الإيرادات لهذه المصارف .

د- بيع وشراء العملات الأجنبية: يقوم المصرف ببيع وشراء العملات الأجنبية بغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة الزبائن و لأجل الحصول على ربح حلال، وتتم هذه العملية من خلال ثلاث طرق هي:

- تسليم المبلغ عن طريق خزانة المصرف فهي لا إشكال فيها من الناحية الشرعية، لأنه يتم التسليم فيها والتسلم يدا بيد وهذا الذي نصت عليه النصوص الواردة بهذا الشأن.

- تبديل العملات عن طريق الحساب الذي هو في ذمة المصرف، فهي جائزة وإن لم تكن تقايض بمظهرها الخارجي، بل أنها على أساس أن الحق القائم بهيئة دنانير بذمة المصرف يسدد بما يؤدي في مقابلها من دراهم بسعر ذلك اليوم، وهي التي تسمى عند الصيارفة بالمراجحة، وهذه العملية تتم على أساس السعر الحاضر وتقيد الحقوق المترتبة عليها دفتريا.

و- الأوراق التجارية : يقوم المصرف الإسلامي بتحصيل الأوراق التجارية أي مستندات الديون التي يضعها الدائنون لدى المصرف ويفوضونه بقبضها، وما يأخذه من عمولة و مصاريف في هذا الشأن مقابل أجر على العمل، ولكن لا يستطيع المصرف خصم السفتجة بل يدفع قيمة الدين المحرر عند تقديمها مخصوما منه سعر الفائدة أو ما يقابله عن مدة الانتظار فذلك من الربا.

إن المصرف الإسلامي يستطيع أن يعالج القيام بهذه العملية على أحد الوجهين التاليين :

- أن يدفع قيمة السفتجة كاملة ويتفق مع المدين على أن يكون المبلغ الذي قام المصرف بسداده بمثابة تمويل يشارك المدين في ناتجه على شروط أحد العقود الصحيحة في الإسلام.

- إذا كان المستفيد من السفتجة زبونا في المصرف له حساب جاري فيه فإن المصرف يستطيع أن يصرف لهذا المستفيد قيمة السفتجة كاملة بغير أن يخصم من قيمتها ما تخصمه البنوك الربوية عن مدة الانتظار وليس في ذلك ظلم أو غبن على المصرف.

ي-عمليات الأوراق المالية : تتعدد العمليات التي تقوم بها البنوك فيما يتعلق بالأوراق المالية ويمكن أن نذكر منها

– حفظ الأوراق المالية، طرح عملية الاكتتاب في الأوراق المالية، خدمة الأوراق المالية.[1]

ك – الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان :

1– الاعتمادات المستندية : هي عبارة عن تعهد من المصرف بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع المشحونة مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد.

ويجوز للمصرف الإسلامي أن يقوم بفتح الاعتمادات المستندية ويحصل على أجرة أو عمولة مقابل تعهده عن الزبون المستورد بسداد ثمن البضائع للمصدر ومطالبة الأخير بمستندات الشحن، وإيصالها إلى المستورد(المشتري) ليتأكد من أن المستندات مطابقة لشروط الاعتماد أي البضاعة مطابقة للمواصفات المطلوبة .

2– خطابات الضمان : هي تعهد كتابي يصدره المصرف لصالح زبون له يشترك في مناقصة حكومية مثلا، فيتعهد المصرف لصالح الجهة المستفيدة : أنه إذا لم يحترم الزبون التزاماته فإن المصرف سيؤدي عنه نسبة معينة من مبلغ الصفقة ، تشترطها الجهة المعينة لضمان جدية العرض وتنفيذ الواجبات المترتبة ، ويقوم المصرف الإسلامي بإصدار خطابات ضمان لعملائه وهو في ذلك يعتبر وكيلا عن الزبون في تنفيذ الالتزام في مواجهة المستفيد أو كفيلا ضامنا له لدى الدائن وله أن يأخذ أجرة على ذلك ويسترد ما تكبده من مصاريف ويلزم أن يكون للزبون وديعة لدى المصرف تغطي قيمة خطابات الضمان بالكامل.

ولكن إذا لم يكن هذا الغطاء كافيا فإن المصرف يستطيع أن يقدم خطاب الضمان لزبونه على شروط المشاركة ، ويكون خطاب الضمان في هذه الحالة بمثابة تمويل لعامل يقوم في المال بعمله.[2]

ثانيا:هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية.

1. **هوامش الأرباح الثابتة : نقول أن هذا الأنواع من الأرباح تكون في الأساليب التي يتولى فيها البنك شراء الأصل وبعد امتلاكه له يقوم ببيعه للعميل بهامش ربح معلوم يسدده العميل دفعة واحدة أو عن طريق الأقساط.**

أ.تحقق الربح في عمليات التمويل بالمرابحة:

[1] مختاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص43–45

[2]، مرجع سبق ذكره، ص–46مختاري مصطفى،

لقد عرفنا سلفا أن بيع المرابحة في المصارف الإسلامية يتم ببيع المصرف سلعة ما لعميل بثمن يساوي ما تكلفه المصرف في سبيل الحصول عليها ، زائد نسبة محددة من الربح، وقد تكون السلعة موجودة عند البنك وقد يشتريها بناءا على طلب الآمر له بالشراء ، كما يمكن أن يسدد العميل الثمن على أقساط قد تمتد إلى فترات مالية متعددة.

وتوجد عدة سياسات للاعتراف بالأرباح في المرابحة منها:

- إثبات الأرباح كاملة عند التعاقد، أو عند سداد آخر قسط، أو تجزئة الأرباح على فترات الأقساط، وذلك بإثبات جزء من الأرباح إما عند استحقاق كل قسط أو عند تحصيل كل قسط.

فمثلا عند شراء بضاعة بمائة دينار وإذا بيعت بمائة وعشرة تكون العشرة دنانير هي الربح ،باعتبار الربح تحقق في سنة البيع ، وبالتالي يقيد كله فيها ، أما في حالة التأجيل فإن باقي الثمن يعتبر دينا على المشتري ولا علاقة له بالربح، بينما يرى آخرون أن الربح بهذا المفهوم إذا كان يجوز الأخذ به في الأجل القصير فإنه لا يجوز الركون إليه في الأجل البعيد، أي أن الربح المعتبر للسنة المالية هو ما يتم تسديده خلال هذه السنة ، أما إذا كان التسديد يتم خلال عدة سنوات فيجب أن تأخذ كل سنة حصتها من الربح ، وهو ما يعرف في علم المحاسبة الحديث بمبدأ التحقق الزمني.

ب-تحقق الربح في عمليات التمويل بالسلم:

تتم عمليات التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية بدفع المصرف مبلغا من المال للعميل ثمنا لسلعة يتعهد العميل بتسليمها للمصرف بعد مدة يتفق عليها ثم يبيع المصرف السلعة بعد استلامها ويحقق ربحا.

كما أجازت بعض هيئات الرقابة الشرعية السلم الموازي، وهو بيع المصرف سلعة سلما ويعتمد في التزامه على ما يستحقه وما ينتظره من استلام السلعة السابق شراءه لها سلما دون أن يعلق عقد السلم الموازي على عقد السلم الأول.

وقيام البنك بعمليات السلم تبدأ بشرائه سلما أولا وعند الشراء لا يمكن القول بوجود أرباح بمجرد الشراء، بل بعد البيع فالربح هنا يظل مفترضا إلى أن يجري التسلم والتسليم ويتم بيع بضاعة السلم بعد قبضها، وحتى لو باع السلعة سلما موازيا وقبض الثمن فإنه لا يمكن الاعتراف بالربح لأنه لم يتم تسليم السلعة بعد ، ويوجد خطر فشل البيع طالما أن البيع لذات المسلم فيه واقتسام الربح المفترض قبل البيع مع شركاء التمويل في حالة السلم الموازي سوف يفضي إلى تظالم وإلى أكل للمال بالباطل وهو منهي عنه إذ المسألة كلها التزام مقابل التزام والربح ليس مستقرا فقد يأتي وقت الحصاد ولا يستسلم شيئا من بائع السلم فيضطر هو للشراء من السوق بأكثر مما كان يقدر وقد يكون العكس.

وبالتالي لا يمكن الاعتراف بالربح إلا باستقراره ولا تكفي المؤشرات العائمة في الأسواق لإضفاء الشرعية على الالتزامات . ويتأكد ذلك بأنه في حالة فسخ عقد السلم فإنه من المقرر فقها أن يسترد المصرف ما دفعه دون زيادة أما إذا لم يكن باعها فإن كان البيع نقدا واستلم الثمن يعترف بالربح حينئذ، وإن كان باعها بالأجل أو على أقساط تمتد إلى أكثر من سنة فإنه يتم الاعتراف بالربح طبقا لما ذكر بالنسبة لبيع المرابحة على أقساط. .

ج.تحقق الربح في عمليات التمويل بالاستصناع:

تتم عمليات التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية بتعاقد بين عميل يسمى مستصنع والبنك يسمى صانع لإنتاج أو صناعة شيء ما مثل : إنشاء عقار مقابل ثمن معين يدفع حالا أو مؤجلا.

ويقوم البنك بناءا على ذلك بصفته مستصنعاً بالتعاقد مع صانع أو مقاول في عقد استصناع موازي لإنشاء العقار مقابل ثمن أقل من الثمن الأول ويكسب البنك الفرق.

والعملية بذلك تمر في مراحل عدة والعقد يتم في مدة طويلة وبالتالي فالاعتراف بالربح منه يتوقف على إمكانية تقدير نسبة إتمام العمل في كل مرحلة بدقة، وهنا يمكن الاعتراف بالأرباح عند إنجاز كل مرحلة، وتسمى محاسبيا (طريقة نسبة الإتمام).

أما إذا لم يمكن تقدير نسبة الانجاز يؤجل الاعتراف بالأرباح حتى نهاية العقد وإتمام العمل كاملا ويظل الربح هنا مفترضا إلى أن يجري التسلم والتسليم ويتم بيع الشيء المصنوع بعد استلامه .وتسمى محاسبيا (طريقة العقود التامة).

د.تحقق الربح في عمليات التمويل بالتأجير:

وهذه الصيغة تمارسها المصارف الإسلامية بأسلوبين هما:

الأسلوب الأول : التأجير التشغيلي : وهي التي لا تنتهي بتملك المستأجر العين المؤجرة وإنما يقتصر على الانتفاع بالعين لمدة معلومة مقابل مبلغ معلوم يؤديه دوريا للمؤجر.

الأسلوب الثاني: الإجارة المنتهية بالتمليك وهي إجارة عين مع الاتفاق على أن تؤول ملكيتها في نهاية مدة الإجارة إلى المستأجر إما مقابل ما دفعه من أقساط أو مقابل ثمن رمزي يدفعه في نهاية مدة الإجارة[1].

2- هوامش الأرباح المتغيرة:

[1] عادل عبد الفضيل عيد ، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ،2007، ص321 .

وتكون في الأساليب التي لا يمكن أن يحدد فيها البنك نصيبه ونصيب المشارك إلا بعد تحقق الربح الفعلي.

أ.تحقق الربح في عمليات التمويل بالمضاربة:

يتم التمويل بالمضاربة عن طريق دفع البنك مالا بصفته رب المال إلى عميل مضارب لتشغيل المال في نشاط معين واقتسام ما يتحقق من أرباح بنسب يتفق عليها.

وقد تنشأ عملية المضاربة وتنتهي أو تصفى خلال الفترة المالية وهنا يتم إثبات الأرباح وقت التصفية وقد تستمر عملية المضاربة لأكثر من فترة مالية ويتفق كل من المصرف والعميل على كيفية حساب جميع الأرباح أو جزء منها كل فترة، وعملية الحساب هنا تتم على ما تم بيعه من البضائع حتى وقت الدفع، أما البضاعة المشتراة من مال المضاربة ولم تبع بعد فلا يحسب لها ربح.

وبالنسبة لما يجري عليه العمل في المصارف الإسلامية فإن السياسة المتبعة لتسجيل إيرادات المضاربة تختلف من مصرف لآخر فمثلا في البنك الإسلامي الأردني تنص المادة 19 من قانون البنك على أنه يتحقق الربح في حالات التمويل بالمضاربة عند القيام بالمحاسبة التامة مع العامل في المال وهي المحاسبة المعتمدة على القبض أو التحقق الفعلي بالإقرار و القبول وتكون أرباح كل سنة داخلة في حساب السنة التي تتم فيها المحاسبة سواء على كامل العملية أو أي جزء منها.

أما في بنك قطر الدولي الإسلامي فيتم تسجيل إيرادات المضاربة عند إتمام العقود والتحقق من مبلغ الربح أو الخسارة الناتجة عنها.

ب.تحقق الربح في عمليات التمويل بالمشاركات :

تتم عمليات التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بتقديم كل من المصرف والعميل مبلغا من المال لإنشاء أو المساهمة في مشروع ما ويقتسمان ما ينتج من أرباح حسب الإنفاق، كما تقسم الخسائر بنسبة كل منهما في رأس مال المشاركة.

وقد تبدأ هذه الشركة وتنتهي في نفس الفترة المالية، وهنا تتم المحاسبة على أرباحها دوريا طبقا لما سبق ذكره في عمليات التمويل بالمضاربة.

ويوجد نوع آخر من المشاركة يسمى المشاركة المتناقصة ، والتي يدفع فيها العميل الشريك دوريا للمصرف جزءا من حصته في رأس المال ، حتى تنتقل ملكية الشركة بالكامل للعميل ، وتثبت الأرباح الناتجة عنها بالتحاسب الدوري، مع مراعاة أن حصة المصرف في الربح سوف تتناقص بتناقص حصته في رأس المال .

المطلب الثالث: التمييز بين هوامش الأرباح بين البنوك التقليدية والإسلامية

الجدول رقم 02: أوجه التشابه والاختلاف بين الفائدة والربح في البنوك التقليدية والإسلامية.

معيار التمييز	الفائدة	الربح
المفهوم	الفائدة هي نسبة محددة مسبقا من رأس المال وفقا للمعادلة: سعر الفائدة * المدة * رأس المال مع ضمان رأس المال	العائد هو محصلة ناتج الربحية المحققة فعليا من الأنشطة المشروعة من بيع أو شراء أو غيره، ويتم توزيعه بين العميل والبنك مع عدم ضمان رأس المال
طبيعة العقد	مبلغ تعاقدي محدد في عقد مداينة بين طرفين	كمية غير تعاقدية ذات قيمة احتمالية قد تكون موجبة أو سالبة
التكاليف	الفائدة من تكاليف المشروع	الربح هو العائد على المشروع
الميزانية	الفائدة أموال مستفادة فلا علاقة لها بالأصول المتداولة بل هي نماء للأصول الثابتة مايطلق عليه الأرباح الرأسمالية	الربح هو السبب في نمو أموال التجارة (الأصول المتداولة) بعد التصرف فيها بالبيع والشراء
الزكاة	غير واجبة الزكاة فيها	يخضع للزكاة
العلاقة مع العميل	علاقة دائنية ومديونية	علاقة مشاركة حقيقية
المخاطرة	عائد مضمون لا يرتبط بالمخاطرة	عائد يقيني يرتبط بالمخاطرة
طريقة الحساب	يسهل حسابها لأنها معدل معلوم	يعتبر تحديد قيمة الربح مشكلة محاسبية ويحتاج خبرة لحسابه

المصدر: من إعداد الباحثتان

التحليل:

استنادا إلى أن الوديعة قرض من العميل للبنك، يلتزم البنك إزاءه بدفع فائدة بغض النظر على الأداء المالي للبنك، بينما نظام الربح يقو م على أساس أن الوديعة يتم استثمارها بواسطة البنك الإسلامي نيابة عن العميل والمساهمين، والعائد "الربح" يتم توزيعه بين المودعين والبنك، البنوك التجارية تمنح القروض مقابل فائدة ثابتة ، ودون تحمل أية مخاطر، بينما البنوك الإسلامية تتحمل المخاطر مع العميل وتتقاسم الربح والخسارة.

فنستطيع القول أن الفرق بين الفائدة والربح يتمثل في القيمة المضافة التي تتشكل للبنك وللاقتصاد ككل. فالفائدة هي مجرد فارق بين الفوائد المدينة والدائنة، أما الأرباح فهي نتاج الأنشطة الحقيقية من صناعة، وتجارة وزراعة وخدمات. حيث تقدم البنوك الإسلامية منافع للاقتصاد زيادة على العائد الذي تستفيد منه، فهي من القطاعات التي تشجع العمل الاستثماري الذي يوفر فرص عمل، ويساهم في الدورة الإنتاجية لاقتصاد الدولة.

المبحث الثالث: محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والإسلامية

تتحكم في هوامش أرباح كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية عوامل عديدة ، من شأنها أن تؤثر في هامش الربح إما بالزيادة أو النقصان ، وهذا ما سنحاول عرضه في المطالب الآتية .

المطلب الأول: محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية

تعتبر البنوك التقليدية من المنشآت المالية الحيوية، حيث تلعب دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف السياسة التمويلية، عن طريق نشاطاتها الائتمانية.

فبناءاً على الأهمية والدور الملقى على عاتقها، وكذلك لان محيط أعمال البنوك التقليدية يعاني من العديد من الموانع، والعراقيل، برزت الضرورة للتعرف على العوامل المؤثرة في هوامش أرباحها من تمويل المشاريع، وفي مايلي قمنا بتحليل تأثير بعض هذه العوامل.

أولاً:المحددات الداخلية: وهي تلك التي لها علاقة مباشرة بالبنك، وبعبارة أخرى أن البنك قادر على تحديدها وقياس تأثيرها.

1-تكلفة التمويل

أ-تكلفة التمويل قصير الأجل في البنوك التقليدية :تتمثل تكلفة التمويل في البنوك التقليدية في الفائدة التي تدفعها المؤسسة كنسبة مئوية من قيمة القرض الذي حصلت عليه،وذلك على أساس معدل الفائدة الاسمي،إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الأخير هو المعدل الذي تحسب على أساسه التكلفة الحقيقية للقرض، حيث يوجد معدل آخر يسمى معدل الفائدة الفعلي،وبالتالي سنعمل على التمييز بين المعدلين من خلال النقطتين التاليتين:

-معدل الفائدة الاسمي:هي تلك النسبة التي يفرضها البنك التقليدي على القرض المقدم للمؤسسة، حيث تحسب هذه النسبة من طرف البنك على أساس عدة عناصر تتمثل في المعدل المرجعي وكذلك طبيعة القرض ومدته، وبالأخص درجة المخاطرة المتعلقة بالمقترض نفسه، ويحسب معدل الفائدة الاسمي من طرف البنك بالقاعدة التالية:

معدل الفائدة الاسمي = المعدل المرجعي + هامش متعلق بالقرض.

-المعدل المرجعي:يتمثل المعدل المرجعي في معدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي، أو المعدل الذي تمول على أساسه البنوك التقليدية من السوق النقدي.

-الهامش المتعلق بالقرض:يتمثل هذا الهامش في مجموع العلاوات النوعية المرتبطة بطبيعة القرض، والعلاوات الفئوية المرتبطة بدرجة المخاطرة المتعلقة بالمقترض من خلال العلاقة التالية:

الهامش المتعلق بالقرض = علاوات نوعية(متعلقة بطبيعة القرض) + العلاوات الفئوية(علاوة المخاطرة)

أ - بالإضافة على مصاريف التأمين و المصاريف الإدارية. [1]

.-العلاوات النوعية المتعلقة بالقرض: تتمثل هذه العلاوات في مجموع الرسوم المطّبقة على القرض، ولعل أهم هذه العلاوات المطبقة هي عمولة المخاطرة المرتبطة بنوع القرض ، و مدته، و عموما يرتفع مبلغ هذه العمولات مع زيادة مبلغ القرض.

-علاوة المخاطرة: حيث تتغير هذه العلاوة حسب درجة المخاطرة المرتبطة بالمقترض ، سواء كان فرد أو مؤسسة فبالنسبة للمؤسسات الكبيرة يكون فيها خطر الإفلاس وعدم التسديد ضئيل، وبالتالي تكون علاوة المخاطرة ضعيفة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون فيها خطر الإفلاس وعدم التسديد كبيرا، وبالتالي تكون علاوة المخاطرة جد مرتفعة.

-معدل الفائدة الفعلي(الحقيقي): يتميز معدل الفائدة الفعلي عن المعدل الاسمي في الأجل القصير بتأثيرات الضرائب و الرسوم ، وكذا تواريخ القيم حيث تكون الضرائب كنسبة من مبلغ القرض . أما تواريخ القيم فهي التاريخ الفعلي لبداية مدة القرض ، وبالتالي فإن التكلفة الحقيقية للقرض تحسب على أساس معدل الفائدة الفعلي و المرتبطة بشروط الاتفاق بين المؤسسة و البنك، حيث نميز بين حالتين أو احتماليين:

-المعدل الفعلي للقرض في حالة دفع الفوائد في تاريخ الاستحقاق (وفق دفعات) : في هذه الحالة يتم الاتفاق بين المؤسسة والبنك بضرورة قيام المؤسسة بدفع قيمة القرض للبنك على دفعات،وبالتالي فإن معدل الفائدة الفعلي سيتحدد وفقا للعلاقة التالية:

المعدل الفعلي للفائدة = (عدد الدفعات×قيمة الفائدة قبل الضريبة قيمة القرض/قيمة القرض)×(عدد الدفعات +1).

-معدل الفائدة الفعلي للقرض عند دفع الفوائد مسبقا : في هذه الحالة يتم الاتفاق بين المؤسسة والبنك بضرورة قيام المؤسسة بدفع قيمة الفوائد للبنك مسبقا،وبالتالي فإن معدل الفائدة الفعلي سيتحدد وفقا للعلاقة التالية:>

المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضـــريبة) =قيمة الفائدة قبل الضريبة/ قيمة القرض –قيمة الفائدة قبل الضريبة.

[1]. محمد بوجلال وشوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

يمثل معدل الفائدة الفعلي المحسوب أعلاه معدل فائدة فعلي قبل الضريبة ، لذا يجب اقتطاع جزء من الفائدة المدفوعة بنسبة الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات، وهو ما يسمى بالوفرالضريبي.

وبالتالي تصبح التكلفة الحقيقية للقرض هي الفائدة المحسوبة على أساس المعدل الفعلي ، منقوصا منها الوفرالضريبي، و هو ما توضحه العلاقة التالية :[1]

معدل الفائدة الفعلي بعد الضريبة = معدل الفائدة الفعلي قبل الضريبة ×(1- معدل الضريبة).

ب- تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل في البنوك التقليدية:

تحصل المؤسسات على قروض متوسطة ، وطويلة الأجل من البنوك، وهي ملزمة بسداد هذه القروض بفوائدها في مدة تتراوح عادة بين 20إلى 25سنة. وقد يتفق على تسديد هذه القروض على أقساط متساوية، أو إهتلاكات ثابتة،حسب علاقة المؤسسة بالبنك ، وغالبا ما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل لتلبية الاحتياجات المالية طويلة التنفيذ ، .ينقسم التمويل المتوسط والطويل الأجل في البنوك التقليدية إلى تمويل مباشر عن طريق القروض المباشرة وتمويل غير مباشر عن طريق الائتمان الايجاري.

-تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل المباشر :تقيم تكلفة القرض كما ذكرنا سابقا بمعدل الفائدة الفعلي للقرض بعد الضريبة، أو ما يسمى بمعدل القيمة الحالية الصافية بعد الضريبة.

-تكوين جدول الإهتلاك :إن حساب تكلفة قرض متوسط أو طويل الأجل يتطلب تكوين جدول إهتلاك تبين فيه المبالغ المسددة سنويا وكذا المصاريف المالية، وتختلف طريقة تكوين جدول الإهتلاك حسب اختلاف طريقة التسديد.

حيث نميز بين طريقتين الطريقة الأولى تكون فيها الإهتلاكات ثابتة، والطريقة الثانية تكون فيها الدفعات ثابتة.

- قرض بطريقة الدفعات(الأقساط)المتساوية:تعتمد هذه الطريقة على استهلاك أو سداد القروض على أقساط متساوية باستخدام مفهوم الدفعة العادية ، حيث أن أصل القرض يساوي القيمة الحالية للأقساط المتساوية.

- تكلفة التمويل المتوسط والطويل الأجل الغير المباشر(الائتمان الإيجاري): تحسب تكلفة التمويل بالإيجار على أساس المعدل الذي يسمح بتساوي مجموع التدفقات المدفوعة من مجموع التدفقات المقبوضة.[2]

[1]. محمد بوجلال وشوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 60

[2]. محمد بوجلال وشوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:62.

2- فترة السداد

تعتبر فترة الإسترداء أحد مقاييس ربحية المشروع، وستهدف من حسابها الوصول إلى عدد السنوات التي يستطيع خلالها المشروع أن يجمع إيرادات نقدية صافية تكفي قيمة إجمالي استثماراته، ويمكن الوصول إليها بالخطوات التالية :

1 -تحديد الاستثمار الكلي للمشروع .

2 -حساب صافي الإيرادات النقدية لكل سنة من عمر المشروع.

3 -تخصم من إجمالي الاستثمارات، والإيرادات النقدية الصافية.[1]

تقارن فترة الاسترداد المحسوبة بفترة الاسترداد المتعارف عليها في المشروعات المماثلة، فكلما طالت فترة السداد فتعتبر فرصة تضيع على البنك لإعادة خلق ودائع جديدة، وبالتالي أرباح جديدة والعكس صحيح،أي كلما كانت المدة قصيرة كان المشروع المقترح مرغوبا فيه للأسباب التالية:

4 -قصر مدة الاسترداد دليل مباشر على ربحية المشروع

5 -قلة الخطر الذي يتعرض له البنك لسرعة استرداد أمواله المستثمرة

6 -سهولة الاحتساب[2]

ثانيا: المحددات الخارجية: هي تلك التي ليست لها علاقة مباشرة بالبنك.

1- التضخم: يرتبط سعر الفائدة بعلاقة طرديّة مع التضخم، فكلّما ازدادت نسبة التضخم، أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة، والعكس صحيح، ففي حالة انتعاش الاقتصاد ترتفع نسبة التضخم، ممّا يشجع الدولة على التدخل من أجل الحدّ من كميّة النقود المعروضة التي تؤدي إلى رفع سعر الفائدة، أمّا في حالة ركود الاقتصاد قد لا تسعى المؤسسات إلى الحصول على مبالغ ماليّة لتمويلها، وينتج عن ذلك انخفاض في سعر الفائدة .

وفي ظلّ نظام الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية، هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومُعدّل التضخم بشكل عام. وعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ينمو الاقتصاد ويزيد التضخم. وعلى العكس، عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، فإن الاقتصاد يتباطأ وينخفض التضخم.

---

[1] مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011،2012، ص:113،114.

[2] . مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويل، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن2012، ص:213،215.

وتميل أسعار الفائدة والتضخم إلى الارتباط. وتشكّل هذه العلاقة أحد المبادئ الأساسية للسياسة النقدية المعاصرة، حيث تتلاعب البنوك المركزية في أسعار الفائدة قصيرة الأجل للتأثير على مُعدّل التضخم في الاقتصاد .وبشكل عام، مع انخفاض أسعار الفائدة يُصبح بمقدور المزيد من الناس اقتراض المزيد من الأموال.

والنتيجة هي أن المستهلكين لديهم المزيد من الأموال للإنفاق ، ممّا تسبب في نموّ الاقتصاد وزيادة التضخم .والعكس صحيح بالنسبة لارتفاع أسعار الفائدة. ومع زيادة أسعار الفائدة يميل المستهلكون إلى الادخار حيث ترتفع عوائد المدخرات. ومع إنفاق دخل أقل يُمكن إنفاقه كنتيجة للزيادة في سعر الفائدة.

ويستغل البنك المركزي قدرته على توجيه تعاملات المصارف مع المواطنين، والشركات في دفعهم لزيادة الفائدة في أوقات يتوقع فيها ارتفاع معدلات التضخم، فرفع سعر الفائدة هو إحدى آلياته من أجل امتصاص السيولة النقدية وهو ما يسهم بشكل مباشر في خفض معدلات التضخم ما يسمى بترويض التضخم.[1]

2-الخطر المالي: يعرف الخطر المالي أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل.

ونود هنا الوقوف على تأثير المخاطر المالية على أداء البنوك التقليدية، فتمثل المخاطر المالية بالبنوك التقليدية جزءاً رئيسياً من العمل المصرفي، وتعتبر من الموضوعات التي تستحوذ اهتمام المسؤولين بالبنك خاصة قسم إدارة المخاطر، وذلك نظرا لأن كفاءة البنك في إدارة تشكيلة المخاطر المتكونة من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق دليل على كفاءة استخدام البنك لأمواله، وقدرته على توفير السيولة لمواجهة الالتزامات، وتحقيق الهدف الأسمى وهو تعظيم أرباحه.

ولكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، وتنشأ هذه المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة، وتنشأ كذلك عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أوعدم تحقق العائد على الاستثمار، أو احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع.

[1] حنين العتوم مقال ،2020/12/31، الموقع:https://e3arabi.com .

وتعمل إدارة المخاطر بإجراء كافة الاحتياطات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها [1]

حيث يتعرض البنك التقليدي إلى أخطار متعلقة به وأخرى متعلقة بالمحيط الخارجي له .

الشكل رقم 05 : أنواع المخاطر في البنوك التقليدية.

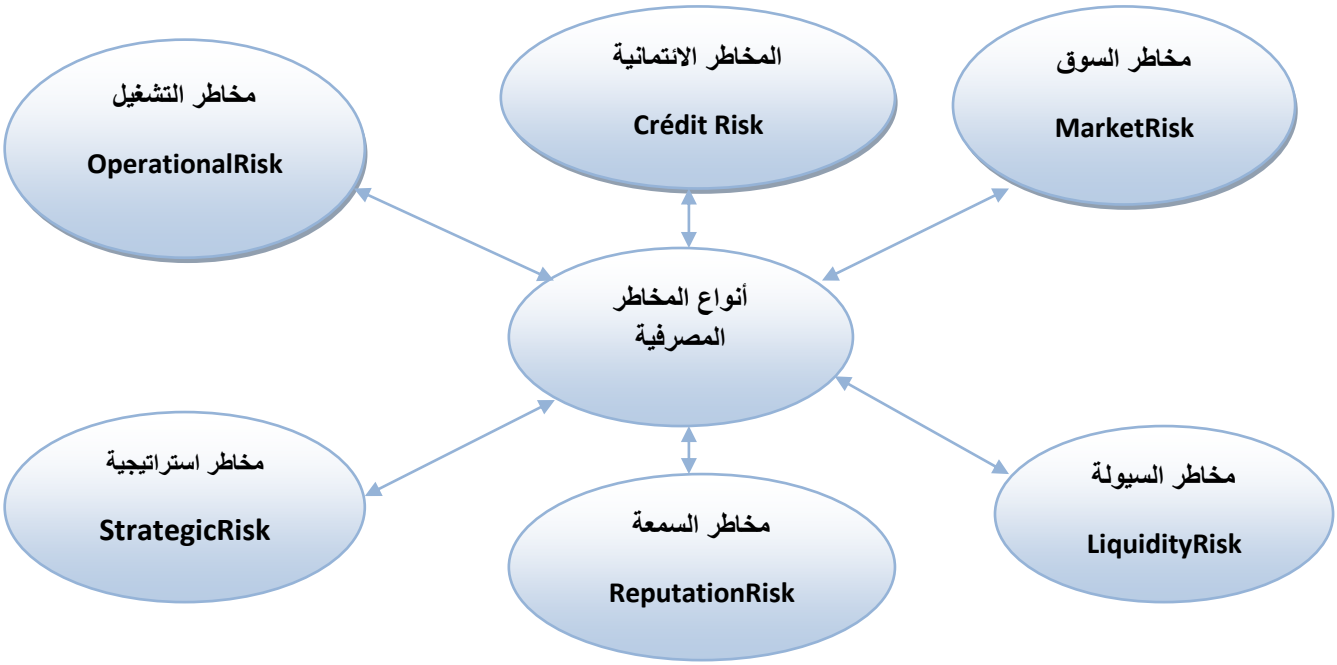

المصدر: التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، 2020، الموقع:WWW.GOOGLE.COM

المطلب الثاني: محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية

أولا : تكلفة تمويل مختلف صيغ التمويل الإسلامي

1- تكلفة التمويل بالمرابحة :

تتمثل تكلفة التمويل بالمرابحة بالنسبة للمتمول في الفرق بين ثمن شراء الأصل أو السلعة وثمن البيع وهو ما يمثل مقدار الربح الذي يتحصل عليه البنك الإسلامي ، ويمكن حساب تكلفة التمويل بالمرابحة عن طريق معدل التكلفة وفقا للمعادلة.

2-تكلفة التمويل بالسلم :

[1] محمد عبد العليم، مقال في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني عشر ، يوليو 2014

تتمثل تكلفة التمويل بالسلم بالنسبة للممول في ذلك الفارق بين سعر السلعة الحاضر وسعر السلعة الآجل، بعبارة أخرى هو مقدار الفرق بين سعر السلعة في الوقت الآجل وسعر السلعة في الوقت العاجل

ويمكن حساب تكلفة التمويل بالسلم وفقا للعلاقات التالية :

معدل تكلفة التمويل بالسلم =الثمن الآجل للسلعة –الثمن العاجل للسلعة / الثمن العاجل للسلعة ×المدة ×100

3–تكلفة التمويل بالاستصناع :

يمكن للاستصناع أن يكون مصدرا للتمويل إذا كان ثمن المستصنع (الشيء المصنوع) مؤجلا ، أما إذا كان الثمن نقدا (أي يدفع حالا) فلا يعدو الاستصناع أن يكون استخداما للأموال لا مصدرا للتمويل ، وتتمثل تكلفة الاستصناع في ذلك الفرق بين سعر الشيء المصنوع حاضرا وسعر الشيء المصنوع آجلا ويمكن حساب معدل التكلفة التمويل بالاستصناع من خلال العلاقة التالية :

معدل تكلفة التمويل بالاستصناع = الثمن الآجل للشيء المصنوع – الثمن الحاضر للشيء المصنوع /الثمن الحاضر للشيء المصنوع ×المدة (السنوات) ×100

–تكلفة التمويل بالمضاربة :

تعتبر الأموال التي يقدمها رب المال على أنها رأس مال مشروع المضاربة وبذلك يكون العائد المطلوب هو نفس العائد بالنسبة لرأس المال في المشاركة ، فيجب ألا يقل عائد المضاربة عن عائد رأس المال في المشاركة ويمكن حساب تكلفة المضاربة وفقا للعلاقة التالية :

تكلفة أموال المضاربة = أدنى عائد مقبول + علاوة المخاطرة

5– تكلفة التمويل بالتأجير المنتهي بالتمليك :

يمكن حساب تكلفة التأجير المنتهى بالتمليك استنادا إلى الفرق بين مجموع إيجارات الأصل وبين قيمة شراء الأصل نقدا

تكلفة التأجير المنتهي بالتمليك = مجموع الإيجارات – ثمن شراء الأصل نقدا / ثمن شراء الأصل نقدا * متوسط مدة الإيجار × 100

6-تكلفة التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة :

-تكلفة التمويل بالمشاركة الدائمة في رأس مال مشروع ما :

تقوم البنوك الإسلامية عموما بالمشاركة الدائمة في رأسمال الشركات بواسطة شراء الأسهم العادية في تلك الشركات، وبالتالي فإن تكلفة المشاركة بالنسبة للمؤسسة تتمثل في تكلفة إصدار الأسهم العادية التي يمتلكها البنك الإسلامي.

ويمكن قياس تكلفة رأس المال بأدنى معدل عائد للمحافظة على المبلغ المستثمر (رأس المال) نعني بالمحافظة على رأس المال وفق هذا المفهوم المحافظة على حجم رأس المال بالوحدات النقدية وبنفس قوته الشرائية.

وتتمثل العناصر التي قد تؤدي إلى انخفاض ونقصان كمية أو قيمة رأس الأموال المستثمرة في :

-<u>الزكاة :</u> ويختلف ثمنها حسب طبيعة الأموال وحسب طبيعة الوعاء الخاضع للزكاة حيث يؤدي الاقتطاع المتتالي للزكاة من الأموال إلى نقصان كميتها.

-<u>التضخم</u> : وبأخذ هذه العوامل بالاعتبار فإن أول عائد مقبول يساوي نسبة الزكاة حسب طبيعة النشاط مضاف إليها نسبة التضخم [1]

ثانيا : مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

" إن البنوك الإسلامية لا تواجه فقط المخاطر التي تواجهها البنوك التقليدية ولكن عليها أن تتعامل مع المخاطر الجديدة الناتجة عن هيكل أصولها و مطلوباتها ومن المعروف أن طبيعة العمليات في المؤسسات المالية الإسلامية تستند على تقاسم الربح والخسارة وهذه المعاملات مخاطرها كثر إلى حد ما أي أن عقود المشاركة تعرض البنك الإسلامي إلى مخاطر متعددة تتعلق بكل نوع من العقود ، وكذلك لعدم وجود معيار لكل نوع من العقود.

و بحكم أن البنوك تتعامل بأدوات أكثر من تلك التي تستعملها البنوك التقليدية فهي تعمل بمزيج معقد من مال سلع وخدمات مختلفة الشيء الذي يجعلها معرضة أكثر للمخاطر

تتعرض المصارف بشكل عام إلى العديد من المخاطر منها مخاطر عامة ترتبط بأحوال السوق والاقتصاد عامة ، ومخاطر خاصة والتي تتصل وتخص المؤسسة ذاتها.

---

[1] محمد بوجلال ، شوقي بورقبة ،تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ، دراسة مقارنة ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2010 ، ص 64،65.

وقسم آخرون المخاطر إلى مخاطر أعمال والتي يكون مصدرها طبيعة المنشأة أو المؤسسة وتتصل بعوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق ، ومخاطر مالية وهي التي تؤدي إلى خسائر محتملة نتيجة تقلبات المتغيرات المالية منها : مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة (هامش الربح)، مخاطر السوق. وكذلك مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمخاطر السياسية.

– بالإضافة إلى المخاطر التي تختص بها المصارف بشكل عام السالفة الذكر فإن بعض المخاطر يمكن توقع تعرض المصارف الإسلامية لها دون غيرها والمتمثلة في:

1– المخاطر العامة:

-مخاطر الائتمان.

-المخاطر التجارية المنقولة.

-مخاطر فقدان الثقة.

-مخاطر غياب الفهم الصحيح للمخاطر في العقود الإسلامية.

-المخاطر المؤسسية

2– مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية:

أ–مخاطر التمويل بالمشاركة منها:

-مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق وتغير أذواق المستهلكين وتغير مستوى الأسعار، يضاف إلى ذلك تلف البضاعة عند التخزين.

-مخاطر الائتمان التي تتعلق بمدفوعات الزبون لشراء حصة المصرف.

-المخاطرة المتعلقة بالشريك كإخلاله للعقد ، وعدم التزامه بشروط المشاركة، أو سوء إدارته للمشروع أو تعديه أو تقصيره، إلى غير ذلك من المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالشريك.[1]

ب–مخاطر التمويل بالمرابحة:تنحصر مخاطرها في نقطتين أساسيتين هما:

-الأولى: هي الإخلاف بالوعد ، فبعد طلب الزبون للسلعة ودفعه لمقدم المرابحة يمكن أن يغير رأيه في العملية في الوقت الذي يكون فيه المصرف قد قام بشراء السلعة المطلوبة ، وعليه فيستحمل

[1] مختاري مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص95 .

المصرف تكلفة التخزين وما قد يصيب السلعة من تلف ، أو ما يحدث في تقلب الأسعار، إلى أن يجد مشتريا آخر لهذه السلعة.

-الثانية:هي أن عملية البيع في المرابحة تكون على أقساط ، فإذا ما تأخر الزبون أو ماطل في سداد تلك الأقساط فلا يستطيع المصرف أن يزيد عليه أو يفرض غرامات وفي هذه الحالة يكون المصرف مخيرا بين إمهاله إن كان معسرا أو اللجوء إلى المحاكم إن كان الدين مماطلا وفي كلتا الحالتين يتضرر المصرف وتحدث له خسارة.

- عدم مطابقة السلعة مع مواصفات المشتري.

ج-مخاطر الاستصناع: تكون فيه المخاطرة من طرفين :

-من المستصنع الأول حينما يعجز عن سداد الأقساط المتفق عليها أو نكوله عن العقد ، وفي هذه الحالة يتحمل المصرف كلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها وربما يتعرض لمخاطر السوق العامة أو لخسارة عند بيعها لزبون آخر.

-من الصانع إذا لم يتمكن من تسليم السلعة في الوقت المتفق عليه أو من تسليمها مطلقا ، أو تسليمها بمواصفات مخالفة للمواصفات المطلوبة، وفي هذه الحالة يتعرض المصرف إلى مخاطر عدم السداد.

د-مخاطر التمويل بالسلم: تنشأ مخاطر السلم نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي و يمكن حصرها في النقاط التالية:

-مخاطر عدم السداد وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، بحجة الإعسار أو فشل الموسم ، أو الشعور بالغبن في المحصول ..... الخ

-انخفاض جودة المسلم فيه ، وقد يكون مرده لظروف طبيعية.

-عدم قدرة المصرف على بيع السلعة نظرا لظروف السوق.

هـ-مخاطر التمويل بالمضاربة : في الحقيقة تقوم المضاربة على أساس الثقة وتوفر الأمانة في عامل المضاربة، فإذا لم تكن الثقة متوفرة وكان العميل لا يحسن التصرف في المال أو لم تكن لديه

الخبرة الكافية في إدارة المشروع ، أو مماطلته في تصفية عملية المضاربة، فإن العملية تتحول إلى خسارة يتحملها المصرف الذي هو رب المال[1].

ثالثا : فترة السداد والديون المتعثرة في البنوك الإسلامية.

1-فترة السداد: من أهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية، مشكلة الديون المتعثرة (المتأخرات المالية)، إذ أن البنوك التقليدية تعالج هذه المشكلة بفرض فوائد عن كل دين متأخر سداده عن الآجال المحددة، وتتضاعف هذه الفوائد كلما زاد تأخر المدين عن التسديد، أما البنوك الإسلامية بالمقابل لا يمكنها فرض مثل هذه الفوائد لأنها ربا محرم، وهذا لا يتوافق مع مبادئها، ولهذا السبب يقوم المدينين بالتماطل وعدم التسديد لمعرفتهم التامة بأن البنوك الإسلامية لن تفرض فوائد على التأخر.

-وعليه سنقوم بالتعرف على مفهوم الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية وعرض آثارها السلبية على البنك المقدم للتمويل.

2 -مفهوم الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية:

عرفها البنك المركزي السوداني بأنها ك التمويل الذي ينشغل صاحبه في تسديده خلال الفترة الممنوحة له وتجاوز تلك الفترة ب 3 أشهر على الأقل.

-ويعتبر التمويل متعثرا في بيع المرابحة للأمر بالشراء إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساطه شهر واحد.

-وفي المشاركات والمضاربات يعتبر التمويل متعثرا في حالة بيع نصيب المصرف للشريك بيعا آجلا (ليس نقدا) بشرط أن يكون تاريخ تصفية العملية قد حل، أي أن البيع تجاوز تاريخ التصفية للمشاركة.

*فالديون المتعثرة في البنوك الإسلامية هي تأخر المدين عن سداد قسط من أقساط دينه ،بعد تاريخ الاستحقاق المتفق عليه بمدة شهر على الأقل وثلاثة أشهر كأقصى حد، بسبب المماطلة، الإعسار أو الإفلاس.

ومن الآثار السلبية للديون المتعثرة في البنوك الإسلامية نجد:

-الحرمان من تلك المبالغ المدينة، ومن استثمارها والاستفادة من عوائدها خلال فترة التأخير، وبالتالي تتأثر ربحية البنك الإسلامي فيكون في وضع لا يستطيع بسببه منافسة البنوك الربوية، التي تحسب فوائد التأخير.

[1] مختاري مصطفى ،مرجع سبق ذكره ، ص98.

-توجه البنوك نحو المبالغة في طلب الرهونات والضمانات ، والتشدد في إعطاء فرص التمويل للعملاء خوفا من التأخير في السداد ، الأمر الذي يجعل تعامل البنك الإسلامي محصورا في فئة من الناس العملاء تتوافر لديهم ما يتطلبه من التمويل الإسلامي من الضمانات الممتازة، وهذا من أعظم المخاطر ، لأنها تؤدي إلى جعل المال دولة بين الأغنياء ، في حين أن مقاصد إنشاء البنوك الإسلامية هو إفساح المجال الأكبر بقدر ممكن من العملاء.

-توجيه البنوك الإسلامية إلى رفع هوامش الربح خوفا من المماطلة حتى أصبح التمويل عن طريق عن طريق البنك الإسلامي أعلى كلفة مقارنة بالفوائد الربوية.

وتترتب على ذلك أن العملاء الممتازين الذين لا يماطلون ماعدا الملتزمين جدا لا يأتون إلى البنوك الإسلامية حيث التكلفة عالية والخدمات المتاحة فيها أقل بكثير من البنوك الربوية.[1]

1 نهلة قادري ، عبد الحفيظ بن ساسي، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6 جوان 2017 ، ص 230.

المطلب الثالث: مقارنة محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والإسلامية.

عنوان الجدول : محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

معيار التمييز	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
تكلفة التمويل	- سعر الفائدة يدخل ضمن تكلفة التمويل - عناصرها محدودة (ضريبة، مصاريف إدارية، مصاريف تشغيلية)	- الربح هو عائد على التكلفة ولا يدخل ضمنها - إضافة إلى العناصر السابقة للبنك الإسلامي تكاليف أخرى (مصاريف النقل، التأمين، التوثيق، التخزين،..)
المخاطر	- به مخاطر متعلقة اغلبها بسعر الفائدة - لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعلق بالسلع	- به مخاطر متعلقة بكل صيغة تمويل - يأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر المتعلقة بالسلع(تلف، عدم مطابقة المواصفات..)
الضريبة	- يحتسب سعر الفائدة بناءا على معدل الضريبة	- تحتسب الضريبة بعد تحقيق الربح
فترة السداد	-المماطلة في السداد تغطيها الضمانات -تخص جميع أنواع القروض	-المماطلة في السداد تنتج خسارة يتحملها الطرفان - تخص الصيغ ذات الأرباح الثابتة فقط.
التضخم	-يحتسب معدل التضخم مبدئيا ضمن سعر الفائدة المقدم من البنك المركزي - يأثر على فوائد القروض لأن النقود تفقد قيمتها	- السلع مخزن للقيمة فقد يحقق البنك أرباحا من ارتفاع أسعار السلع المخزنة بعد ارتفاع معدلات التضخم

المصدر : من إعداد الطالبتين

التحليل: نستطيع أن نوجز الفروقات بين محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في النقاط التالية، والفرق منبطق من الفروقات في طريقة تحقيق الأرباح.

- محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية تحددها الضوابط المنظمة لسعر الفائدة أما في البنوك الإسلامية فتتضح بموجب أسعار السلع في السوق.

- البنك التقليدي تعاملاته خالية من التعقيدات التي تخص الأدوات التي يتعامل بها البنك الإسلامي.

- هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية دقيقة التحديد وقليلة التأثير بالعوامل الخارجية على عكس البنوك الإسلامية التي يصعب تحديد هوامش أرباحها بدقة بغض النظر عن تأثرها بعوامل عدة.

- ولكن يبقى أن نقول أن تكلفة التمويل والمخاطر هما المحددين الأكثر علاقة بتغير مؤشرات الأرباح في كلا البنكين، فحين تبقى المحددات الأخرى نادرة أو منعدمة التأثير في المدى القصير.

خلاصة الفصل:

المصارف الإسلامية في معظم بلدان العالم الإسلامي، وغير الإسلامي تعمل جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية، وبعض المتعاملين معها من مودعين وممولين ينظرون إلى المصارف التقليدية من منطلق المصلحة المادية فقط فيودع المودع فيها إذا كان عائدها أكبر، ويتمول المتمول منها إذا كان سعرها أقل أو لاعتبارها مصادر إضافية للتمويل حتى لو ارتفع سعرها، كما هناك متعاملون آخرون ينظرون إلى المصارف الإسلامية من منطلق الالتزام أولاً فيتمولون منها حتى إذا ارتفع سعرها.

وبما أن المودع في المصرف الإسلامي مودع مخاطر (شريك في الربح كما الخسارة) فعلاقة البنوك الإسلامية مع المتعاملين قائمة على الشراكة لذلك لا إعتراض إذا زاد معدل العائد المتوقع زيادة تتناسب مع درجة المخاطرة التي ينطوي عليها عقد الشراكة الذي لايقترن بضمان.

الربح هو القوة الأساسية الموجهة لقرارات المستثمرين ليس فقط لأنه كمعيار لجاذبية الاستثمار، وإنما أيضا لأنه مصدر تمويل هام.

في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ، ويرغب في تطبيق الشريعة، خاصة بعد التغيرات الاقتصادية التي حدثت في العالم نتيجة أزمة الرهون العقارية (أزمة 2008).

شهدت الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حتى في الدول الغربية، وكذلك عن طريق النوافذ الإسلامية الناشئة في البنوك التقليدية التي انتهجت تقديم خدمات ومنتجات إسلامية.

الدراسة التطبيقية

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري (وكالة أدرار 250) وبنك السلام الجزائر

تمهيد

بعد تعرضنا في الفصل السابق إلى دراسة نظرية حول البنوك التقليدية، والإسلامية، وأرباحها بالتعرض إلى مفاهيم عامة حولها، وأساليب التمويل داخلها، والعوامل المؤثرة في تحديد هوامش أرباحها لتمويل المشاريع، سنعرض في هذا الفصل مختلف الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع تقريبا، منها دراسات باللغة العربية، وأخرى باللغة الأجنبية محاولين إبراز أهم ما جاءت به كل دراسة، وتبيين هدفها مع مقارنتها بهدف دراستنا، وسنعرض كذلك دراسة تطبيقية تعكس العناصر المدروسة سابقا، بإسقاطها على كل من البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار، وبنك السلام الجزائر كنموذجين لدراسة الحالة.

ومن هذا المنطلق طرحنا التساؤلات التالية:

- كيف نشأ البنك الوطني الجزائري، ما أنواع القروض التي يقدمها؟ وما شروط الاستفادة منها؟
- كيف ظهر بنك السلام؟ وما هي أنواع المعاملات لديه؟ وشروطها ؟
- ما طبيعة العوائد، و معدلاتها في كل من البنك الوطني الجزائري، بنك السلام والعوامل المؤثرة فيها؟

حيث لجأنا إلى تحليل قرضين استثماريين لكلا البنكين من أجل الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على الأرباح المحققة من طرف البنوك، والخروج بتوصيات تساعد إدارات البنوك في تحقيق عوائد مرتفعة تمكنها من تغطية تكاليفها، وتساعد كافة المتعاملين على توجيه اختياراتهم في التعامل مع البنوك، وترشيد القرارات من أجل الحصول على تمويلاتهم.

المبحث الأول: الدراسات السابقة لمحددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية لجل الأبحاث العلمية، نتطرق في هدا المبحث إلى سلسلة الدراسات التي اطلعنا عليها وكانت بمثابة الانطلاقة لدراستنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية حسب الترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

- **دراسة محمد عبد الله السرحي، 1994،1995، بعنوان " مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية ".[1]**

عالجت الدراسة أحكام الأرباح وأساسها في الفقه الإسلامي، وكيف تساهم الودائع الاستثمارية في أرباح البنوك الإسلامية.

حيث اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي بحيث بينت أراء الفقهاء و المذاهب الإسلامية حول الأرباح وأحكامها في شريكتي المضاربة والعنان، والوصفي التحليلي في دراسة الأرباح في بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني، واستنباط بعض أحكام الشريعة لبعض المشكلات المحاسبية.

وخلصت إلى إبقاء المشكلات المحاسبية تتعلق بالأرباح وتوزيعها.

- **دراسة الساعاتي عبد الرحيم، محمود حمدان، 1995، بعنوان " تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية التجارية".[2]**

عالجت الإشكالية التالية:

- ما النسب المالية المستخدمة في قياس أداء البنوك الإسلامية والتجارية.
- كيف يتم تقدير دالة التكاليف.

استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي من خلال عدة معطيات للوصول إلى تقدير دالة للتكاليف ومقارنتها بين البنكين.

---

[1] محمد عبد الله السرحي، مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 1994،1995.

[2] الساعاتي عبد الرحيم، محمود حمدان، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية التجارية دراسة مقارنة ،مقال مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي ، المجلد 7، العدد1،1995

خلصت الدراسة إلى تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية لعدد من المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في الخليج العربي للعام 1990، وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تتمتع بوفرات حجم موجبة على عكس اغلب المصارف التقليدية، وأن للمصارف الإسلامية ميزة في خفض متوسط التكلفة الكلية كلما توسعت في أعمالها وخدماتها.

- **دراسة منال أحمد النجار، 1996، بعنوان " ربحية البنوك الإسلامية ومصادرها ".[1]**

تناولت الدراسة الجانب النظري للبنوك وأهم الفروق بين البنوك التقليدية، والبنوك الإسلامية في شقها الأول، أما في الشق الثاني فعالجت الدراسة مؤشرات تحليل الربحية مستعملة دراسة تحليلية طبقتها على ميزانيات البنوك الإسلامية، مجال الدراسة 1983 –1993

وسعت الدراسة إلى إبراز بعض المفاهيم حول البنوك الإسلامية، مصادر الأرباح بها، وثم الخروج بالفروق الجوهرية بينها وبين البنوك التقليدية.

- **دراسة منذر طلال المومني، وعنان فتحي السروجي، 2004، بعنوان" مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية".[2]**

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما سبب كثرة انتشار البنوك الإسلامية؟
- هل المصارف الإسلامية قادرة في أدائها على منافسة البنوك التقليدية؟
- هل يختلف أداء المصارف الإسلامية على أداء المصارف التقليدية ؟

و استخدمت المنهج الإحصائي التحليلي للبيانات السنوية المتوفرة في المصارف الأردنية، وذلك عن طريق دراسة الفروقات بين أدائها في الفترة الزمنية 1992–2001، كما خلصت الدراسة باستخدام اختيار"t" إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني والمصارف التقليدية فيما يتعلق بالربحية أما باقي النسب فأظهرت وجود فروقات.

[1] منال أحمد النجار، ربحية البنوك الإسلامية ومصادرها، مقال بمجلة جامعة الأزهر، المجلد: 01، العدد:01،1997 .

[2] منذر طلال المومني، وعنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مقال ، مجلة جامع الكندي الإسلامية ،الأردن،المجلد 1، العدد113.

دراسة اعمر سعيفان، حسين سعيد محمد، 2006، بعنوان "قياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها".[1]

عالجت الدراسة أسلوب قياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها بين البنك الإسلامي بصفته مضاربا، وأصحاب الحسابات الاستثمارية، كما ألقت الضوء على المسائل المتعلقة بقياس الأرباح من جوانب الشريعة والمحاسبة.

اعتمدت دراسة ميدانية لواقع قياس الأرباح، واستنباط بعض القواعد والأسس المحاسبية من الفقه والدراسات والأبحاث التي تمت في هذا المجال، حيث تم تصميم استبيان وزعت عينته من البنوك الإسلامية في الوطن تلخصت نتائجها في:

- **اقتراح أسلوب لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها.**
- **تعتبر شركة المضاربة من أهم أنواع الشركات من الناحية التطبيقية، حيث أن أصحاب حسابات الاستثمار هم أرباب المال.**

دراسة نور عبد المنعم بستاني، 2009، بعنوان " صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية".[2]

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم الفروقات بين المصارف التقليدية والإسلامية، من خلال مقارنتها من عدة جوانب كما أوضحت الدراسة موضوع صيغ التمويل الإسلامي مقارنة بالصيرفة التقليدية عن طريق استعمال المقارنة وخلصت الدراسة إلى أن :

- **المصارف الإسلامية قد تكون بديلا للمعاملات الربوية .**
- **توضيح لفكرة المساواة بين الفائدة والربح.**

[1] اعمر سعيفان، حسين سعيد محمد، "قياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها ، أطروحة دكتوراه ، الأردن2006

[2] نور عبد المنعم ، صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجنان، ، لبنان2009

دراسة جميلة فارس ، 2012، بعنوان " ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالمخاطر ".[1]

عالجت الدراسة مفهوم الربح في الاقتصاد الإسلامي، وأبرزت دور عامل المخاطرة في الربح وعلاقته بضوابط وقواعد مشروعيته. استعملت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك كون الدراسة قامت على منظور واحد وهو الاقتصاد الإسلامي .

-توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي لم يجعل للربح حدا معينا أو نسبة معلومة بل قيده بضوابط تكفل عدم تجاوزه للصورة المشروعة .

-حدد الاقتصاد الإسلامي عوامل استحقاق الربح بمراعاة قواعد العدل ومنع الإضرار بالآخرين.

دراسة خالد حسين بشير عبد الله، 2015، بعنوان " العوامل المحددة لتكلفة هوامش المرابحة في التمويل المصرفي "[2]

تناولت الدراسة محددات تكلفة التمويل المصرفي (هامش صافي الفائدة) وكذلك عاملي التعثر والتضخم.

استخدمت دراسة قياسية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على أثر المتغيرات المذكورة سابقا على تكلفة التمويل، كما استعمل طريقة (MGS) ذلك باستبعاد المتغيرات الغير المعنوية تباعا من النموذج المعني.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بمعنوية قوية لمتغيرات الهوامش السابقة، ومعدلات النمو في عرض النقود مع هوامش المرابحات، وكذلك وجود علاقة ايجابية معنوية وقوية ولكن بدرجة اقل من المتغيرين السابقين للاحتياطات مع الهوامش، وعدم وجود علاقة مع التضخم والتعثر بمتغيرات كلية خارجية ، وإثبات الأثر الكبير لمتغيرات السياسة النقدية.

[1] جملية فارس، مقال بعنوان" ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالمخاطر، "دراسة وفية تحليلة "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد:26 جوان 2012

[2] خالد حسين عبد الله، العوامل المحددة لتكلفة هوامش المرابحة في التمويل المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في السودان 2000-2012مبحث مقدم لنيل درجة الماجستير ،، جامعة السودان،2015.

دراسة محمد سعيد محمد الرملاوي،2017، بعنوان" الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي ".[1]

هدفت الدراسة إلى الإجابة على ما هي الضوابط الشرعية التي تحكم الأرباح المشروع، والمحرم من الأرباح.

اعتماد طريقة المقارنة بين الفوائد والأرباح من منظور الفقه الإسلامي، حيث توصلت الدراسة إلى تبيان الربح المشروع، طرق استغلاله، والربح غير المشروع والبعد عنه ، كذلك تعرفنا من خلال الدراسة على آثار التعامل بالفوائد.

- **دراسة مطهري كمال، 2017، بعنوان " دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".[2]**

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما الأساليب المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-كيف تتم المفاضلة بين التمويل التقليدي والإسلامي؟

حيث اعتمدت في الإجابة على هذه التساؤلات المنهج التحليلي الاستنباطي، وذلك عن طريق مقارنة النتائج المتوصل إليها بعد عرض أسلوب تعامل كل بنك على حدا.

توصلت الدراسة إلى أبرز الاختلافات بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي، هذه الاختلافات التي صبت في المبدأ، الأهداف، أسس التعامل، والتي من شأنها أن توجه صاحب المؤسسة في اختياره الأسلوب الأمثل في التمويل.

- **دراسة صبرينة كردودي، 2018 بعنوان " مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية"[3]**

عالجت الإشكالية التالية :

---

[1] محمد سعيد محمد الرملاوي، ،" الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي، امقال في مجلة الأزهر ، العدد30، الجزء الأول ، القاهرة 2017

[2] مطهري كمال، مقال بعنوان، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة والقرض الشعبي ، مجلة المشكاة ، العدد05 ،2017

3 صبرينة كردودي ، " مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية، مقال ، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد الأول ن العدد الثاني، ديسمبر، الجزائر،2018.

-ما هي طرق التمويل في كل بنك؟

-كيف تتم المقارنة بين هذه الطرق؟

-ما أوجه الاختلاف والتشابه بين البنكين؟

استعملت الدراسات الأسلوب التحليلي الوصفي، واستنباط النتائج من خلال تطبيق المقارنة على البنكين محل الدراسة، وقدمت الدراسة في الأخير أوجه التشابه والاختلاف من خلال مقارنة آلية العمل في البنكين وطرق التمويل والأنظمة النبي يطبقها كلا البنكين.

- **دراسة رامي يوسف عبيد، 2020، بعنوان " العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية ".[1]**

عالجت الدراسة إشكالية تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة في المصارف التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية.

معتمدا دراسة قياسية، حيث درس سلوك المتغير التابع في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية ، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في مؤشر المصاريف التشغيلية ، ومؤشر حقوق الملكية ، معدل التضخم ، ومؤشرات أخرى. حيث اختبر نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية ، من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة من قبل الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن هامش الفائدة مؤشر يؤثر على المدخرات، وتكلفة الإقراض تأثيرا كبيرا. كذلك يعد الهامش من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، وبالتالي فإن سعر الفائدة المنخفض جدا لا يمكن اعتباره في بعض الأحيان مبشرا ايجابيا.

- **دراسة برودي نعيمة،2021، بعنوان" أرباح الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية".[2]**

عرفت الدراسة بمختلف الطرق التي يمكن إتباعها في احتساب أرباح ودائع الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، واختلافها عن ما تقوم به البنوك التقليدية.

استعملت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي بالاعتماد على معادلات وقواعد الرياضية.

[1] رامي يوسف عبيد، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، مجلس أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العدد :134 ، 2020

[2] مقال مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، المجلد الثامن، جوان2020، تلمسان ، تاريخ النشر 2021/06/30

وتوصلت إلى تحديد طرق وقواعد قياس الأرباح في البنوك الإسلامية، وذلك عن طريق التعريف بالنماذج التي يستعملها البنك في استثمار أمواله، وخلطها بأموال أصحاب حسابات الاستثمار، وكيفية توزيع الأرباح بين المشاركين في العمليات الاستثمارية وفق العقود الشرعية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية حسب الترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

a) Etude CHARUKH Rafi Khan,,1983sous titer ":profit and loss sharing An Islamic Analysis of An Islamic Financial System".[1]

دراسة شاروخ رافي خان، 1983، تقاسم الربح والخسارة ، التحليل النظام المالي الإسلامي.

ركز فيها الباحث على التحليل الاقتصادي لمفهوم الربح والخسارة في القطاع المالي ككل،حيث اعتمد المنهج التحليلي الوصفي في تفسير المعاملات المالية والأرباح المحققة في البنوك الإسلامية والتقليدية ،وخلصت إلى معالجة الفروق في المعاملات ن والتعرف على الأسس الأخلاقية للقضايا الاقتصادية ذات الصلة بأرباح رأس المال والمضاربة والخدمات المصرفية.

b) **ETUDE FAKHRI KORDI,2018 , sous titre:" LA FINANCE ISLAMIQUEM UNE NOUVELLE ETHIQUE comparaison avec la finance conventionnelle. "**.[2]

وقد رأى دمج الدين في أي موضوع يعقد من الدراسة، كما اعتمد في دراسة البنوك الإسلامية في الخمسينات من القرن الماضي، مثل بنك ميت غمر في مصر، وبنك توفير الحجاج في ماليزيا، ولم يرى ضرورة أسلمة النظام المالي بالكامل على العكس تقوم نظرته على العمل بالتوازي مع البنوك التقليدية، وأيد فكرة ظهور الشبابيك والنوافذ الإسلامية فقط، أي أن البنوك التقليدية لكي تعزز مكانتها لابد أن تقدم بديل البنك الإسلامي.

c) Shaikh, Samir Abed, 1997, sous titre"Islamic Banks and Financial institutions: A Survey"[3] **.**

أثبت الهراسة ، بأنه بالرغم من الفروقات المختلفة بين المصارف الإسلامية إلا أنه تربطها سمة النمو والتطور المستمرين.دراسة تحليلية مقارنة عام 1999، من خلال استخدام أنموذج قياسي لتقدير طبيعة العلاقة بين الودائع الادخارية وبعض المتغيرات المستقلة.

---

[1] شاروخ رافي خان، ، تقاسم الربح والخسارة ، التحليل النظام المالي الإسلامي، أطروحة ماجستير ،جامعة اسكفورد1983.

[2] فخري كردي، المالية الإسلامية أخلاقية جدية،مقارنة بالمالية التقليدية، أطروحة ماجستير، جامعة باريس2018

[3] شيخ سمير عبد، ، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الموقع: www. ehostvgw 15. epnet. Com، 2017

وجدت الدراسة علاقة طردية بين حجم الودائع الادخارية وكل من الدخل المتاح، وسعر الفائدة، وعدد فروع الجهاز المصرفي.

d) Etude nissrine djmili,2018, sous titre:" .Researches and applications in islamic finance.la performance bancaire entre banque islamique et banque conventionnelle.application de la methode multicritere.cas de la tunisie"[1]

أوضحت هذه الدراسة أن الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية يتجلى في فقه المعاملات حيث تعرضت إلى الاختلاف في العمليات المصرفية، حيث تقدم المصارف الإسلامية منتجات مالية أكبر من تلك التي يستخدمها المصرف التقليدي.

المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة .

أولاً: مناقشة الدراسات المتعلقة بالبنوك التقليدية و الإسلامية بصفة عامة.

- **دراسة نور عبد المنعم البستاني، 2009، بعنوان:" صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية".**

اتضح جليا من خلال الدراسة التوجه الديني للباحثة، حيث أن وصلت إلى الفروقات بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية انطلاقا من نقطة اللامساواة بين الحلال والحرام أي البداية كانت بوجود فرق بين الفائدة التي يقبضها البنك التقليدي والربح المحقق من طرف البنك الإسلامي، وان الفكرة الأساسية أن معاملات البنوك الإسلامية تقوم على مبدأ البعد عن الربا فكيف تتم التسوية بين صيغ الصيرفة الإسلامية والتقليدية.

- **دراسة مطهري كمال،2017، بعنوان "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة بنك البركة والقرض الشعبي .**

من الدراسات الأقرب إلى دراستنا باعتبارها دراسة مقارنة حديثة اعتمد فيها الباحث على دراسة حالة بنكين في الجزائر ، هما بنك البركة والقرض الشعبي ، حيث دراسة الباحث العمل التمويلي في هذه البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] نسرين جميلي، مقال بعنوان بحث وتطبيقات في المالية الإسلامية، الاداء البنكي بين البنوك الإسلامية والتقليدية حالة تونس ،2018.

تختلف عن دراستنا في أن الباحث تطرق إلى آليات وأساليب التمويل البنكي كبدائل يطرحها لهذه المؤسسات من أجل المفاضلة بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي ، إلى أن هذه الدراسة لم تشتمل على موضوع الأرباح المحققة من هذا التمويل .

أفادتنا هذه الدراسة في إيجاد بعض التفسيرات للاختلافات التي وجدناها في الهوامش بعد إقامة الدراسة التطبيقية.

- **دراسة صبرينة كردودي، 2018، بعنوان:" مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية".**

اهتمت الدراسة بمقارنة الأساليب التمويلية لبك القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة،

تشابهت ودراستنا في شقها النظري حيث قدمت طرق التمويل في كل بنك ومن ثم الوصول إلى عناصر المقارنة.

- ✓ **Etude FAKHRI KORDI,2018, sous titre :" (LA FINANCE ISLAMIQUEM UNE NOUVELLE ETHIQUE comparaison avec la finance conventionnelle. HAL.open science".**

اهتمت الدراسة على الآليات التي من شانها ان تعزز الوضع المالي والتنافسي للبنوك وابتعدت عن التحليل المقارن من اجل إثبات الفرق الجوهرية للبنوك التقليدية والإسلامية، بل أيدت فكرة عمل البنوك الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية من اجل دفع عجلة الاقتصاد.

- ✓ **ETUDE Nasrine djamlia,2018 ,sous titre:"performance bancaire entre banque islamique et banque conventionnelle.application de la methode multicritere.cas de la tunisie".**

أوضحت هذه الدراسة الخاصة بالبنوك التونسية كنموذج أن الفرق بين البنوك التقليدية والإسلامية يتجلى في فقه المعاملات ، وهذا ما أفادنا في المباحث الأولى من الجزء النظري.

أ – مناقشة الدراسات المتعلقة بهوامش أرباح البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية.

- ✓ **Etude CHARUKH Rafi Khan,,1983sous titer ":profit and loss sharing An Islamic Analysis of An Islamic Financial System".**

دراسة شاروخ رافي خان، 1983، تقاسم الربح والخسارة ، التحليل النظام المالي الإسلامي

دراسة قديمة قامت بتحديد الفرق بين الربح والخسارة في مجال التمويل ومقارنته في البنوك التقليدية والإسلامية ، شمل البحث بنك باكستان كدراسة حالة، حيث قد يكون نظام العمل البنوك الإسلامية بها بعيد كل البعد عن أنظمة العمل لدينا والتي لازالت قريبة من العمل التقليدي.

- **دراسة منال أحمد النجار، 1996، بعنوان:" ربحية البنوك الإسلامية ومصادرها"**

هدفت الدراسة إلى إعطاء مفهوم حديث للبنوك الإسلامية، دون أن تهمل الفروقات بينها وبين البنوك التقليدية لتصل بهاد الكيفية إلى تحليل شامل لربحية البنوك الإسلامية، إلا أنها اقتصرت في التحليل على ربحية الصيغ التي تعتمد على مبدأ المشاركة دون التطرق إلى ربحية باقي الصيغ.

وهي من بين أحد الدراسات التي ساعدتنا في معرفة الأسس التي تحقق بها البنوك أرباحها (تحليل مصادر الربحية)، وكذلك حللت الدراسة الأرباح المتأتية من المرابحة وهي الصيغة التي اخترناها في دراستنا الميدانية.

- **دراسة محمد عبد الله السرجي ،1995 بعنوان:" مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية"**

عالجت الدراسة موضوع الأرباح في البنوك الإسلامية ومشكلة احتسابها وتوزيعها بين البنك و أصحاب الودائع الاستثمارية.

ساعدت هذه الدراسة في الوصول إلى بعض التفسيرات حول النسب المرتفعة لهوامش الأرباح في البنوك الإسلامي، والتي أرجعنا سببها إلى كبر حجم الأموال المستثمرة عن طريق الودائع بصفة المشاركة في الأرباح والخسائر إذا ما قارناها بالأموال الخاصة للبنك.

- **دراسة منذر طلال المومني، وعنان فتحي السروجي، 2004، بعنوان:" مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية".**

دراسة مقارنة بين أداء البنوك التقليدية والإسلامية باستخدام النسب المالية مثل نسبة السيولة السريعة، نسب الربحية، نسب النشاط ، حيث أفادتنا النتائج المتوصل اليها من خلال تحليل نسبة الربحية وهل هناك فرق بين ربحية المصارف الإسلامية والتقليدية.

- **دراسة أعمر سعيفان، حسين سعيد محمد، 2006، بعنوان:" قياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها".**

خلصت الدراسة أن هناك مجموعة من الأسس لقياس الأرباح في البنوك الإسلامية وقياسها، والتي قد تندرج ضمن المحددات التي تأثر على الهوامش إذا ما قرنت بالبنوك التقليدية.

كانت الدراسة موحدة تخص البنوك الإسلامية ولم يتحدث عن أرباح البنوك التقليدية.

- **دراسة جميلة فارس، 2012، بعنوان:"ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي".**

أفادت الدراسة في أن المخاطر من بين أهم العوامل المؤثرة على الربح لارتباطها الوثيق به، حيث ساعدتنا هذه الدراسة كذلك في إدراج متغير الخطر المالي كمحدد ثانٍ في الدراسة النظرية

اختلفت عن دراستنا في اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي المطلق، دون تطبيق المقارنة، ولكن أشارت إلى أن الخطر المالي يرتبط بالأرباح كذلك في البنوك التقليدية، إذ أنه ألزمها عند تحريرها لأسعار الفائدة على القروض المقدمة للعملاء أن تأخذ بعين الاعتبار تكلفة المخاطرة الناجمة عن عدم السداد كحد أدنى للعائد على رأس المال.

- **دراسة محمد سعيد محمد الرملاوي، 2017، بعنوان :" الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي".**

هدفت الدراسة إلى تبيان الضوابط الشرعية للأرباح، حيث بحثت في مفهوم الأرباح والفوائد في الفقه الإسلامي فهي دراسة تطبيقية معاصرة ساعدت في ضبط صياغة مختلف المفاهيم الخاصة بالربح في البنوك الإسلامية ومصادره.

- **دراسة برودي نعيمة، 2021، بعنوان:"طرق احتساب أرباح الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية".**

ساعدت الدراسة في معرفة كيفية تحليل مكونات الربح، إلا ان الدراسة اقتصرت على أرباح البنوك الإسلامية الناتجة من المضاربة والوكالة بأجر فقط

كما خصت الباحثة في دراستها أرباح البنوك الإسلامية ولم تتعرض إلى أرباح البنوك التقليدية.

ج. مناقشة الدراسات المتعلقة بمحددات هوامش أرباح البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية.

- **دراسة الساعاتي عبد الرحيم، محمود حمدان، 1995، بعنوان:" تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية"**

اهتمت هذه الدراسة بعنصر التكلفة كمحدد بارز في هوامش الأرباح البنوك التقليدية وكذلك البنوك الإسلامية، فقام الباحث بصياغة دالة لوغارتمية لقياس وفورات الحجم، وفورات النطاق، وفورات الإحلال، والمرونات السعرية للمدخلات في تلك البنوك ثم مقارنتها واستخلاص النتائج الاقتصادية.

لم يكتفي الباحث في تحليله لبنك واحد بل درس دالة تكاليف لعدد من البنوك الإسلامية، ما يضفي على الدراسة عامل المصداقية الكبيرة للنتائج المتوصل إليها.

قام الباحث في هذه الدراسة بالتركيز على محدد التكلفة وتوسع في قياسه على حساب العوامل الأخرى

ساعدتنا الدراسة في معرفة أن التكلفة تعد من بين أهم المحددات لهوامش الارباح لذلك أبرزناها في دراستنا النظرية كما أسقطنا عليها الدراسة التطبيقية

- ✓ **Etude Shaikh, Samir Abed,1997,sans titre:"Islamic Banks and Financial institutions: A Survey".**

دراسة شيخ سمير عبد، 2017، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

شملت الدراسة الفترة (1964.1993)، حيث امتازت بأنها جمعت بين الدراسة التحليلية المقارنة والقياسية عن طريق استبيان، حيث تشابهت ودراستنا في أن الحقبة الزمنية التي أخذت كنموذج بعيدة عن فترة البحث إلا أن أداة الاستبيان قد تضفي على الدراسة جانبا من المصداقية في النتائج.

- **دراسة خالد حسين بشير عبد الله، 2015، بعنوان:" العوامل المحددة لتكلفة هوامش المرابحة في التمويل المصرفي".**

وهي من بين الدراسات القليلة التي تناولت محددات تكلفة التمويل المصرفي في البنوك التقليدية بدراسة قياسية عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر بعض المتغيرات مثل التضخم، السياسة النقدية على تكلفة التمويل.

تميزت هذه الدراسة في أن المتغيرات حددت مسبقا ثم أُقِيمت دراسة تأثيرها الشيء الذي يميز هذا النمط من الدراسات القياسية عن الدراسات التطبيقية التحليلية.

- **دراسة رامي يوسف عبيد،2020، بعنوان:"العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية".**

اتسمت هذه الدراسة بأنها حاولت تحديد العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة من خلال دراسة تأثير متغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات تخص الصناعة المصرفي، واخيرا متغيرات تخص الاقتصاد

ساعدتنا هذه الدراسة في صياغة فرضيات الدراسة.

والشيء الذي ميز هذه الدراسة أنها أجريت على عينة كبيرة من المصارف العربية التقليدية، كما تختلف عن دراستنا في كونها تناولت العوامل المؤثرة في صافي الفائدة العائد في البنوك التقليدية، دون التحدث عن هوامش الأرباح في البنوك الإسلامية.

وفي الأخير يمكننا أن نجمل بعض النقاط التي أوضحت أوجه تشابه واختلاف وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

- تشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات في الإطار النظري.
- امتازت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة باعتبارها من الدراسات القليلة والحديثة للجانب النظري للأرباح، ومن خلال الاطلاع فان موضوع المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية قد تم تناوله من جوانب التعاملات البنكية العامة، لا من حيث نتائج التعاملات. أي دراسة تقييم الأداء للتعاملات الربوية والتعاملات الإسلامية.
- أغلب الدراسات المقارنة كانت تخص بنوك إسلامية في غير الجزائر وأكثرها كان المصارف الإسلامية العاملة في سوق الخليج العربي.
- قامت هذه الدراسة على تحليل ربحية البنوك ومصادرها .
- ضيق عينة الدراسة، على عكس بعض الدراسات التي قامت بمقارنة أكثر من بنكين.
- استخدمت جميع الدراسات المراجع الفقيه بكم كبير مما يبرز جانب المعاملات في البنوك الإسلامية على حساب البنوك التقليدية، في حين ابتعدنا على التحليل الفقهي، واعتمدنا الحياذ للخروج بنتائج مقنعة .
- أغلب الدراسات تحدثت عن مشكلة توزيع الأرباح في البنوك، دون الالتفات إلى العوامل المؤثرة فيها.
- تتميز دراستنا أنها وازنت من حيث الاهتمام بين الفائدة والربح، رغم أن الفائدة كانت من أكثر القضايا التي اختلف العلماء حولها. فنالت قسط كبير من الجدل والنقاش، ومن هنا كان الهدف من دراستنا للأرباح بالتوازي مع الفوائد.
- نستخلص من جميع الدراسات السابقة سواءاً باللغة العربية أو الأجنبية أنها قامت بدراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية على دراسة الفرق بين التعامل بالربا من دونه،

وكيف يأثر على مكانة البنك ونوعية المتعاملين معه، من غير أن تولي هذه الدراسات اهتماما لدراسة أثر طبيعة التعامل على أهداف البنوك وبالأخص ربحيتها .

- أما دراستنا فلم تكتفي بدراسة الفروق في الجوانب النظرية فقط والمعاملات بين البنكين، بل حاولنا أن نتعرف على انعكاسات هذه الفروق على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها البنوك.
- أضافت هذه الدراسة أدبيات سعر الفائدة وهوامش الأرباح بشيء من التفصيل.
- لم تقحم دراستنا الأحكام الشرعية للأرباح ربويتها من عدمها، فمعظم الدراسات ذكرت مصطلح الفوائد الربوية.
- حاولت بعض الدراسات التطرق للمحددات بعنوان العوامل المؤثرة في الأرباح، ولكن كانت دراسات منفردة إما في البنوك الإسلامية، أو التقليدية، فحين اهتمت دراستنا بالقيام بدراسة مقارنة لاستخلاص التأثير.
- أغلب الدراسات تحدثت عن قياس الأرباح مما ساعدنا على استخلاص بعض المحددات ضمنياً.

المبحث الثاني: قراءة عامة حول البنك الوطني الجزائري، بنك السلام الجزائر.

سوف نعرض في هذا المبحث لمحة عامة لكلى البنكين محل الدراسة بداية بالتعرف على نشأتهما وظائفهما وكل ما يخص التمويل بهما.

المطلب الأول: لمحة مختصرة حول البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة أدرار 250 محل الدراسة.

أولاً: البنك الوطني الجزائري

1.النشأة والوظائف:

أول بنك تجاري وطني تأسس بتاريخ 13 جوان 1966 م، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية، إلى جانب خدمة القطاع الزراعي. ليضم كل البنوك ذات الأنظمة المشابهة له ومنها:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي BCFAT والذي تم ضمه من قبل البنك الوطني الجزائري في شهر جويلية 1966 .

-بنك التسليف الصناعي والتجاريBCIC وتم ضمه في جويلية 1967.

-بنك باريس الوطني للتجارة والصناعة الإفريقية BPNCIA وقد تم ضمه في جانفي 1968.

-بنك باريس والبلدان المنخفضة BPPBوتم ضمه في ماي 1968.

حيث أنشئ البنك برأس مال 20 مليون دينار جزائر، وكان في البداية يقدم القروض القصيرة والمتوسطة لقطاع الفلاحة، إلى غاية تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1986، والذي تولى المهام الخاصة بالقطاع الفلاحي، حيث رافق البنك كل شخص طبيعي أو معنوي في تحقيق مشاريعهم من خلال تقديم عروض ملائمة بأسعار تنافسية.

2. الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

يضم الهيكل التنظيمي نوعين من المديريات

1.المديرية العامة للبنك: مقرها في الجزائر العاصمة المسؤولة على المديريات الجهوية التابعة لها.

2.المديريات الجهوية للبنك: هناك عدد من المديريات الجهوية، والمنتشرة عبر أنحاء الوطن، ولكل مديرية جهوية رقما استدلالياً خاصا بها، ومن كل مديرية جهوية تتفرع عدة وكالات، تحمل هي كذلك رقما استدلالياً خاصاً بها مثل وكالة أدرار التي تحمل رقم" 250" والتابعة للمديرية الجهوية لبشار الحاملة لرقم "180".

الشكل رقم6 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

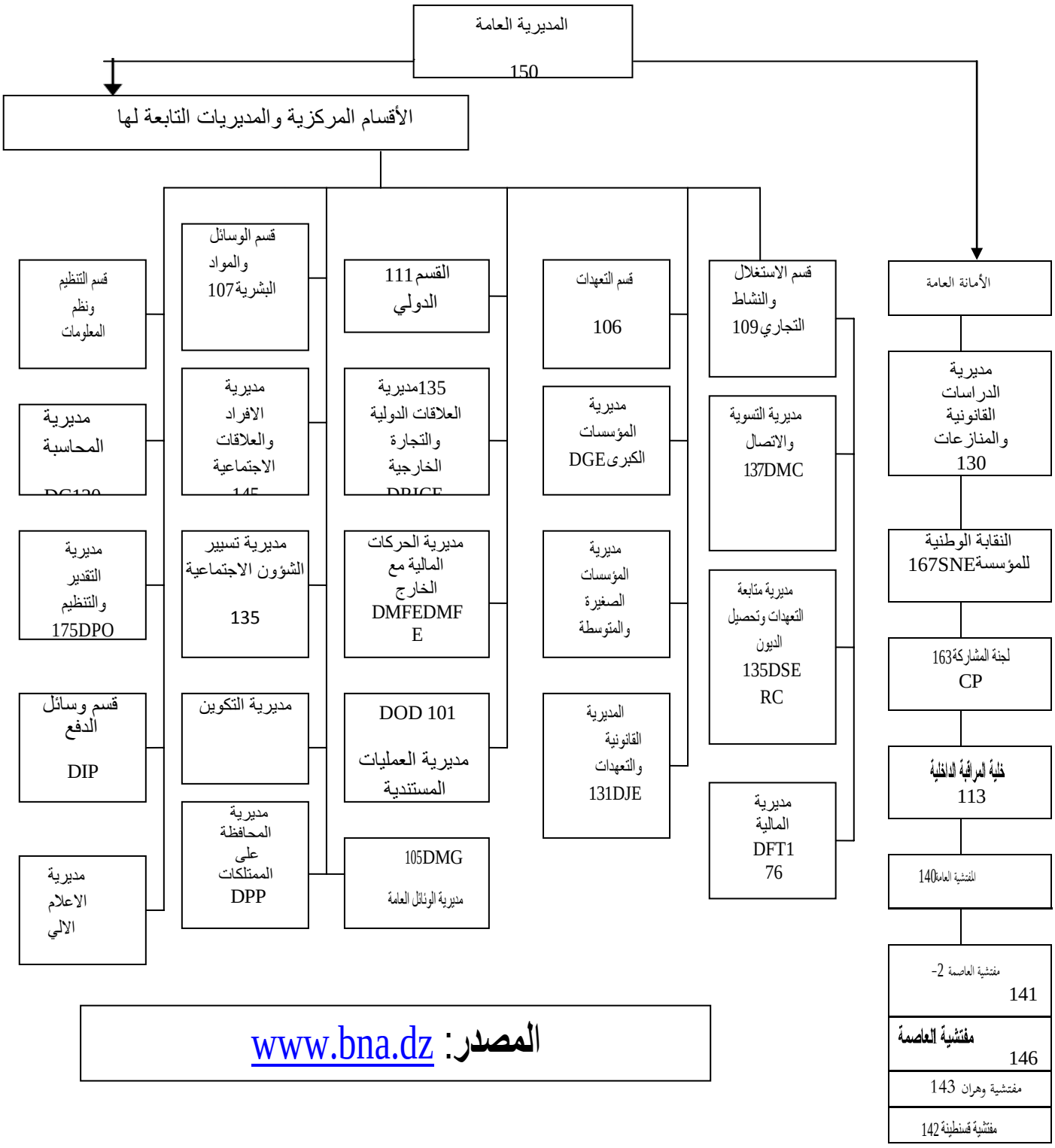

المصدر: www.bna.dz

الشكل رقم07 : المديريات الجهوية للاستغلال للبنك الوطني الجزائري.

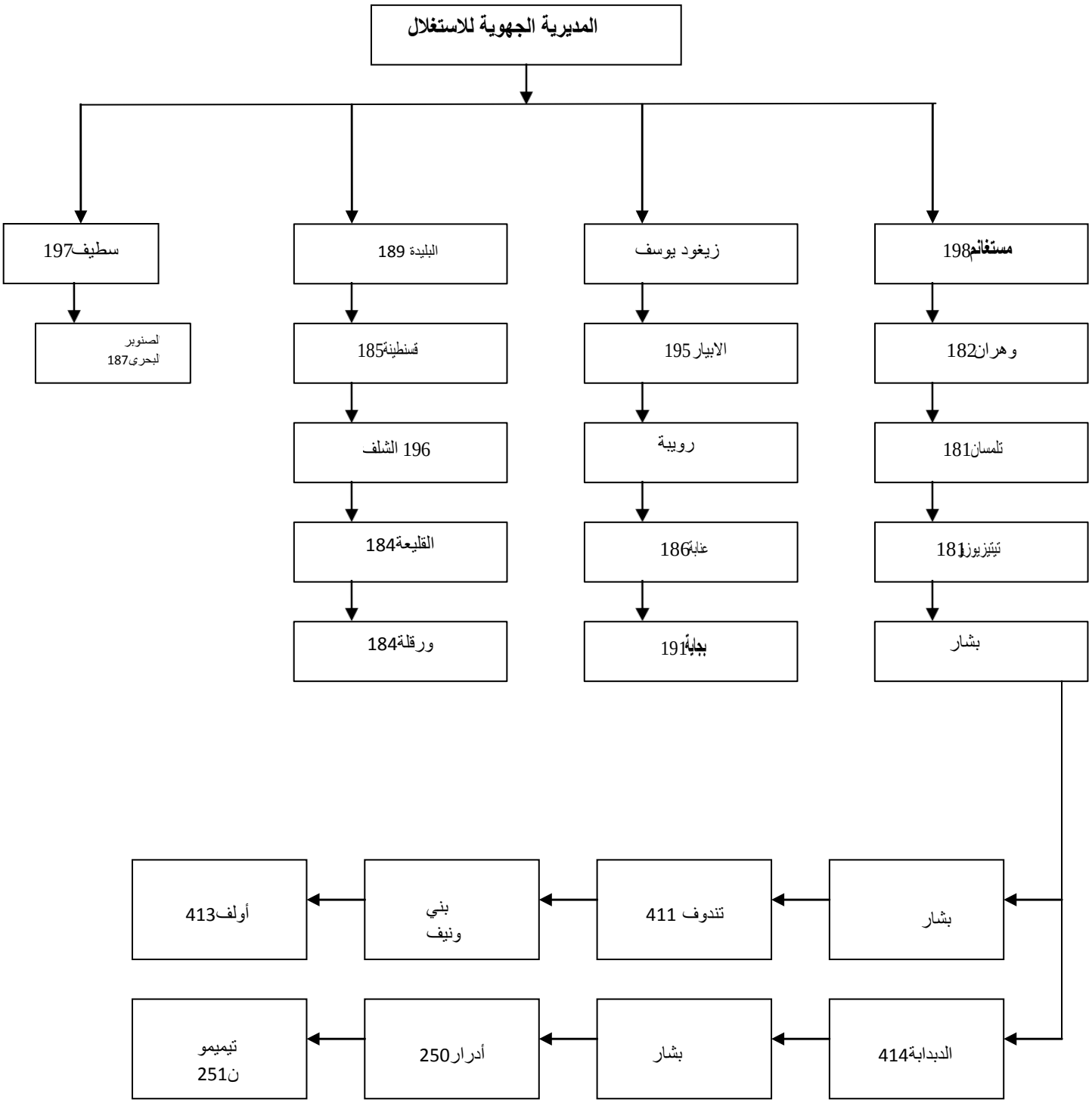

المصدر: www.bna.dz

ثانياً: تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري أدرار "250".

1.نشأتها وخدماتها.

نشأت وكالة أدرار عام 1983 بأمر من البنك الوطني الجزائري، ونظراً لزيادة النشاطات الاقتصادية في المنطقة ورغبة منه في تقريب الخدمات التي يقدمها من مواطني أدرار، وكذلك لتشجيع الاستثمار والتنمية في هذه الولاية.

فوكالة أدرار وكغيرها من البنوك التجارية تقوم باستقبال الودائع، ومنح القروض بأنواعها، فتح الحسابات بأنواعها وتقوم أيضا بـــــ:

1 - تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق وأجودها لتحقيق أقصى ربح.
2 - تسهيل المعاملات البنكية من أجل مركزها التنافسي.
3 - تقديم القروض الخاصة بالاستثمارات الفعالة في الاقتصاد من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في انتعاش الاقتصاد الوطني.

2. الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري أدرار"250".

تضم الوكالة أربعةَ مصالح رئيسية هي:

1.المدير: هو المسؤول المباشر على البنك ككل ويعمل على:

– السهر على تطبيق القوانين، والقواعد الصادرة من المديرية العامة، وكذا القوانين التنظيمية على مستوى الوكالة.

– استقبال طلبات القروض، ودراستها بالتنسيق مع مصالح أخرى، وإصدار القرارات حولها.

–الحفاظ على ممتلكات الوكالة من خلال متابعة التكاليف.

–السعي وراء المحافظة على سمعة الوكالة، ومركزها التنافسي.

2.المدير المساعد: يتم تعيينه من طرف المدير، من مهامه الأساسية الاهتمام بالشؤون الإدارية، ويقوم كذلك بمهام أخرى منها:

– ينوب عن المدير في حالة غيابه.

-متابعة العمال والموظفين، من حيث سلوكياتهم وانضباطهم، وأداءهم المهني.[1]

-متابعة نشاط الاستغلال داخل الوكالة.

3.السكرتارية: كما يطلق عليها اسم الأمانة، فهي حافظة أسرار الجهاز الإداري، وكغيرها من الإدارات السكرتارية هي أساس عمل المصالح الأخرى، والرابط بينها، حيث توفر المساعدة داخل المنشأة، وتزودهم بكافة المعلومات والبيانات وتتمثل مهامها في:

-استقبال المكالمات، والفاكسات، والمراسلات من مختلف الجهات، ومحاولة الرد عليها.

المسؤولة عن تنظيم مواعيد، ولقاءات المدير، واستقبال الزوار وتوجيههم.

4.المصالح الإدارية: وتضم أربعة مصالح فرعية.

أ.مصلحة الإدارة: وتتكون هذه المصلحة من المدير ومساعده والسكرتارية، وموظفون آخرون مثل المكلفون بالأمن والحراسة، والسائق وعمال النظافة، إضافة إلى الموظفون المؤقتين مثل عمال الشبكة الاجتماعية، وعمال الإدماج المهني.

ب.مصلحة التحصيل: وتتكون من قسم الصندوق، قسم التحويلات، قسم المقاصة، قسم اليومية والإحصاءات والمراجعة، ويقوم كل قسم بمهمة من الآتي:

-الاهتمام بجميع العمليات المتعلقة بالنقود السائلة، سواءاً سحوبات، أو إيداعات، أو تحويلات نقدية مع البنك المركزي، أو الوكالات الأخرى، أو العملاء.

-مراقبة وتدقيق الوثائق المحاسبية، وإرسالها بصفة يومية إلى مصلحة المحاسبة.

-تحصيل جميع السندات سواء كانت شيكات، أو كمبيالات واردة من الزبائن.

-مراجعة حساب الزبائن، ومطابقتها مع مصلحة المحاسبة، ومعالجة الأخطاء عند وقوعها.

ج.مصلحة المعاملات مع الخارج: تتولى جميع الأنشطة التي تتم مع الخارج، وتنقسم إلى:

-قسم المعاملات بالعملة الصعبة: وتخص عمليات الصرف، وكذلك الحسابات المفتوحة بالعملة الصعبة.

[1] مقابلة مع نائب المدير بالبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار .

-قسم التجارة الدولية: ويتولى معاملات التجارة الدولية من الاستيراد والتصدير وكل ما يتعلق بهما.

د.مصلحة التعهدات: وتضم هي بدورها أربعة أقسام.

-قسم الشؤون القانونية والمنازعات: يقوم بـــــ:

2. **فتح وغلق حسابات العملاء، ومنح بطاقات السحب الآلي الخاص بهم.**
3. **تلقي ومناقشة الاعتراضات على الحسابات والشيكات.**
4. **تأجير الخزائن الحديدية.**

-قسم دراسة وتحليل الأخطار والتنشيط التجاري:ويقوم القسم بالوظائف التالية:

1 - **القيام بتلقي طلبات القروض من العملاء، ودراستها بعد موافقة المديرية الجهوية.**
2 - **يهتم بالودائع لأجل، وقسائم الصندوق، وكذا عملية التنشيط التجاري للحفاظ على عملائها من جهة، واستقطاب عملاء جدد من جهة أخرى.**

-قسم الاستغلال ومتابعة استخدامات القروض :ويهتم هذا القسم بكل ما يخص استخدام واستغلال القروض الممنوحة وذلك حسب:

1 - **إعداد العقود المبرمة بين البنك والعملاء.**
2 - **المتابعة التقنية لاستخدام القرض.**
3 - **تولي عملية تحصيل الضمانات المطلوبة.**
4 - **تولي تحصيل أقساط ومستحقات القروض.**

-قسم الإحصاءات الدورية: يهتم هذا القسم بالإحصاءات الدورية الخاصة بـــــ:

- **متابعة استخدام القروض.**
- **تحصيل القروض الغير مدفوعة.**
- **أخطاء حسابات البنك ومحاولة تصحيحها.**[1]

[1] مقابلة مع نائب المدير بالبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار .

الشكل رقم 08 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250.

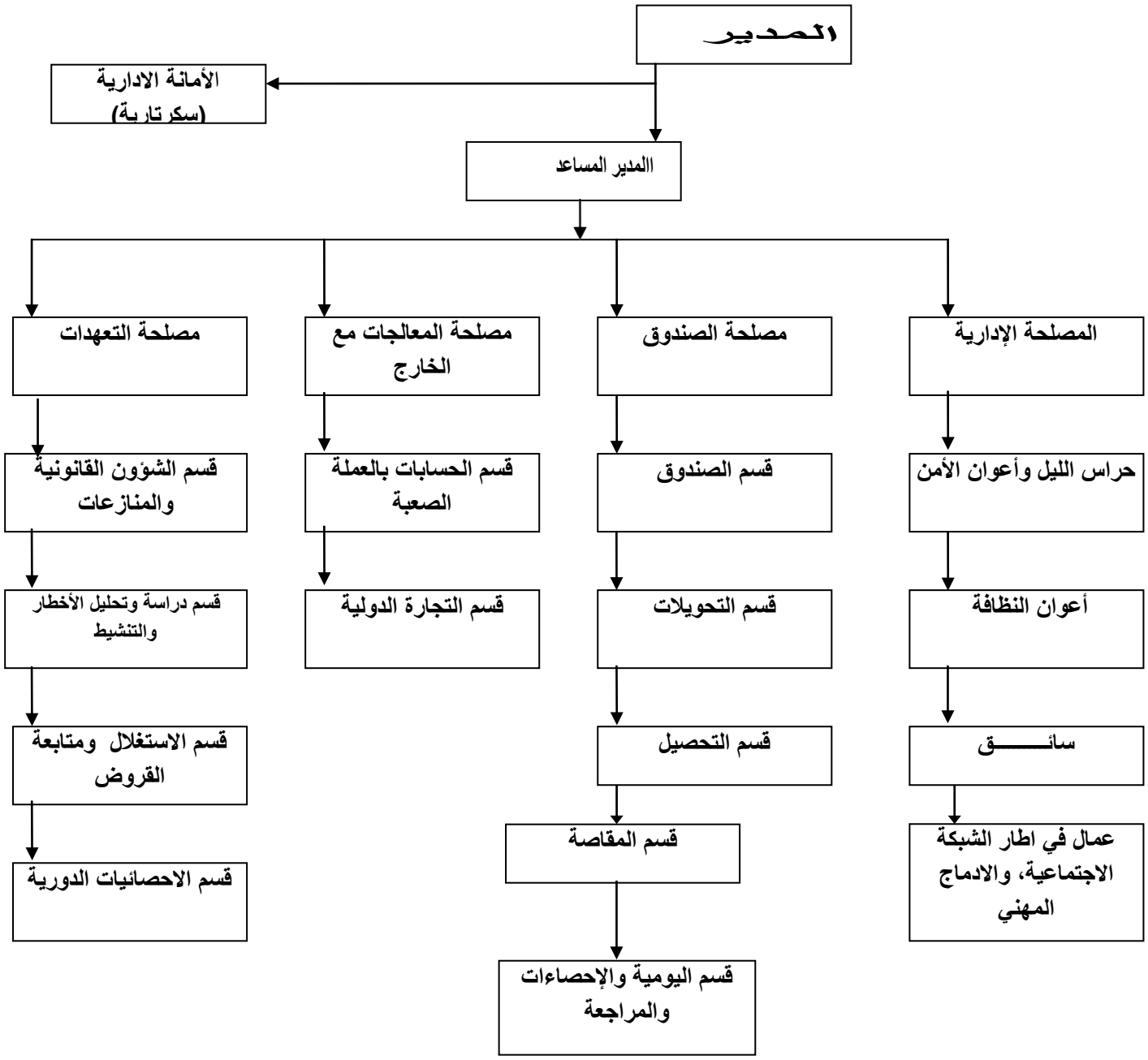

المصدر:من إعداد الطالبتان بمساعدة عمال البنك.

- أنواع القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار "250"، والفوائد.

أ- أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة.

يلخص الجدول التالي أنواع القروض التي تقدمها الوكالة والمعنيون بها، والشروط الخاصة.

الشكل رقم 04: أنواع القروض للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار.

نوع القرض.	المعنيون به.	التغطية.	الشروط.	الامتيازات المقدمة
القروض المدعمة من الدولة: قرض ANGEM قرض ANSEJ قرضCNAC	ANGEM من لايملكون مدخول ويحوزون على المهارة ANSEJ الحائزون على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع CNAC: قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر لتمويل المشاريع	- شراء المعدات والمواد الأولية للشروع في العمل - شراء تجهيزات جديدة أو مواد أولية أو معدات أخرى بعد انطلاق المشروع	-يمنح للذين هم من دون دخل أو لديهم دخل غير منتظم - موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة -الشباب البطالين لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.	
قروض طويلة المدى	قروض تتجاوز مدتها 07 سنوات	4 - تمويل الاستثمارات الضخمة، بناء الهياكل الأساسية		الفعالية: يقوم الموظفون المكلفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة تتعلق بجدوى المشروع وكذا مردود يته. المرونة: يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية 80% من تكلفة المشروع. المرافقة: فترة تأجيل الدفع إلى غاية ازدهار المشروع

				تقليص نسبة الفائدة: تستفيد من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار أحد المشاريع في إطار القروض المدعمة من قبل الدولة
قروض متوسطة المدى	قروض تتراوح مدتها من 02 إلى 07 سنوات.			نفس امتيازات القرض الطويل المدى
القروض الاستهلاكية	- قرض الرفاهية: قرض حر وشخصي موجه لتمويل ما يصل إلى 100% من مشترياتكم الاستهلاكية . - قرض السيارة: مقدم لغرض شراء سيارة شخصية.	-شراء سيارة، تأثيث منزل، الحصول على أجهزة كمبيوتر أو أجهزة كهر ومنزلية	- يستفيد منه كل شخص لديه إقامة ثابتة بالجزائر - كل شخص له دخل ثابت ومنتظم محدد بـــ 1.000.00,00 د.ج - يستفيد منه كل شخص مقيم في الجزائر - كل شخص لديه دخل ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي 02 مرة الحد الأدنى للأجور	المرونة: دفعات شهرية ثابتة تتلاءم مع قدرة السداد. السرعة: في معالجة الملفات. الجاذبية: سعر فائدة تنافسي مع نسبة تفضيلية للمدخرين.
القرض الإيجاري	من خلاله يوضع تحت تصرف	-شراء عتاد التجهيز - معدات أخرى أو سيارة تأجير عقار لمدة تتناسب والفترة الاستهلاكية.		5 إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد.
القروض بالإمضاءات	نوع من القروض يقدمها البنك في شكل ضمانات مثل: قرض السحب القرض المستندي كفالة التعهد حسن التنفيذ الضمان الاحتياطي	-استيراد السلع والبضائع (قرض السحب، القرض المستندي) -المشاركة في الصفقات وتقديم ضمان(كفالة التعهد، حسن التنفيذ)		

		-تأجيل دفع مستحقات في الخزينة -ضمان الأوراق التجارية.		
قروض الصندوق	هي تسهيلات قصيرة المدى	- تسهيلات الصندوق - خصم الأوراق التجارية. - السحب على المكشوف -تسبيق على الصفقات.		
الحلول الخاصة بالأطباء	قرض استثماري متوسط أو طويل المدى.	-اقتناء العتاد الطبي. - موجه لتمويل فتح عيادة طبية جديدة - تهيئة عيادة موجودة.		
القروض العقارية.	قروض موجة لجميع العقارات.	- تهيئة أو القيام بتوسعة مسكن - تمويل شراء مسكن جديد.	أن يملك المقترض العقار	المرونة:يصل سن المقترض إلى 75 سنة، وتصل نسبة التمويل إلى 90% من كلفة المشروع. السرعة:سرعة دراسة طلب القرض، في غضون 08 أيام. التنوع:الاستفادة من 11 صيغة في المتناول. المكافئة: القرض العقاري المقدم من طرف BNA الأفضل فائدة على الساحة.

المصدر :من إعداد الطالبتان بالإعتماد على www.bna.dz

ب- شروط وخطوات منح القروض.

إن عملية منح القروض عن طريق وكالة البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار تمر بعدة خطوات وهي:

6 - حصول العميل على الموافقة المبدئية بمقابلة شخصية مع مدير الوكالة.

7 - إيداع ملف القرض يحتوي على المبلغ، المدة عن طريق ملأ نموذج مستخرج من البنك(الملحق رقم01) إضافة إلى ملف صاحب القرض.

8 - اجتماع لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية من أجل إصدار قرار حول قبول أو رفض القرض بعد دراسة الملف.

9 - الإبلاغ الرسمي للزبون بقرار الموافقة البنكية،ويكون ذلك بعد:

-توثيق الضمانات مثل الرهون، حق الملكية، شهادة السلبية من المحافظة العقارية، مصلحة الضرائب.

- تفويض تنازلي عن حقوق تأمين كامل الأخطار.
- عقد التأمين.
- توقيع الاتفاقية.
- فتح حساب جاري على مستوى الوكالة.
- التعهد بعدم سحب الأرباح قبل دفع مبلغ القرض.
- بعد استكمال الإجراءات السابقة يتم تعبئة القرض بتحويله إلى الحساب الجاري للعميل بالوكالة.

ج- الفوائد والعمولات.

الفوائد: تطبق على القروض المصرفية فوائد سنوية تحددها إدارة البنك، فالمعدلات المطبقة في هذه الفترة 5.25 % ، مع مراعاة تخفيض في النسبة كتسهيلات بنكية لبعض الاستثناءات، ويكون حساب الفائدة وفق :

- عدم اقتطاع الفائدة من مبلغ القرض الممنوح مسبقاً.
- احتساب الفائدة من تاريخ استعمال القرض كلياً أو جزئياً.
- يدخل يوم سحب المبلغ، ويوم وفائه في عدد الأيام التي تجرى عليها الفوائد

تحسب الفوائد وفق العلاقة:

قيمة مبلغ الفائدة = مبلغ القرض × معدل الفائدة المطبق

العمولات: يأخذ البنك عمولات عن القروض الممنوحة نسيتها 0.50 %.

تستوفى العمولات كل ثلاثة لأشهر، وتحسب وفق العلاقة التالية:

قيمة العمولات = مبلغ القرض × نسبة العمولة المطبقة.

المطلب الثاني:تقديم مؤسسة بنك السلام الجزائري.

1- النشأة والوظائف:

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، برأس مال قدره 7.2مليار دينار جزائري، يعتبر ثاني بنك إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ 1990، وقد بدأ مصرف السلام الجزائري مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مبتكرة تاريخ 20 أكتوبر2008، ويضم اليوم 18 فرعا موزعة عبر ولايات مختلفة من الوطن.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

2- الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري:

الشكل رقم 09 الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري

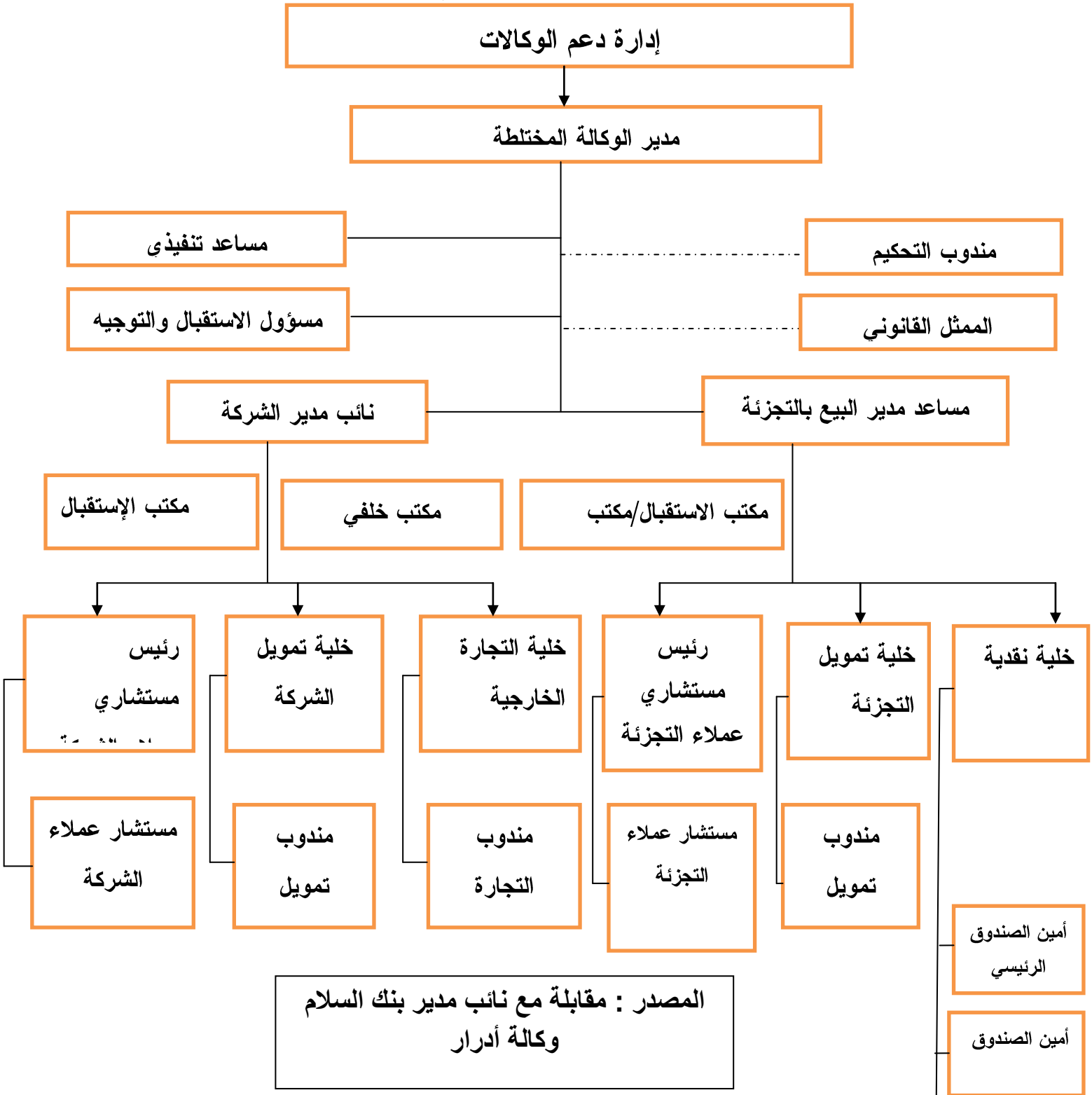

المصدر : مقابلة مع نائب مدير بنك السلام وكالة أدرار

3- هوامش الربح المرتبطة بعقود التمويل لدى بنك السلام-الجزائر:

وفقا للمتطلبات المالية للمتعاملين أو طبيعة العمليات، يضع مصرف السلام-الجزائر تحت تصرف المتعاملين تمويلات على شكل:

أ- تمويل عن طريق ائتمان تجاري:

* المرابحة/ بيع بالأجل/ بيع بالتقسيط

* الاستصناع

* السلم/ البيع بالوكالة

* الإيجارة (تشغيلية/تمليكية/خدمات/من الباطن)

ب- تمويلات المساهمة:

* المضاربة/ المشاركة.[1]

4-الشروط العامة المطبقة على العمليات المصرفية لبنك السلام-الجزائر:(اتفاقية التمويل) :

بالإشارة إلى اتفاقية الحساب الجاري الموقعة بين المصرف والمتعامل عند فتح الحساب، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

-بالإشارة إلى طلب التمويل المقدم من قبل المتعامل، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

- بما أن الطرفين يتمتعان بكامل الأهلية القانونية للتعاقد، فقد اتفقا على الآتي:

أ -الموضوع: تمثل هذه الاتفاقية الإطار التعاقدي العام للتمويلات المباشرة والالتزامات بالتوقيع الممنوحة من المصرف إلى المتعامل، وفق السقف المالي والشروط والآجال المتفق عليها بين الطرفين والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

ب -تعهدات المتعامل:

- يتعهد المتعامل استغلال التمويل في حدود الموضوع الممنوح لغايته وتوطين رقم أعماله ونشاطه التجاري بحسابه، كما يتعهد بتسديد التزاماته في آجال استحقاقها.

[1] الشروط العامة لمصرف السلام الجزائر نسخة 2022 .

– يتعهد المتعامل بإسقاط كل حق له في الاعتراض على المصرف لتحصيله لديونه ومستحقاته، بالوسائل القانونية المشروعة والسارية المفعول.

ت – سقوط الآجال وفسخ العقد:

–في حالة عدم احترام المتعامل أحد بنود هذه الاتفاقية، وعدم صحة تصريحاته

– عدم تسديد المبالغ المستحقة والواجبة الدفع لأي سبب من الأسباب في الآجال المتفق عليها.

– تحويل التمويل لأغراض أخرى مخالفة لموضوع التمويل، أو تعرض المال المرهون للتلف

– توقيف النشاط، إفلاس، تسوية قضائية، توقف عن الدفع، أو أية حالة أخرى مماثلة.

– البيع الودي أو القضائي للمال المرهون.

– كل تغيير متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمتعامل، يمكن أن يؤثر سلبا على تسديد التمويل بما في ذلك توقيع أي حجز بنكي أو قضائي أو معارضة على الحساب .

– تسجيل أي عارض حساب مثبت قانونا يؤثر على تنفيذ الاتفاقية الحالية.

ث – الضمانات :

– يلتزم العميل بتخصيص كل الضمانات العينية و/أو المالية و/أو الشخصية التي يطلبها المصرف والمحددة ضمن الشروط الخاصة.

– تتعلق الضمانات المشترطة ضمن عقود المشاركات بحالات التعدي والتقصير ومخالفة شروط العقد.

ج – المصاريف والحقوق: تكون مصاريف هذه الاتفاقية وكل ملحق ومصاريف تسجيل العقود والرهون وحقوق أتعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد، وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها المصرف لتحصيل المبالغ المستحقة الخاصة بهذه الاتفاقية على عاتق المتعامل، الذي يوافق على ذلك صراحة، وذلك بدفعها مباشرة أو بخصمها من حسابه أو حساباته المفتوحة لدى المصرف دون الحاجة إلى إذن مسبق منه.

ح – الموطن: لتنفيذ هذه الاتفاقية، اختار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة في التمهيد أعلاه.

خ – حل المنازعات: اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال إلى محكمة بئر مراد رايس.

د نسخ العقد: تحرر هذه الاتفاقية في أربع نسخ أصلية باللغة العربية، وقد تسلم كل طرف نسخة منها بعد استيفاء إجراءات التسجيل.[1]

[1] الشروط العامة لإتفاقية تمويل ، الشروط العامة ، مصرف السلام الجزائر 2022.

تحدد عائدات التمويلات التجارية بالرجوع إلى نسبة المردود السنوي وفق الجداول التالية:

الجدول رقم 05: عائدات التمويلات التجارية لبنك السلام الجزائر

1.تمويل المؤسسات

تمويل المؤسسات(1)	نسبة المردود السنوي(*)
تمويل قصير الأجل	9.00 %
تمويل متوسط الأجل	8.20 %
تمويل طويل الأجل	8.22 %
تمويل الاعتماد الإيجاري(اجارة)	ما بين 9 % و 13.00% (وفقا لطبيعة التمويل)
تمويلات المساهمة	توزيع نتائج المشروع أو العملية مع العائد السنوي لرأس المال لا يتعدى معدل الفائدة الزائدة المحددة وفقا لصنف التمويل المعني.

2.تمويل الأفراد

تمويل الأفراد(بيع بالتقسيط)	متعامل مدخر	متعامل غير مدخر	متعامل غير مدخر مع توطين راتبه
تمويل عقاري - اقتناء أرض والسكن - البناء الذاتي - تهيئة بدون رهن عقاري - تهيئة مع رهن عقاري	7.00 % سنوي	7.00 % سنوي	7.25% سنوي
اجارة من الباطن		7.70 %سنوي	7.00 % سنوي
تمويل عقاري بالنسبة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة		6.75 % سنوي	
تمويل استهلاكي-		10.95% سنوي	

تجهيزات			
تمويل استهلاكي- سيارات		10.95 % سنوي	10.50 % سنوي
تمويل استهلاكي- سيارات-بالنسبة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة		9.00 % سنوي	9.00 % سنوي

المصدر: الشروط العامة لمصرف السلام الجزائر، نسخة2022

المطلب الثالث: مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام

1.أوجه التشابه

- التقارب في شروط منح القروض من طلب القرض، إلى الملف المطلوب ، مع بعض الاختلاف الطفيف في إجراءات الموافقة على القرض.

- كلا البنكين يسيرهما المدير ويساعده نائب.

- يتعامل البنكين مع الأفراد وكذا الشركات.

2.أوجه الاختلاف: من خلال الجدول ــأدناه.

الجدول رقم 06: المقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام–الجزائر

المعيار	البنك الوطني الجزائري	بنك السلام
النشأة	–قديم النشأة ،1983 الاستقلالية المحدودة في اتخاذ القرارات	–حديث النشأة، 2008 – الاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات
الهيكل التنظيمي	–يضم عدد أقل من المصالح	–يضم العديد من المصالح
الشروط العامة	–دراسة جدوى المشروع. –ملف المقترض – الضمانات	–دراسة شرعية، وجدوى المشروع –ملف المتعامل –الضمانات
أساليب التمويل	–قروض بفائدة قصيرة، متوسطة، طويلة لجميع أطياف المجتمع	–صيغ تمويل إسلامية عن طريق المداينات، ومشاركة ممنوحة للأفراد والمؤسسات

المصدر: من اعداد الطالبتان.

التحليل:

1-التمويلات الممنوحة:

أ.بنك السلام.

نظرا لحداثة نشأة بنك السلام بالمقارنة مع البنك الوطني الجزائري يمكننا استخلاص النقاط التالية:

-يطرح بنك السلام العديد من الأساليب التمويلية، لكن تعامله الفعلي ليس بكل الصيغ، وبنفس الحجم، حيث يقدم مبالغ للتمويلات بصيغة البيع بالتقسيط، والمضاربة ،والسلم تفوق مبالغ التمويلات الأخرى.

يوضح الشكل أدناه توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر حسب صيغ التمويل لسنة 2020.

الجدول رقم 07: توزيع التمويلات في بنك السلام لسنة 2020

الصيغ	مبلغ	النسبة %
المرابحة	80	0.08
بيع آجل	20343	20
بيع بالتقسيط	12720	12.50
إجارة	15752	15.5
سلم	40573	39.86
إستصناع	5896	5.80
مضاربة	5294	5.20
مشاركة	1114	1.09
المجموع	101772	100

المصدر:سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر(دراسة تقييمية عامة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2020.

ب.البنك الوطني الجزائري:

يقدم البنك الوطني الجزائري العديد من القروض ، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 08:نسب القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري لسنة 2020

القرض	النسبة السنوية
القروض المدعمة عن وكالات دعم تشغيل الشباب	%47
القروض الاستهلاكية(السيارات، تجهيز، سكن)	%13
القروض بالإمضاء(التعهدات، التسبيقات، المبادلات التجارية)	%40
المجموع	%100

المصدر: اعداد الطالبتان بمساعدة عمال البنك الوطني الجزائري.

2- الهيكل التنظيمي:

أ.البنك الوطني الجزائري:

يتضح أن المدير هو المصلحة الأولى، والتي تأتي على رأس الهيكل أي أن أغلب القرارات تعود إليه.

وجود قسم خاص بدراسة وتحليل الأخطار، دليل على أن الخطر المالي عامل مدروس، ومُتابع بصفة دائمة داخل البنك لمحاولة التقليل من تأثيره على مختلف أنشطة البنك وبالتالي أرباحه.

نقص عدد المصالح الإدارية دليل على كثرة المهام الموكلة إلى كل قسم، وعدم التخصيص.

ب.بنك السلام:

إن ضرورة المراقبة الشرعية القبلية للمشاريع وحساسيتها، حيث تقوم بهذه المراقبة هيئة شرعية من كبار العلماء والشيوخ في الشريعة والاقتصاد، حيث تتولى مهمة الإلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمعاملات الإسلامية، ويظهر هذا في نسق الهيكل التنظيمي حيث يسبق ترتيب هذه الهيئة ومصالحها ترتيب المدير والمصالح الأخرى.

كثرة المصالح الإدارية دليل على حجم المسؤوليات الكبير الملقاة على العاتق والتقسيم المحكم للمهام، كما تدل على التخصص الدقيق لكل مصلحة.

3.دراسة القروض، طلبات التمويل:

أ. البنك الوطني الجزائري:

تتم دراسة الملفات على المستوى البنك الوطني الجزائري محلياً، إلا في بعض الحالات التي تستلزم دراسة على المستوى الجهوي.

ب. بنك السلام:

تتم معالجة ودراسة شرعية طلبات القروض أولا من طرف هيئة شرعية، ثم تليها دراسة أخرى على مستوى وكالة البنك نفسه من أجل الموافقة النهائية.

المبحث الثالث: إجراءات تحديد هوامش الأرباح في البنك الوطني الجزائري وبنك السلام.

تعتمد كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية مجموعة من الطرق والإجراءات لتحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع لدى كل منهما .

سنحاول الوصول إلى الأسس التي تحدد هوامش الأرباح في البنكين محل الدراسة بالترتيب.

المطلب الأول : إجراءات تحديد هوامش الأرباح في البنك الوطني الجزائري.

تعد الأرباح المحور الرئيسي لإيرادات البنك، وبدونه يفقد البنك دوره كوسيط، إذ أن منح قرض مصرفي لفرد أو مؤسسة، وتحقيق فوائد و أرباح جراءه هو أهم مصدر لاستمرار البنك.

حاولنا في هذا المبحث التعرف على إجراءات وأسس تحديد هوامش الأرباح المحققة من طرف هذين البنكين، لنستخلص في الأخير العوامل التي تأثر في ارتفاع وانخفاض معدل عائد بنك ما عن نظيره في الدراسة.

وحتى نتمكن من تحديد هوامش الأرباح في البنكين لفترة ما، ومن تم تحليلها والتدليل عليها ثم مقارنتها من أجل تعميم النتائج أو تخصيصها، قمنا بدراسة قرض ممنوح لمشروع استثماري من طرف كل بنك، ومعرفة شروطه، ومتطلباته، وكل ما يتعلق من معايير لاحتساب الهوامش التي حققها البنكين.

المطلب الأول: أسس تحديد هوامش الربح في البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250.

سوف نقوم بعرض مفصل للمشروع الاستثماري من خلال شرح بنود الاتفاقية المبرمة في إطار قرض متوسط المدى لتمويل مشروع استثماري

نصت بنود الاتفاقية الخاصة بهذا المشروع على ما يلي:

1.كيفية إبرام الاتفاقية : تبرم الاتفاقيات وفق أحكام الأمر رقم 11.03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 المتعلق بالنقد والقرض، وطبقا لشروط البنك المعمول فيها.

2.موضوع الاتفاقية: تمت هذه الاتفاقية بين البنك الوطني الجزائري الممثل بمديرها وبين ممثل المؤسسة "س" الخاصة بقاعة علاج.

3.وصف وثمن المشروع: قرض مخصص لتمويل عملية شراء العتاد الطبي، وكانت تكلفة المشروع الإجمالية: **91.794.164.50** د.ج.

4.موارد التمويل:

التمويل	المبلغ	النسبة
التكلفة الإجمالية	91.794.164,50	%100
التمويل الذاتي	36.794.164,50	%40
القروض البنكية	55.000.000,00	%60

المصدر: من إعداد الطالبتان الطالبتان بالاعتماد على الاتفاقية الخاصة لتمويل مشروع استثماري متوسط المدى.

5.فترة التسديد:وتعني الفترة التي تبدأ انطلاق من تاريخ الأجل الأول لتسديد القرض، وتنتهي عند تاريخ أجل الاستحقاق الأخير المتفق عليه للتسديد الكامل للقرض، وتسدد الأقساط حسب جدول الاهتلاك كما يلي :

بما أن القرض مخصص لشراء عتاد يتم احتساب الرسم على القيمة المضافة (TVA) كتكلفة إضافية.يتحملها الزبون.

يتم سداد الأقساط عن طريق سندات لأمر (الملحق 02) المكتتبة من طرف المقترض لأمر البنك.

يستفيد المقترض من فترة سماح، وهي الفترة الممنوحة للمستفيد من القرض بتأجيل دفع أول قسط، أي الفترة الفاصلة بين تاريخ الاستعمال الأول وتاريخ التسديد الأول، حددها البنك في هذه الاتفاقية بثلاث سنوات.

6.مدة القرض: حددت بثمان سنوات مع احتساب فترة السماح لتكون بمعدل خمس سنوات.

7.دخول الاتفاقية حيز التنفيذ: ابتداء من تاريخ توقيعها من طرف البنك والزبون.

8.تغيير الاتفاقية: لا يتم تغيير أي بنذ منها إلا عند طريق تبليغ كتابي .[1]

9.استغلال القرض: يكون كأقصى حد 12 شهراً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

10. الفوائد : طبقت على هذا القرض نسبة فائدة مقدرة بـــ: 5,25%، مع الإشارة إلى أن أي تعديل في النسبة القاعدية البنكية بالزيادة أو الخفض يؤدي إلى تغيير هته النسبة المطبقة.

11. توطين الحساب : من الضمانات أن يملك المقترض حساب جاري في البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار، فأول مايطلب من المقترض هو فتح حساب ، فبعد الموافقة يتحول تلقائيا حسابه الجاري الذي يحمل 20 رقم منها 00100250 كرمز ثابت للحسابات المفتوحة بوكالة أدرار يتبعها 12 رقم إلى حسابات أخرى متعلقة بالقرض ولواحقه، وهي:

.....0922: حساب قروض بالإمضاء.

.....0522: حساب قروض استثمار.

.....0300": حساب الجاري.

.....0701: حساب دين الأصل.

.....0701: حساب ملاحق الدين.

.....414: حساب مؤقت .

12.العمولات: يأخذ البنك في إطار هذا القرض كل من:

أ.عمولة الالتزام: يدفع المقترض عمولة التزام قدرها 0.50% سنوياً، تحسب على مبلغ القرض الغير مستعمل، والواجب الدفع في بداية الثلاثة أشهر.

ب.عمولة التسيير: المقترض يدفع للبنك عمولة تسيير قدرها 0.50% عن مبلغ القرض بمجرد توقيع الاتفاقية.

[1] اتفاقية قرض الاستثمار رقم 2011/0080 الممضاة بتاريخ 2011/12/02

13.فترة الاستحقاق:تختلف بين ثلاثية، رباعية، سداسية حددت في هذه الاتفاقية بستة أشهر تبدأ من تاريخ الاستعمال الأول بعد انقضاء فترة السماح.

14.استعمال القرض:يتم استعمال القرض تدريجيا حسب الحاجيات على أساس تقديم أمر بالدفع.

عند نهاية فترة الاستعمال تكون الاستعمالات الفعلية للقرض موضوع ملحق يوقع من طرف البنك والمقترض ويلحق به جدول الاستهلاك للمبلغ الأصلي مرفقا بسلسلة سندات لأمر الخاصة بالاستغلال.

15.كيفية تسديد القرض: يتم تعبئة القرض عن طريق سلسلة سندات لأمر بما يعادل المبلغ الممنوح، وتدعم برسالة سقوط الأجل (الملحق رقم03).

عندما يدفع المقترض دينه يتبرأ منه بإرجاع سند الأمر المحصلة. [1]

16. تخصيص تسديدات القرض: تذهب التسديدات التي يقدمه المقترض حسب الترتيب الأتي:

- في المقام الأول: تسديد العمولات.

- في المقام الثاني:الفوائد المستحقة للقرض.

في المقام الثالث: المبلغ الأصلي المستحق.

17.فوائد التأخير: إن أي مبلغ مستحق سواءا الأصل أو الفوائد واجد الأداء في الآجال المحددة، وإن أي تأخير في الدفع لأي سبب كان سوف ينتج فوائد تأخير، ويتم حسابها من تاريخ الاستحقاق إلى يوم دفعها الفعلي بنسبة الفوائد المعمول بها مع زيادة نسبة 1% سنوياً، حيث تحرر فاتورة خاصة على أساس أيام التأخير الفعلية المحسوبة.

18.تنفيذ المشروع:يقوم المقترض بتنفيذ المشروع بالنجاعة والطرق الإدارية والمالية والتقنية المطلوبة ، كما يلتزم بالاكتتاب في تأمين كافة الأخطار.

19.محاسبة ومتابعة المشروع:يمسك المقترض المستندات اللازمة لمتابعة المشروع، حيث يرسل كل ستة أشهر، وخلال مدة استعمال القرض:

- كشف عن الاستعمالات .

- كشف عن الإجراءات المادية مع توضيح نسبة التقدم.

[1] اتفاقية قرض الاستثمار رقم 2011/0080 الممضاة بتاريخ 2011/12/02

20. التقييم التقني: إذا اقتضت الاتفاقية ذلك فان مصاريف التقييم يدفعها المقترض.

21.تصريحات والتزامات المقترض: يصرح المقترض:

– أنه يملك الكفاءة القانونية المطلوبة لممارسة نشاطه، من أجل الاقتراض

–أنه مخول حسب الاتفاقية بالإمضاء على السندات لأمر، رسالة التعليمات، عقود الضمانات

–أنه لا توجد ضده أي دعوة قضائية تعرقل توقيع الاتفاقية أو ملحقاتها، أو حجز

–أنه مالك حقيقي لكل موجوداته، أمواله.[1]

–إن الكشوفات المالية المسلمة للبنك تم تحريرها وفق مبادئ المحاسبة المعتمدة.

يلتزم المقترض بـــ:

– المحافظة على وجوده القانوني أي عدم تغيير شكله أو موضوعه القانوني، أو رأس مال، مقره الاجتماعي ، أو طبيعة نشاطه.

– عدم بيع، نقل ملكية موجود بأي طريقة كانت.

– عدم القيام بتوزيع رأسمال المؤسسة أو فصلها أو ضمها، أو إعادة هيكلة.

– الإذن وتسهيل زيارة ممثلي البنك.

– عدم التصرف في أي ضمان مقدم مهما كانت صفته.

– توطين جميع المبالغ الناتجة عن استغلال المشروع في الحساب المفتوح لدى البنك إلى غاية استكمال التسديد كليةً.

– الحفاظ وتجديد التأمين على الممتلكات، وإعلام البنك عن كل تغيير لشركة التأمين أو ظهور أي خطر يستلزم تأمين جديد.

22.الضمانات: يلتزم المقترض بتقديم الضمانات التالية:

– اتفاقية القرض.

– رسالة استحقاق الأجل.

– تفويض بوليصة التأمين FGAR.

– السندات لأمر.

[1] اتفاقية قرض الاستثمار رقم 2011/0080 الممضاة بتاريخ 2011/12/02

- الرهن الحيازي للعتاد والآلات.

شروط الضمانات:

-الرهن الحيازي للأملاك المنقولة و العقارات.

- التقييم المسبق من طرف خبراء مؤهلين وبمصاريف المقترض.

في حالة التسديد الجزئي يمكن للبنك أن يعطي للمقترض رفع يد جزئي عن ضمان أو عدة ضمانات.[1]

23.وضع الضمانات حيز التنفيذ : إذا لم يدفع المقترض المبالغ المستحقة فان للبنك أن يباشر التصرف في الضمانات.

24.إبطال القرض:

-يمكن للمقترض أن يبطل القرض كله أو الجزء الغير مستعمل منه

-كما يمكن للبنك أن يبطل القرض إذا اثبت أن القرض لم يستعمل في مصاريف المشروع.

25.توقيف القرض: يمكن للبنك أن يخبر المقترض عن طريق التبليغ أن يوقف كامل أو جزء من حقه في استعمال القرض وذلك للأسباب التالية:

- المقترض لم ينفذ إحدى واجباته الخاصة بدفع أصل الدين، أو فوائده.

-المقترض لم ينفذ واجب تعاقدي آخر يقع على عاتقه.

26. الاستحقاق المسبق: إذا حصل أحد مسببات إبطال أو توقيف القرض فإن البنك بقوة القانون يملك الحق وإمكانية فسح الاتفاقية ، وأن الدين الأصلي الذي لم يسدد والفوائد والعمولات تصبح واجبة الدفع والتسديد الفوري.

27.الضرائب: جميع الضرائب، الرسوم، الحقوق وكذا المبالغ الأخرى ذات طبيعة جبائية بما في ذلك غن اقتضى الأمر حقوق الطابع وحقوق التسجيل الواجبة بمناسبة توقيع، تنفيذ أو انقضاء الاتفاقية، وكذا سندات الأمر المستندات المرتبطة بها، وخاصة مستندات الضمان تكون على عاتق المقترض.

[1] اتفاقية قرض الاستثمار رقم 2011/0080 الممضاة بتاريخ 2011/12/02

28.فسخ الاتفاقية: تفسخ اتفاقية القرض إذا لم تدخل حيز التنفيذ إلا إذا حدد البنك تاريخ لاحق بعد دراسة أسبا ب التأخير.

29.انقضاء الاتفاقية: تنقضي الاتفاقية بعد التسديد الكامل لأصل القرض المستعمل، وجميع الرسوم والفوائد المستحقة .

30.دخول الاتفاقية حيز التنفيذ: تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ ويبدأ سريانها بمجرد توقيعها (حررت بتاريخ 2011/12/02).

31.توقيع الطرفين:يوقع على الاتفاقية توقيعا مكتملا يحمل الاسم واللقب ممثل المؤسسة "س" وصفته، وكذلك يوقع ممثل البنك. [1]

32.جدول الإهتلاك: يتم تسديد مبلغ القرض عبر أقساط وفق جدول يدعى جدول الاهتلاكات، وذلك حسب الآتي:

[1] اتفاقية قرض الاستثمار رقم 2011/0080 الممضاة بتاريخ 2011/12/02

البنـــــك الوطنـــى الجزائـــــرى

ال‌تاريخ
الوكالة :
001473رقم المشروع :
نوع المشروع : 411
الرقم التعريفي لزبون : 0025026804
ح. التزام متاح .....15 ..0932
ح . التزام مشروع ... 02 ..0522
ح . تعويضات ..... 79 .. 0300
ح . دفع ..... 80 . 0701
ح.مؤقت 47 041
0701....83

المبلغ الصافي 55000000.00
عدد الاقتطاعات :10=(سداسي لمدة 5 سنوات)
عدد الأيام الحقيقية :
تاريخ استقبال الملف : 2011/10/26
تاريخ أول دفعة :2015/04/26
تاريخ أخر دفعة 2019/10/26
تاريخ نهاية فترة السماح : 2014/10/26

الرقم	تاريخ الاستحقاق	الاهتلاك	الفوائد/الرسوم	العمولات الالتزام	عمولات التسيير	المبلغ المستحق الباقي
01	**26-04-2015**	5,500,000.00	935,000.00	/		6,710,000.00
			275,000.00			49,500,000.00
02	**26-10-2015**	5,500,000.00	841,500.00	247,500.00		6,589,000.00
			247,500.00			44,000,000.00
03	**26-04-2016**	5,500,000.00	748,000.00	220,000.00		6,468,000.00
			220,000.00			38,500,000.00
04	**26-10-2016**	5,500,000.00	654,500.00	192,500.00		6,347,000.00
			192,500.00			33,000,000.00
05	**26-04-2017**	5,500,000.00	561,000.00	165,000.00		6,226,000.00
			165,000.00			27,500,000.00
06	**26-10-2017**	5,500,000.00	467,500.00	21,862.50	275,000.00	6,105,000.00
			137,500.00			22,000,000.00

5,984,000.00			374,000.00	5,500,000.00	**26-04-2018**	07
16,500,000.00		110,000.00	110,000.00			
5,863,000.00			280,500.00	5,500,000.00	**26-10-2018**	08
11,000,000.00		82,500.00	82,500.00			
5,742,000.00			187,000.00	5,500,000.00	**26-04-2019**	09
5,500,000.00		55,000.00	55,000.00			
5,621,000.00		27,500.00	93,500.00	5,500,000.00	**26-10-2019**	10
-			27,500.00			
61,655,000.00	275,000.00	1,121,862.50	**5,142,500.00**	**/**	**/**	**المجموع**
	1,396,862.50		**1,512,500.00**			

الجدول رقم 10: جدول الإهتلاك للبنك الوطني الجزائري

2/2

المطلب الثاني: إجراءات تحديد هوامش الربح في بنك السلام الجزائر

1-تمويل بالمرابحة لمشروع استثماري لبنك السلام الجزائري محل الدراسة:

قام المتعامل(ع) بطلب تمويل مشروع استثماري متمثل في آلة صناعية بمبلغ إجمالي مقدر ب:48.000.000 دج، حددت مدة التمويل بثلاث سنوات من تاريخ التوقيع عليها، بما فيها 6 أشهر فترة سماح، تسدد بموجب أقساط ربع سنوية، وبهامش ربح بمعدل 7.5 بالمئة سنويا، وبمعدل فائدة 17%.

- بالإشارة إلى الشروط العامة للتمويل التي يصرح المتعامل أنه قرأها ووافق على كل محتوياتها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا، فقد تقرر منح المتعامل تمويلا بصيغة مرابحة محلية، وفقا لشروط اتفاقية التمويل الخاصة بهذه الصيغة والمتمثلة في:

أ - الموضوع: تمثل هذه الاتفاقية الإطار التعاقدي العام للتمويلات بالمرابحة الممنوحة من المصرف إلى المتعامل وفق الشروط والآجال والسقف المالي المتفق عليه بين الطرفين.

ب - أجل ومدة الاتفاقية: حددت مدة الاتفاقية بثلاث سنوات من تاريخ التوقيع عليها، على أنه يمكن تمديد هذا الأجل إذا قرر المصرف ذلك وبموافقة صريحة منه، كما يمكن للمصرف أن ينهي هذه الاتفاقية دون بيان الأسباب قبل انتهاء مدتها الأصلية أو قبل انتهاء أي تمديد، وأن يطلب من المتعامل تسديد جميع المبالغ التي يكون مدينا بها، بالإضافة إلى هامش الربح/العمولة بالمعدل المذكور في هذه الاتفاقية.[1]

ت - السقف المالي: اتفق الطرفان على تحديد السقف المالي للتمويلات بمبلغ اجمالي مقدر ب48.000.000 دج الممنوحة على شكا سقف اعتمادات مستندية باطلاع، بتأمينات نقدية 50بالمئة عند الفتح، والباقي مرابحة متوسطة الأجل لمدة ثلاث سنوات بما فيها 6 أشهر فترة سماح، وكذا المصاريف الجمركية،وبهامش ربح بمعدل7.5بالمئة سنويا، و يسدد التمويل بموجب أقساط ربع سنوية، وفقا لجدول الأقساط المرفق بهذا العقد الذي يعتبر جزء لا يتجزأ منه.

الجدول أدناه يمثل نسب التمويل للعناصر الثلاث:

[1] اتفاقية عامة للتمويل بالمرابحة لسنة 2011.

الجدول رقم 11 : نسب التمويل لبنك السلام الجزائر .

التمويل	المبلغ	النسبة
السقف المالي	48000.000	100%
اعتمادات مستندية	24000.000	50%
مرابحة متوسطة الأجل	24000.000	50%

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الاتفاقية الخاصة لتمويل مشروع بالمرابحة لبنك السلام

ث – الضمانات: ضمانا لتسديد المبالغ المستحقة بناءا على هذه الاتفاقية، يلتزم المتعامل بتخصيص كل الضمانات العينية و/أو الشخصية التي يطلبها المصرف، ومن ذلك الضمانات التالية:

1-توقيع الكفالة الشخصية والتضامنية للشركاء.

2- هامش جدية بنسبة 50 بالمئة من المبلغ الإجمالي.

3- رهن الآلة موضوع التمويل لصالح مصرف السلام

4- تجبير بوليصية التأمين لصالح مصرف السلام

ج – التأمين: يلتزم المتعامل بتأمين المبيع ضد كل المخاطر مع إنابة المصرف في قبض التعويضات في حالة حدوث أي حادث، كما يلتزم بتجديد التأمين إلى غاية السداد الكلي والفعلي للثمن.

وفي حال تخلف المتعامل عن ذلك فإنه ينيب المصرف للقيام بالتجديد على نفقته، على أن يطالبه المصرف بتكاليف ذلك أو خصمها من حساباته المفتوحة لديه.[1]

[1] اتفاقية خاصة لتمويل بالمرابحة ، مصرف السلام الجزائر.

ح – تعهدات المتعامل: يتعهد المتعامل بتسديد المبلغ الإجمالي لتلك التمويلات في الآجال المتفق عليها بين الطرفين، على أن لا يتجاوز ذلك الأجل المدة المتفق عليها والمبينة في المادة 2 أعلاه.

يفوض المتعامل المصرف بأن يقيد في الحساب جميع المبالغ المحجوزة في الودائع و/أو المرهونة و/أو المقدمة منه لحساب تأمينات نقدية مقابل تسهيلات مصرفية دونما حاجة للحصول على موافقة المتعامل، وللمصرف الحق المطلق في أن يرفض السحب من المبالغ المذكورة لحين سداد التمويلات بالكامل.

إذا منحت هذه التمويلات إلى المتعامل من أجل تمويل توريد مواد أو تجهيزات أو من أجل تمويل أعمال أو تعهدات أو إذا استعمل كليا أو جزئيا لأحد الأغراض المذكورة فإن المتعامل يكون ملزما بتحويل كافة حقوقه فيما تقدم إلى المصرف ليتم قيدها في الحساب.

خ – أحكام عامة: يرخص المتعامل للمصرف بموجب هذه الاتفاقية عند حلول أجل الاستحقاق، أن يخصم المبالغ المستحقة بناء على هذه الاتفاقية مما يكون له من حسابات مفتوحة باسمه لدى المصرف.

يسمح المتعامل للمصرف أن يحل محله في تحصيل كل الشيكات والأوراق التجارية الأخرى المسلمة للمصرف لغاية التحصيل.

تعتبر جميع الحسابات المفتوحة باسم المتعامل أو التي يمكن أن تفتح في المستقبل، لدى المصرف ضامنة بعضها البعض بحيث يحق للمصرف التحكم فيها حتى سداد المبلغ المطالب به.

يحق للمصرف بيع أي أموال منقولة أو غير منقولة مرهونة أو مؤمن عليها ممنوحة كضمان لعدم تسديد المبالغ المستحقة لفائدتها طبقا للمادة 124 من الأمر 03-11.[1]

د – التأخير في السداد:

– في حالة التأخير في التسديد بدون مبرر مقبول، وبعد مضي 15 يوم من إنذار المتعامل، فإنه يلتزم بدفع غرامة تأخير تقدر ب 02% من المبلغ المستحق عن كل شهر تأخير، لا يستفيد منها المصرف إنما تصب في حسابات الجمعيات الخيرية المفتوحة لدى المصرف.

[1] اتفاقية خاصة لتمويل بالمرابحة ، مصرف السلام الجزائر.

ذ – المصاريف و الحقوق:

– اتفق الطرفان أن تكون مصاريف وحقوق وأتعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزاد وكذا مصاريف الإجراءات التي قد يتخذها المصرف لتحصيل المبالغ المستحقة الخاصة بهذه الاتفاقية كلها على عاتق المتعامل الذي يوافق على ذلك صراحة.

ر – المرفقات:

– تعتبر مرفقات الاتفاقية وأي مستندات أخرى يتفق عليها الطرفان كتابيا، جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملا لها

ز – الموطن:

– لتنفيذ هذه الاتفاقية، اختار الطرفان موطنا لهما والتي يذكر في التمهيد أعلى الاتفاقية.

س – حل المنازعات:

– اتفق الطرفان على أن أي خلاف ناشئ عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيره لم يتمكن الطرفان من حله وديا يحال على محكمة بئر مراد رايس الفرع التجاري/المدني

ش – نسخ العقد:

– حررت هذه الاتفاقية من تمهيد وثلاثة عشرة مادة، في ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية، وقد استلم كل طرف نسخة منها بعد استيفاء اجراءات التسجيل.

– يصرح المتعامل أنه قرأ هذه الاتفاقية قبل التوقيع عليها، وأنه فهمها واستوعبها ووافق على كل محتوياتها، ويلتزم بما ورد فيها التزاما كاملا لا رجوع عنها وغير قابل للنقض. [1]

[1] اتفاقية خاصة لتمويل بالمرابحة ، مصرف السلام الجزائر.

بنـــــك الســـــلام الجـــــزائر

مبلغ التمويل :27.585.208.19
قيمة الرسم : 17 %
معدل الهامش : 7.5 %
عدد الأقساط :11

اسم العميل :
رمز الزبون
رقم الاتفاقية

الرقم	تاريخ الاستحقاق	الدفعة خارج الرسم	الرسم على القيمة المضافة	الهوامش خارج الرسم	الباقي
01	26/10/2011	2 507 746,00	139247,03	819100,18	3466093,21
					24119114,98
02	26/01/2012	2 507 746,00	63294,10	372318,24	2943358,34
					21175756,64
03	26/04/2012	2 507 746,00	56964,69	335086,41	2 899 797,10
					18275959,54
04	16/07/2012	2 507 746,00	50635,28	297854,59	2 856 235,87
					15419723,67

1/2

2 812 674,63	260622,76	44305,87	2 507 746,00	26/10/2012	05
12607049,04					
2 769 113,40	223390,94	37976,46	2 507 746,00	26/01/2013	06
9837935,64					
2 725 552,17	186159,12	31647,05	2 507 746,00	26/04/2013	07
7112383,47					
2 681 990,93	148927,29	25317,64	2 507 746,00	16/07/2013	08
4430392,54					
2 638 429,77	111695,53	18988,24	2 507 746,00	26/10/2013	09
1791962,77					
2 594 868,54	74463,71	12658,83	2 507 746,00	26/01/2014	10
0,69					
2 551 309,56	37231,94	6329,43	2 507 748,19	26/04/2014	11
-2551308,87					
112218970,11	2866850,71	487364,62	27 585 208,19		المجموع

الجدول رقم 12: استحقاق الأقساط لبنك السلام–الجزائر

2/2

المطلب الثالث: مقارنة إجراءات تحديد الهوامش بين البنكين، ومناقشة النتائج.

1- أوجه التشابه:

- سنة الاستفادة من القرض .
- بوليصة التأمين .
- طبيعة المشروعين كلاهما قرض استثماري.
- مبلغ القرض يستعمل في الأغراض التي خصص لها والمنصوص عليها في بنذ موضوع الاتفاقية.
- الضرائب ، جميع المصاريف الملحقة بالمشروع : على عاتق المقترض.
- غرامة التأخير.
- فترة السماح.

2-أوجه الاختلاف:

الشكل رقم 13 : مقارنة إجراءات تحديد هوامش الربح في البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار وبنك السلام الجزائر.

العوامل المحددة لهوامش البنوك	البنك الوطني الجزائري	بنك السلام
من حيث الشروط و الضمانات	- الإتفاقية - رسالة سقوط استحقاق الأجل - الرهن الحيازي - تجبير بوليصية التأمين - تحرير السندات لأمر	- رهن الآلة لصالح المصرف - تجبير بوليصية التأمين - توقيع الكفالة الشخصية والتضامنية للشركاء. هامش الجدية
كيفية إبرام العقود والاتفاقيات	-أحكام الأمر 03/11	- أحكام الشريعة - المادة 121و124 من الأمر 03/11
العمولات	- عمولة الالتزام وعمولة التسيير.	- لا توجد لديه عمولات
من حيث التأمين على الأخطار	- تأمين كل الأخطار+ الأخطار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة	- التأمين على كل الأخطار
مصاريف التمويل	- مصاريف التقييم التقني - مصاريف حقوق التسجيل - على عاتق المقترض	- مصاريف أتعاب المحامين والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع - مصاريف مختلف الاجراءات - على عاتق المتعامل

المصدر : من إعداد الطالبتان

التحليل:

بما أن القرضين كانا من نفس السنة 2011 يدل على انه في حالة حدوث تأثير لمعدلات التضخم في هذه السنة فهي ثابتة بين البنكين.

أما بالنسبة لمتغير السياسة النقدية والتي يحددها قانون النقد والقرض ،فجميع العقود قد أبرمت وفقا لأحكامه ، ما يبرر رقابة البنك المركزي على المعدلات المطبقة إضافة إلى عدم حدوث خطر تقلبات أسعار الصرف في بنك دون الأخر.

الضمانات :

هامش الجدية:حددت نسبته ب 50%، يعتبر ضمان للبنك الإسلامي ويقابله في البنك التقليدي نسبة التمويل الذاتي، حيث نلاحظ أنه في بنك السلام كانت النسبة متساوية بين البنك والعميل في تمويل المشروع، بينما في البنك الوطني الجزائري مثل رأس مال المقترض في المشروع فقط 40% واقترض 60% من قيمة المشروع، قد يكون هذا التحليل سبب وجيه لزيادة الفوائد المطبقة في البنوك التقليدية.

بوليصة التأمين: وهي من الضمانات الثابتة في البنكين من اجل تأمين جميع المخاطر، ومحاولة التقليل من المخاطر الاعتيادية، إلا أنه يبقى تأثير تلك المخاطر الغير متوقعة قائم.ففي البنك التقليدي نصت الاتفاقية في أحد بنودها أن المقترض ملزم بتغطية ضد أي خطر أخر يحتمل وقوعه كالأخطار الناجمة عن انخفاض والارتفاع في قيمة العملة المحلية ، فحين لايُلزِم البنك الإسلامي عملاءه بتامين هذا النوع من المخاطر.

–بالإضافة إلى الضمانات السابقة الموجودة في البنكين، يلزم البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار زبائنه المقرضين بتحرير عدد من السندات، والتي تعد كضمانات إضافية تلزم المقترض بسداد مبلغ القرض، وهي سند لأمر : وهو عبارة عن سند التزام المقترض أمام البنك بتسديد أقساط القرض المتساوية في تواريخ محددة، تضفى عليه الرسمية بطابع الدمغة الجبائي، والتوقيع الكامل للمقترض مع وجود عبارة "قبلت المبلغ"، و رسالة سقوط الأجل: بمثابة تعهد بدفع الأقساط الواردة في السند.

غرامة التأخير: في حال تأخر المقترض عن سداد أحد أقساط فإنه تفرض عليه غرامة تأخير تحتسب في البنك الوطني الجزائري من تاريخ الاستحقاق إلى يوم دفعها الفعلي بنسبة الفوائد المعمول بها مع زيادة نسبة 1% سنوياً، تصب في حساب البنك المخصص للغرامات، أما في بنك السلام فهي 2%من المبلغ المستحق عن كل شهر تأخير، ولكن الفرق أن أموالها لا يستفيد منها البنك بل تصب في حسابات الجمعيات الخيرية.

مصاريف التمويل: مختلفة بالنسبة لكل بنك، ففي البنك الإسلامي يدفع المتعامل زيادة على المصاريف المتعلقة بتسجيل العقود مصاريف أخرى تتعلق بعين المرابحة، مثل المصاريف الجمركية، أتعاب المحاميين ومحافظي البيع.

العمولات: لا يتقاضى البنك السلام أي شكل من العمولات على عكس البنك الوطني الجزائري الذي يفرض عمولات على المقترض بمجرد توقيعه الاتفاقية ، منها عمولات سنوية وبمعدلات لابأس بها.

تحليل جدول أقساط الاهتلاك المرفق باتفاقية المشروع موضوع الدراسة للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار(بالرجوع إلى الجدول رقم 10ص98-99)

من أجل إقامة دراسة مقارنة عادلة نوعاً ما، ولصعوبة الحصول على بيانات متطابقة تماما من كلا البنكين اضطررنا لإجراء بعض التعديلات محاولين أن تكون الدراسة أقرب الى الدقة ولتتمتع نتائجها بالمصداقية قمنا بإزالة الفوارق الكبيرة بينهما.

1.إزالة الفارق في التكلفة الإجمالية للمشروع وبالتالي مبلغ القرض البنكي الممنوح :

أ.حساب الهامش بالنسبة للبنك الوطني الجزائري:

نسبة الفائدة الكلية هي 5.25% تحسب الفائدة السنوية وفق :5.25%/ 5 سنوات =1.05 %

النسبة ½ سنوية (سداسية) =1.05%/2=0.52%= 0.005.

0.52%، هي الفائدة المطبقة بالنسبة لكل قسط.

لدينا مجموع المبالغ المستحقة = الفوائد+الرسوم+العمولات.

المبالغ المستحقة الدفع ∑= 1512500.00+5142500.00+1396862.50.

المبالغ المستحقة∑=8051862.50.

نسبة المبالغ المستحقة إلى أصل القرض:80518623.50 /55000000.00

نسبة المبالغ المستحقة إلى أصل القرض:14%.

نسبة الفوائد إلى أصل القرض= 1512500.00/55000000,00.

نسبة الفوائد إلى أصل القرض = 2.75%.

نسبة الرسوم إلى أصل القرض:5142500.00/55000000.00.

نسبة الرسوم إلى أصل لقرض:9.35%.

نسبة العمولات إلى أصل القرض:1396862.50 /55000000.00.

نسبة العمولات إلى أصل القرض:02 **%.**

يدفع المقترض إلى البنك: أصل القرض + ∑**المبالغ المستحقة.**

يدفع المقترض إلى البنك: 55000000.00 +1512500.00+1396862.50.

يدفع المقترض للبنك:57909362.50.

نسبة ما يدفعه المقترض إلى أصل القرض: /55000000.00.

نسبة ما يدفعه المقترض إلى أصل القرض:105**%.**

أي النسبة الحقيقية التي يدفعها هي:5**% زيادة عن النسبة المطبقة والتي تمثل** 100**%.**

مع الإشارة إلا أن البنك يحصل الضرائب لتتم بعد ذلك عملية التسوية مع الضرائب، وفي الحقيقة أنا المقترض لا يتحملها بصفة نهائية بل هي ضريبة مستحقة لحين استرجاعها خلال نشاطه

إذا: هامش ربح البنك: ما يدفعه المقترض – أصل القرض.

هامش ربح البنك: 57909362.50 –55000000.00.

هامش الربح =2909362.50.

الهامش الفعلي بعد إزالة الفرق:2909362.50 /55000000.00

الهامش الفعلي هو 5.28**%**

إن الهامش الحقيقي الذي يستفيد منه البنك هو أكبر من 5.25**%.**

تحليل جدول أقساط الاستحقاق المرفق باتفاقية المشروع موضوع الدراسة لبنك السلام الجزائر (بالرجوع إلى الجدول رقم 12 ص 104-105) :

1- لدينا: المبلغ الأصلي=24718357.50

هامش الربح= 2866850.69

هامش الربح= 11.59% من المبلغ الأصلي(24718357.50)

ومنه: هامش الربح= 2866850.69

∑ الأقساط المدفوعة= 27585208.19

∑الأقساط المدفوعة÷ المبلغ الأصلي = 27585208.19 ÷ 24718357.50

نسبة الأقساط إلى المبلغ الأصلي = 1.11%

2-لدينا: ∑ الهوامش= 2866850.71

- نسبة ∑الهوامش إلى المبلغ الأصلي = 2866850.71÷ 24718357.50

نسبة الهوامش إلى المبلغ الأصلي = 11.59%

∑ الرسوم =487364.62

- نسبة الرسوم إلى المبلغ الأصلي = 487364.62 ÷ 24718357.50

نسبة الرسوم إلى المبلغ الأصلي = 1.97%

- المبلغ الذي يدفعه المتعامل = ∑ الأقساط + ∑ الرسوم + ∑ الهوامش

= 27585208.19 +487364.62 +2866850.71

= 30939423.52

-نسبة ما يدفعه المتعامل إلى المبلغ الأصلي= 30939423.52÷ 24718357.50

نسبة ما يدفعه المتعامل = 125%

- أي أن المتعامل يدفع هامش ربح قدره 125% زيادة.

التحليل:

انطلاقا من تحليل جدول أقساط الاهتلاك للمشروع موضوع الدراسة الخاص بالبنك الوطني الجزائري، وكذا تحليل جدول أقساط الاستحقاق الخاص بمشروع بنك السلام الجزائر، نلاحظ أن الأرباح المحققة فعليا هي ليست نفسها الأرباح الناتجة عند تطبيق معدل الفائدة في البنك الوطني(5.25)، وكذلك الحال بالنسبة لهامش الربح الذي يتحصل عليه بنك السلام(7.50).

حيث يدفع المقترض للبنك التقليدي فائدة تزيد ب 5%، ويأخذ البنك هامش يزيد ب 25% عن الهامش المتفق عليه في بداية العقد، من الملاحظ أيضا عدم التوافق التام بين الهوامش المحققة في كلى البنكين، إذ أن القرض الممنوح من طرف البنك الوطني الجزائري كانت مدته 5 سنوات بمعدل 5.25 بزيادة حقيقية قدرها 5%، بينما فترة التمويل الممنوح من طرف بنك السلام الجزائر كانت أقل بكثير مدتها 3 سنوات بزيادة كبيرة لهامش الربح وصلت إلى 25%.

وعليه ومن كل ما سبق ذكره، يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري وفقا لهذه الاستنتاجات يعتبر بنك مناسب للمتعاملين المستثمرين، فهو يعطي أريحية للعميل من خلال التسهيلات الممنوحة له، خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة التي يقدمها، أما بنك السلام الجزائر فنرى أنه وبسبب ارتفاع نسبة الهوامش لديه قد يؤدي إلى عزوف المتعاملين المستثمرين معه.

وحسب رأينا نرى أن أسباب ارتفاع هوامش الأرباح في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية تعود إلى:

- عامل المخاطرة الكبير وهو عامل معلوم لدى الجميع حيث يتشارك البنك الإسلامي مع العميل في الربح والخسارة لذلك يعمل البنك دائما لرفع هوامش أرباحه.
- نوع البنك، فبنك السلام الإسلامي يعتبر بنك خاص يتكون رأس ماله من الودائع الاستثمارية إضافة إلى أمواله الخاصة و أموال المضاربين، لذلك يعمل على رفع هوامش أرباحه، بينما البنك الوطني الجزائري وباعتباره بنك عمومي تعود أرباحه لمالك واحد هو الدولة، فعدد التقسيمات التي تطرأ على أرباحه واضحة لذلك لا يسعى إلى رفعها.

ومنه نستنتج أن هناك اختلاف كبير في طريقة احتساب معدل الربح والفائدة يتم تسجيله بين البنوك العمومية والخاصة، وأيضا بين الصيغة الإسلامية والربوية من حيث اختلاف نوعية المنتج

وجودته، وطريقة التسديد والأعباء وهو ما يحدث فارق خلال المقارنة بين حجم الفائدة في البنوك التقليدية، وهامش الربح في البنوك الإسلامية.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل استخلاص وإسقاط على الواقع النظري في المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية ومدى اختلاف هوامش الأرباح لديهما.

حيث أبرزنا من خلاله الفروق التي تمس صلب المعاملات البنكية على مستوى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تمويل ودراسة ملفات القروض والتمويل.

الدراسة الميدانية التي مست كل من البنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار250)، وبنك السلام- الجزائر أكدت في الحقيقة أن هناك اختلافات في محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع لكليهما، إذ لا يمكن حصرها فهي تختلف :

- حسب طبيعة المشروع المطلوب تمويله
- حسب نوع البنك ما إذا كان عام أو خاص
- حسب مبلغ القرض وفترات التسديد

كما لا نهمل بقاء بعض المتغيرات التي تخص البيئة الخارجية كمحددات أساسية لهوامش الأرباح في كلى البنكين.

الخاتمة

خاتمة:

تعتبر البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية شريان الحياة الاقتصادية، ووسيلة لتلبية حاجيات التمويل للأشخاص (الطبيعيين أو المعنويين) الذين هم بحاجة له، حيث تسعى جاهدة إلى تجديد وتنويع صيغها التمويلية من أجل الحفاظ على عملائها القدامى من جهة، واكتساب عملاء جدد من جهة أخرى.

لقد كان الهدف الرئيسي من خلال هذا البحث هو التعريف بكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ومعرفة محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع لكلى البنكين من خلال المقارنة بينهما، ومنه الإجابة على الإشكالية الأساسية للبحث.

- **إلى أي مدى تختلف محددات هوامش الأرباح في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؟**

فالواقع هناك غموضا يدور حول نشاط البنوك الإسلامية، لغياب قوانين خاصة تنظم عمله في إطار إسلامي محض، هذا ما أثر على نشاط وعمل هذه الأخيرة، وفي المقابل نجد أن الجدوى الاقتصادية للبنوك التقليدية في انخفاض مقلق خاصة في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

لكن الأمر الملفت للانتباه هو أن العمليات البنكية ما تزال متشابهة سواء تعلق الأمر بالملفات الخاصة بالقروض، والتمويل، مراحل دراستها، طريقة سداد التمويل، وحتى تكاليف التمويل متماثلة في حالة تساوي نسبة هامش الربح في البنوك الإسلامية ومعدل الفائدة في البنوك التقليدية.

في المقابل أن ما تحصلنا عليه من إحصائيات ومعلومات يبين أن البنوك الإسلامية في تطور وتوسع على المستوى العالمي والسوق المصرفية، لكن الصعوبات التشريعية والغموض العقائدي وتوحيد المراجع الدينية من جهة، والالتزام بتطبيق قوانين البنك المركزي من جهة أخرى يخلق نقص في فعالية هذه الأخيرة، ويجعل المجال مفتوح أمام البنوك التقليدية للسيطرة على السوق البنكي.

بعد استعراضنا لمختلف الجوانب والفوارق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وتناولنا لمختلف الإشكاليات العالقة بخصوصهما، ومحاولة منا إبراز الحلول المناسبة، يمكننا إجمال النتائج التي توصلنا إليها في ضوء ما أتت به دراستنا في النقاط التالية :

أولا: النتائج العامة:

– لا تفرق البنوك التقليدية في منح القروض بين نوع المؤسسات بل تركز على مدى مردودية المشروع ونسبة المخاطرة، هذه الفكرة تغيب عند البنوك الإسلامية، حيث لا تستطيع هذه الأخيرة منح تمويلات، وأموال إلا إن وافق نشاط المؤسسة مبادئ الدين الإسلامي، وهذا ما يتأكد منه المستشار الشرعي الذي يعد من أهم هيئات البنوك الإسلامية.

– يقدم بنك السلام الجزائري العديد من الصيغ التمويلية، إلا أن تعامله الفعلي محدود نوعا ما ويقتصر على الصيغ التمويلية القائمة على المداينات، والبيوع المؤجلة كالمرابحة والمضاربة، وغياب التعامل بالمشاركة في الربح والخسارة، والإيجار وبيع السلم.

– لا يمكن الجزم والحكم بأن تكلفة التمويل في البنوك الإسلامية أقل منها في البنوك التقليدية، وذلك لتشابه الوسط، والظروف الاقتصادية بالنسبة للبيئة المالية الواحد، طريقة حساب أقساط التسديد هي نفسها المتبعة في كلا البنكين، وغالبا أن البنوك الإسلامية تستعمل نسبة هامش ربح أكبر من معدل الفائدة المطبق في البنوك التقليدية.

– إن المخاطر ملازمة للعمل البنكي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

– أظهرت الدراسة أن المحددات التي شملها البحث سواء في جزئه النظري أو التطبيقي، ما هي إلا بعض من الكثير من العوامل، إذ لا يمكن حصرها خاصة بالنسبة لمحدد الخطر المالي، والمتجدد دائما، و الذي يظهر تأثيره بقوة على العوائد خاصة في البنوك الإسلامية.

– أثبت الدراسة أن شدة تأثير كل من محدد تكلفة التمويل والمخاطر على هوامش الأرباح أكثر من باقي المحددات، حيث تُرجمت بعلاقة طردية موجبة تماماً.

– أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فتعتبر محدد ضمن معدلات الفائدة التي يطرحها البنك المركزي مسبقا، لذلك يصعب تحديد تأثيره بدقة على هوامش الأرباح في البنوك التقليدية.

– ومن خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا وجود فارق بين هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار وبنك السلام الجزائر، فنسبة هوامش أرباح هاته الأخيرة أكبر وفي مدة أقل مقارنة بالبنك الوطني الجزائري الذي نسبة فوائده أقل خلال مدة إستحقاق طويلة.

و بالرغم من وجود ميزة الحرية الممنوحة للبنوك التقليدية إزاء تحديد معدل الفائدة، والتي تشجع روح المنافسة بين مختلف البنوك، إلا أنه وفي كثيرا من الأحيان يقع المقترض في تحمل مصاريف إضافية من شأنها أن تثقل كاهله وتجعله غير قادر على تسديد حتى مبلغ الدين الأصلي.

ثانيا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يتم تحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك التقليدية على أساس معدل الفائدة المطبق في مبلغ القرض بالإضافة إلى عمولات مختلفة . فرضية صحيحة وقد تم إثباتها في الفصل الأول.

الفرضية الثانية: يتم تحديد هوامش أرباح تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية على أساس نسبة سنوية من تكلفة التمويل منقوصا منها هامش ضمان الجدية ، ويسدد مع بقية الثمن على أساس أقساط ثلاثية، رباعية ، سداسية. فرضية صحيحة وقد تم إثباتها في الفصل الثاني.

الفرضية الثالثة:تختلف هوامش أرباح تمويل المشاريع بين البنك الوطني الجزائري وبنك السلام الجزائر، في أن هوامش بنك السلام الجزائري مرتفعة عن هوامش أرباح البنك الوطني الجزائري، فرضية صحيحة تم إثباتها في الدراسة التطبيقية عند دراسة مشروعين لكل من البنك الوطني الجزائري (وكالة أدرار250) وبنك السلام–الجزائر.

و بناء على ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

– توفير معلومات كافية عن عمل البنوك الإسلامية في كل المجالات الخاصة لمن أراد الحصول عليها، وتشجيع المبادرات في شتى المجالات التي لها علاقة بالاقتصاد الإسلامي.

– التعريف أكثر بأساليب التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية، والتسهيلات التي تقدمها مقارنة بالبنوك التقليدية.

– من الضروري لبنك السلام توسيع منتوجاته التمويلية عن طريق التوسع في منح التمويلات الاستثمارية، وعدم الاقتصار على المرابحة، والمضاربة فقط.

–يجب على البنك المركزي تكييف السياسة النقدية التي يتعامل بها مع البنوك الإسلامية، والعمل على سن قوانين وتشريعات تحترم خصائصها وطبيعة عملها.

– على الدول الإسلامية أن تعمل على إنشاء البنوك الإسلامية التي تتناسب مع مبادئها، وتقاليدها وتشريعاتها بدلا من البنوك التقليدية، وتوسيع فروع بنك السلام في جميع مناطق البلاد.

– على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية تبني إستراتيجية مصرفية شاملة، تعمل على تنظيم المكاسب من خلال الانفتاح على الأسواق المالية، ورفع الكفاءة عبر الاحتكاك بالبنوك الأجنبية على الساحة المصرفية المحلية، والعالمية، والتقليل من الخسائر المحتملة.

– ضرورة القيام بدراسات وأبحاث على نطاق واسع للوقوف على مدى استقرار تأثير العوامل الخارجية.

في نهاية دراستنا وخلاصتنا نشير إلى أن بحثنا قد يحتوي على بعض النقائص أو التقصير في أحد الفصول خاصة في بعض الجوانب الغامضة التي تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، فقد لا يمكن دراسة وتحليل موضوع هام كهذا في مذكرة ماستر خاصة في مجال دراسة المقارنة.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكننا أن نقترح بعض الإشكاليات لمن يرغب في التوسع أكثر في هذا الموضوع مستقبلا:

– الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، وظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

– تقييم الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية، وأهمية صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات.

– العمل الفعال لعملية إدارة المخاطر، وضرورة مراجعة السياسات والإجراءات التي تتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً:القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

ثانياً: القوانين.

- قانون المالية لسنة 2011
- قانون الضرائب

ثالثاً:الأوامر:

- الأمر رقم11.03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 المتعلق بالنقد والقرض.

رابعاً: الكتب.

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2016.
- رشوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، الطبعة الأولى عالم الكتب الحديث، اربد الأردن 2013.
- رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا،2009.
- حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، إدارة المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن عمان.
- مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2012.
- محمد سليم وهبة–كامل حسين كلاكش–المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع–ط 1
- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد– الشامل في معاملات عمليات المصارف الإسلامية– دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن –الطبعة الأولى– 2001.
- عبد الباقي إسماعيل إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، 2015،
- عادل عبد الفضيل عيد ، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 2007

خامساً: الأطروحات

- اعمر سعيفان، حسين سعيد محمد، "قياس الأرباح في البنوك الإسلامية وتوزيعها ، أطروحة دكتوراه ، الأردن،2006
- العاني إيمان ، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات،جامعة منتوري قسنطينة، 2006.2007.
- العمري الزهرة عصام كنزة دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ، جامعة البويرة ، مذكرة ماستر 2019/2018
- بن حواشي هشام.تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB وكالة سعيدة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، 2020.2021، جامعة مولاي الطاهر سعيدة.
- خالد حسين عبد الله، العوامل المحددة لتكلفة هوامش المرابحة في التمويل المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في السودان 2000–2012م بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، ، جامعة السودان،2015.
- رباح محمد، عقاب فاتح، الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماستر، جامعة البويرة.
- زيتوني عمر–خروبي مراد– المعاملات المالية في البنوك –دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- شاروخ رافي خان، ، تقاسم الربح والخسارة ، التحليل النظام المالي الإسلامي، أطروحة ماجستير ،جامعة اسكفورد،1983.
- فخري كردي، المالية الإسلامية أخلاقية جدية،مقارنة بالمالية التقليدية، أطروحة ماجستير، جامعة باريس،2018
- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2011،2012.
- مختاري مصطفى، كمال بن موسى ،مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خذة،2008.2009.
- محمد عبدالله السرحي، مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها في البنوك الإسلامية رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، 1994،1995.

❖ نمارق قاسم حسين ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990–2015، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة كربلاء ، العراق.

❖ نور عبد المنعم ، صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجنان، ، لبنان. 2009

سادساً: المقالات

❖ الساعاتي عبد الرحيم، محمود حمدان، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية التجارية دراسة مقارنة ،مقال مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي ، المجلد 7، العدد1،1995

حنين العتوم مقال ،2020/12/31، الموقع:https://e3arabi.com.

❖ رامي يوسف عبيد، العوامل المؤثرة في صافي هامش الفائدة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، مجلس أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،العدد:34، 2020.

❖ شيخ سمير عبد، ، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الموقع: www. ehostvgw 2017 ،15.epnet. Com

❖ صبرينة كردودي ، " مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية، مقال ، مجلة المنهل الاقتصادي المجلد الأول ن العدد الثاني، ديسمبر، الجزائر،2018.

❖ محمد سعيد محمد الرملاوي ،" الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الإسلامي، ا مقال في مجلة الأزهر ، العدد 30، الجزء الأول ، القاهرة 2017

❖ منال أحمد النجار، ربحية البنوك الإسلامية ومصادرها، مقال بمجلة جامعة الأزهر، المجلد: 01، العدد:01،1997.

❖ منذر طلال المومني، وعنان فتحي السروجي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مقال ، مجلة جامع الكندي الإسلامية ،الأردن،المجلد 1، العدد113.

❖ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري، المشكاة، رقم 2017/05.

❖ مركز عرب بيرغ للأبحاث والتحليل 22.10.2021، الموقع: info@arabbrg.com

❖ محمد عبد العليم، مقال في المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني عشر ، يوليو 2014.

❖ لوراتي إبراهيم ن القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية31(2)، جامعة مزيان عاشور الجلفة.

❖ نبوغ صالح ، بتاريخ 17 أغسطس 2021 الساعة 16.10 موقع : المرجع.

❖ **نسرين جميلي، مقال بعنوان بحث وتطبيقات في المالية الإسلامية، الأداء البنكي بين البنوك الإسلامية والتقليدية حالة تونس ،2018.**

❖ **نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.**

سابعاً: المجلات.

❖ Vapulus .VAPadmin. **العدد: غير موجود،** 12.2018.

❖ **جملية فارس، مقال بعنوان" ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي وعلاقتها بالمخاطر، "دراسة تحليلية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد:26 جوان** 2012

❖ **عبد الرحمان القري –محمد عبادي، محددات السياسة الائتمانية للبنوك التجارية دراسة تحليلية للفترة (1989–2009)مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة اخضر الوادي الجزائر العدد 8 السنة الثامنة** 201.

❖ **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الأول، المجلد الثامن، جوان 2020، تلمسان ، تاريخ النشر** 2021/06/30

ثامناً: المواقع الالكترونية

❖ WWW.BNA.DZ

❖ WWW.adib.eg.2017 ، **حقوق الملكية محفوظة لمصرف أبو ظبي الإسلامي.مصر**

الملاحـــق

الملحق رقم 01: نموذج طلب قرض

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

DEMANDE DE CRÉDIT (PROFESSION LIBÉRALE)

RENSEIGNEMENT SUR L'EMPRUNTEUR

Nom : .....
Prénom : .....
Date et lieu de naissance : .....
Situation fiscale et parafiscale : .....

Adresse : .....
Activité : .....
Nature de l'opération : .....

COUT GLOBAL DU PROJET

DA (En Chiffres) : .....

(En Lettres) : .....

SOURCES DE FINANCEMENT ET DURÉE

Apport Personnel : DA ..... SOIT ..... % (Bénéficiaire)
Autres Apports (S'ils Existent) : DA ..... SOIT ..... %
Crédit Bancaire : DA ..... SOIT ..... %
Durée De Remboursement : ..... ANS DONT ..... ANS De Différé

GARANTIES

.....
.....
.....
.....
.....

DÉCLARATION SUR L'HONNEUR

Je certifie que les renseignements fournis dans cette demande ainsi que la fiche signalétique du projet sont vrais et corrects à la date de la signature de cette demande et reconnais que toute fausse information intentionnelle ou non, contenue dans cette demande, engage ma responsabilité civile et pénale, conformément à la loi en vigueur.

Signature De L'Emprunteur (Légalisé par L'APC)

Fait à ....., le .....

PJ : Fiche Signalétique Du Projet

BNA Algérie 021 426 426 www.bna.dz La force de l'expérience et l'esprit du changement BNA

الملحق رقم 02نموذج السند لأمر

سنـــــد لأمـــر

سند للمبلغ الأصلي / رقم 02

أدرار بتاريخ: 20/09/13...

5.773.384.84 دج)

عنـــد تاريخ:20/05/31....

سوف ندفع مقابل هدا السند، لأمر البنك الوطني الجزائري 5.773.384.84 دج)

دين صاف من جميع الضرائب، الرسوم والأعباء الحالية أ والمستقبلية وهو المبلغ الإجمالي الذي يكون مستحقا بقوة القانون عند تاريخ الاستحقاق

هدا السند لأمر معفى صراحة من الاحتجاج لعدم الوفاء والمكتتب يتنازل عن كل حصانة هيئة قضائية أو تنفيذ يمكنه أن يتمسك بها, السند الحالي صدر تمثيلا لقرض طويل المدى موضوع الاتفاقية المؤرخة في 2021/08/31 مع البنك الوطني الجزائري وموضوعها إعادة جدولة القرض الغير مسدد على شكل قرض متوسط المدى .

المكتتب: .....حساب رقم: 250..... -

العنوان :. .....ادرار .

التوطين: البنك الوطني الجزائري

وكالة : ادرار 250

العنوان : ساحة الشهداء الكبرى أدرار

التوقيع

الملحق رقم 03نموذج سقوط اجل الاستحقاق

السيـــــد : .....
العنـــوان: 1..... ولاية ادرار.

1ادرار2011/09/13

السيد: مدير البنك الوطني الجزائري
وكالـــــة ادرار

رسالة سقوط الأجل

في إطار الاتفاقية القرض المؤرخة في2011/08/31 تمثيلا للاستعلامات التي تم ضبطها بموجب الملحق رقم 01 بتاريخ 2011/09/13 والتي موضوعها نقل البضائع على كل المسافات أ كتتب لأمر البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار رقم250 طبقا للمادة 06 من تلك الاتفاقية السندات التالية:

رقم السندات	مبلغ السندات
01	5.773.384.84 دج
02	5.773.384.84 دج
03	5.773.384.84 دج
04	5.773.384.84 دج
05	5.773.384.84 دج
06	5.773.384.84 دج
07	5.773.384.84 دج
08	5.773.384.84 دج
07	5.773.384.84 دج
08	3 039 536,04دج

بطبيعة الحال في حالة عدم الدفع، عند اجله، لسند واحد من السندات المكتتبة، فإن جدول آجال التسديد التي منحتموها لفائدتي سوف تعتبر باطلة و بدون أثر، و سوف يكون من حقكم حينذاك القيام بكل متابعات و الطرق القانونية اتجاهي قصد دفع مجمل مبلغ كامل السندات لأمر التي تبقى مستحقة و التي تصبح بذلك واجبة الأداء فورا.

و ألتزم ألا أتمسك في أية حال من الأحوال بالتقديم المتأخر لسند أو بغياب احتجاج لعدم الوفاء في الآجال القانونية.

و أعترف إراديا أن توقيع السندات لأمر المبينة أعلاه لا يترتب عنه تجديد أو استبدال ديني اتجاه شركتكم.

و ألتزم كذلك أن أغطى مصاريف إجراءاتكم بمجرد أول طلب من طرفكم.

تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير و التحية.

في ادرار بتاريخ 2011/09/12
توقيع وختم المقترض

الملخص

الملخص:

تعتبر البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية أحد أكبر وأهم قنوات الربط بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز، وذلك من خلال العديد من الصيغ المتمثلة في القروض المختلفة في البنوك التجارية، ومختلف صيغ المشاركات والبيوع في البنوك الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات هوامش أرباح تمويل المشاريع في كل من البنك الوطني الجزائري(وكالة أدرار 250) وبنك السلام–الجزائر، عن طريق استخدام أسلوب المقارنة كأداة لإبراز أهم الفروقات بينهما من حيث نوع التمويل، الطرق و الإجراءات، الأرباح.....وقد تم الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود فارق بين هوامش الأرباح للبنكين محل الدراسة.

Abstract :

Traditional banks and Islamic banks are one of the largest and most important Channels of linking between the owners of financial surplus and those with disability. And that through many formulas represented in different loans in traditional banks and the various forms of posts and sale in islamic banks . this study aimed to know the determinants of project financing profits in both the algerian national bank (adrar250) and al salam bank algeria by using the comparison method as a tool to highlight . the most important differences between them in terms of the type teaching , financing procedures , profits…

And a group of conclusions has been reached, the most important of which is a différence between the profit margins of the tow banks under study.